التقريرات السنية

على

«العقيدة الواسطية»

كَتَبَهُ

أبو حازم

محمد بن حسني المصري السلفي

دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

حقوق الطبع محفوظة© ١٤٤١هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو جزء منه. ولا يسمح بترجمته إلىٰ أي لغة أخرىٰ دون الحصول علىٰ إذن خطي مسبق من المؤلف.

81 شارع الهدي المحمدي متفرع من شارع أحمد عرابي - مساكن عين شمس

القاهرة - جمهورية مصر العربية

الجوال: 01007610099 (002) - 01140110099 (002)

البريد الإلكتروني:

dar_sabilelmomnen@yahoo.com

dar_sabilelmomnen@hotmail.com

للتواصل عبر الفايسبوك:

https://www.facebook.com/dar.sabilelmomnen

حسابنا على تويتر:

https://twitter.com/sabilelmomnen

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله ﷺ:

«إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه».

متفق عليه[1].

قال المحدِّث الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أراد أن يصنف كتابًا؛ فليبدأ بحديث: «**الأعمال بالنيات**»[2].

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبه صدَّر البخاري كتابه «الصحيح»، وأقامه مقام الخطبة له؛ إشارة منه إلى أن كل عمل لا يراد به وجه الله؛ فهو باطل، لا ثمرة له في الدنيا، ولا في الآخرة» اهـ[3].

---

(١) رواه البخاري (١، ومواضع)، ومسلم (١٩٠٧) - واللفظ له -، كلاهما من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البيهقي في «الصغرى» (٣)، وغيره.

(٣) «جامع العلوم والحكم» (ص٩).

مُقَدِّمَة

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فهذه تقريرات وتحريرات للمسائل الواردة في «**العقيدة الواسطية**» للإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وأصلها مذكرة مختصرة كنت وضعتُها على هذه «العقيدة»، ثم زدتُ عليها -على الصورة التي تراها-، والزيادات منها ما هو شرح للمسائل الموجودة في «العقيدة»، ومنها ما هو مسائل مستقلة لم تُذكر فيها، ذكرتُها إفادةً للطالب.

وهناك نقول عديدة عن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من أهل العلم، ذكرتها دون عزو؛ لأنها كانت عندي في مسوَّدة دون تسمية مصادرها، وشقَّ عليَّ الآن أن أردها إلى مصادرها.

نسأل الله التوفيق، والاستعمال في الطاعة والخير، والإعانة على ذلك.

مقدمة

إثبات وجود اللّه ﷻ

*** مسألة: مذهب أهل السنة والجماعة في معرفة الله ﷻ:**

يُعرف الله بالآيات التي تدل عليه، وهي على ضربين:

١- آيات كونية عقلية:

وهي المخلوقات الموجودة في الكون، فإنها تدل على وجود خالق لها؛ إذ ما من حادث بعد العدم إلا وله مُحْدِث، وهذا المحدث لا بد أن يكون غير مُحْدَث؛ إذ لو كان محدَثًا؛ للزم التسلسل الباطل (من الذي أحدثه، ثم من الذي أحدثه، وهكذا).

والقرآن قد قرَّر هذا الدليل العقلي كثيرا، في الآيات الآمرة بالنظر والتفكر في المخلوقات، وفي مثل قوله ﷻ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٦].

ويصاغ هذا الدليل كما عبر عنه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله في «درء التعارض»: «**الموجود: إما أن يكون محدثًا، وإما أن يكون قديمًا، والمحدث لا بد له من قديم، فلزم وجود القديم على التقديرين**» اهـ.

٢-آيات شرعية سمعية:

وهي على ضربين:

أ- خبرية: وهي ما أخبر به الله عباده عن نفسه وصفاته.

ب- إنشائية: وهي التكليف والأمر والنهي، فإنه دال على آمِرٍ وناهٍ، ومُثيب ومعاقِب.

فرع:

معرفة الرب ضرورية فطرية، فلا يؤمر المسلم عند بلوغه بالنظر والاستدلال على وجود الرب، بل يؤمر بالتكاليف الشرعية -مباشرة-.

وأما الكافر؛ فإنه يخاطَب بالتوحيد -أولا-، بحسب نوع كفره: فإن كان مُقِرًّا بوجود الرب، ويشرك به في العبادة -مثلا-؛ لم يؤمر بالنظر والاستدلال، بل يخاطَب بتقرير توحيد الألوهية، كما فعل النبي ﷺ مع مشركي العرب.

وإن كان جاحدا لوجود الرب؛ خوطب بالنظر والاستدلال -على الجادة الشرعية السابقة-.

وأما ما أطلقه بعض العلماء من أن أول الواجبات على العبد المعرفة؛ فهو محمول على أن التوحيد يتضمن المعرفة، أو على المعرفة بمعنى كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»، أو المعرفة في حق الجاحد للصانع، لا مطلقا.

*** مسألة: مذهب أهل البدع في معرفة الله ﷻ:**

لأهل الكلام طريقة معينة في إثبات وجود الله -سبحانه-، تُسَمَّى **(طريقة الأعراض والأجسام)**.

وحاصلها في خمس خطوات:

١- إثبات وجود الأعراض، وهي: ما لا يقوم بنفسه، كالحركة والسكون.

٢- إثبات حدوث هذه الأعراض؛ لأنها تنشأ من العدم.

٣- إثبات قابلية الأجسام للأعراض، والجسم هو: ما يقوم بنفسه، كالإنسان، فلابد من قيام الأعراض به؛ حتى لا يخلو من الشيء وضده، وهذا محال -عقلا-.

٤- إثبات أن الأجسام حادثة مخلوقة؛ لأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

٥- إثبات أن هذه الأجسام والأعراض المخلوقة لا بد لها من خالق.

وهذه الطريقة باطلة من وجهين:

١- ما تشتمل عليه من التطويل الذي لا طائل من ورائه، والذي يُعلم علما ضروريا أن الرسل لم تسلكه مع أحد من الكفار، وإن كان جاحدا لوجود الصانع؛ فإن حدوث المخلوقات أمر حِسِّيٌّ فطري، لا يُستدل عليه بدليل -أصلا-، بل يقال -مباشرة-: هذه المصنوعات لا بد لها من صانع.

٢- أن هذه الطريقة استلزمت -عند أهلها- نَفْيَ الصفات الإلهية؛ لأن الأعراض صفات لا تقوم بنفسها، فجميعها حادث مخلوق، فلو كان الرب متصفا بصفات (أعراض)؛ للزم أن يكون مخلوقا؛ لأن ما يشتمل على المخلوقات: مخلوق.

وقد أُتُوا هاهنا من عدم التفريق بين صفة مخلوقة، وصفة غير مخلوقة؛ فكما أننا نفرق بين ذات مخلوقة، وذات غير مخلوقة؛ فكذلك الصفات.

وقد جعلوا هذا الذي ذكروه من الاستدلال أولَ واجب على المكلف، وتاركه كافر لا يصح إيمانه -عند بعضهم-! وعاص -عند بعضهم-! ومقلد صحيح الإيمان -عند بعضهم-.

وقد اختلفوا -أيضا-: هل أول واجب هو المعرفة؟ أو النظر؟ أو القصد إلى النظر؟ ومن قال بالثاني راعى أن النظر وسيلة إلى المعرفة، والمعرفة هي المقصودة، فوجب النظر وجوبَ وسيلةٍ. ومن قال بالثالث راعى أن العمل الاختياري -الذي هو النظر- مشروط بالإرادة، فوجب أن يقصد النظر أولا ويريده.

وحُكي عن أبي هاشم المعتزلي: أن أول واجب هو الشك! أي: يشك في الله أولا، ثم يستدل عليه!

باب
الأسماء والصفات الإلهية

الفصل الأول

مذهب السلف أهل السنة

في الأسماء والصفات

*** مسألة: شرح مذهب السلف في الأسماء والصفات الإلهية:**

يقول أهل السنة: **نؤمن بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته، من -غير تعطيل، ولا تمثيل، ولا تكييف، ولا تحريف، ولا تفويض.**

فالأمر مبناه على التوقيف، لا يجوز تسمية الله باسم، أو وصفه بصفة، إلا إذا ثبت ذلك في القرآن، أو السنة الصحيحة.

وقولنا «نؤمن» أبلغ من قولنا «نثبت»؛ لأن الإيمان يتضمن القول والعمل، وإثبات الأسماء والصفات يتطلب عملا بمقتضَى ذلك.

والفرق بين الأسماء والصفات: أن الاسم يشتمل على الصفة، كالسميع يشتمل على السمع، والبصير يشتمل على البصر؛ وأيضا: فالاسم هو الذي يُدْعَى الله به، فيقال: يا سميع، يا بصير؛ ولا يقال: يا سمع، يا بصر.

والتعطيل: هو النفي والإنكار، فمذهب السلف: إثبات الأسماء والصفات، لا ينكرون شيئا منها.

والتمثيل: هو المطابقة، فمذهب السلف: إثبات الأسماء والصفات، من غير أن يمثلوها بأسماء وصفات المخلوقين، فيقال: له السمع والبصر، وليس كسمع المخلوق وبصره.

والتعبير بالتمثيل أبلغ من التعبير بالتشبيه:

١-لأنه هو الذي جاء به القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

٢-ولأنه لا بد من قدر مشترك في المعنى بين صفة الخالق وصفة المخلوق، فالخالق له سمع وبصر، وكذلك المخلوق، هذا هو القدر المشترك، ثم بعد ذلك يختص كل واحد بما يناسبه من حقائق الصفات.

والتكييف: هو إثبات كيفية معينة للصفات، أو السؤال عن ذلك، بأن يقال: إن سمع الله وبصره شكلهما كذا، أو يقال: كيف يسمع ويبصر؟

فأهل السنة لا يكيِّفون الصفات، لا اعتقادا، ولا سؤالا.

وليس معنى هذا أن الكيف معدوم، بل هو موجود، ونحن الذين نجهل حقيقته.

والتحريف: هو التغيير، والمراد: تفسير الصفات بمعنى يخالف معناها الظاهر المتبادر إلى الذهن لأول وهلة، بأن يقال -مثلا-: إن السمع والبصر ليسا السمع والبصر اللَّذَيْن نعرفهما، وإنما المراد بهما: العلم.

فأهل السنة يثبتون المعاني الظاهرة للأسماء والصفات.

والتعبير بالتحريف أبلغ من التعبير بالتأويل؛ لأن حقيقة التفسير الذي ذكرناه تحريف لمعاني الأسماء والصفات، وإنما سماه أهله «تأويلا» لكي يُقبل ويروج.

والتفويض: هو رَدُّ شيء إلى شيء، والمراد: أننا لا نعلم معاني الصفات، بل نفوِّضها إلى الله ﷻ، بأن يقال -مثلا-: الله أعلم بمعنى السمع والبصر.

فأهل السنة يثبتون العلم بمعاني الأسماء والصفات، وأنها ليست مجهولة.

وإنما التفويض عند السلف هو **تفويض الكيفية**؛ لأننا لا ندري كُنْهَ وحقيقة الصفات الإلهية، فيقال: السمع هو السمع الذي نعرفه، وأما حقيقته وكيفيته؛ فنردُّهما إلى الله ﷻ.

وخلاصة مذهب السلف أهل السنة والجماعة في الصفات الإلهية:

الإثبات، مع التنزيه.

وقد اجتمع الأمران في قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فقوله: «ليس كمثله شيء»: تنزيه، وردٌّ على الممثِّلة؛ وقوله: «وهو السميع البصير»: إثبات، وردٌّ على المعطِّلة.

وقد صاغ السلف ذلك بقولهم المشهور: «**أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ، بِلَا كَيْفٍ**»، فهذا إثبات، وإقرار بالمعاني الظاهرة الواردة في النصوص، من غير تكييف.

قال المرُّوذي: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ [**يعني الإمام أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ] عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَرُدُّهَا الْجَهْمِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ، وَالرُّؤْيَةِ، وَالْإِسْرَاءِ، وَقِصَّةِ الْعَرْشِ، فَصَحَّحَهَا أَبُو عَبْدِ اللهِ، وَقَالَ: «**قَدْ تَلَقَّتْهَا الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ، نُسَلِّمُ الْأَخْبَارَ كَمَا جَاءَتْ**»[(١)].

وقال عبَّاد بن العوَّام: قَدِمَ عَلَيْنَا شَرِيكٌ [**هو ابن عبد الله النَّخعي القاضي**] فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ» قُلْنَا: إِنَّ قَوْمًا يُنْكِرُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، قَالَ: فَمَا يَقُولُونَ؟ قُلْنَا: يَطْعَنُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ هُمُ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْقُرْآنِ، وَبِأَنَّ الصَّلَوَاتِ خَمْسٌ، وَبِحَجِّ الْبَيْتِ، وَبِصَوْمِ رَمَضَانَ، فَمَا نَعْرِفُ اللهَ إِلَّا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ**»[(٢)].

*** مسألة: لزوم التوقيف في هذا الباب:**

يدل على لزوم ذلك: العقل، والنقل.

فالنقل: قوله ﷻ: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾**﴾ [الأعراف: ٣٣]، والكلام على الله بغير توقيف كلام عليه بغير علم.

---

(١) «السنة» للخلال.

(٢) «السنة» لعبد الله بن أحمد.

والعقل: أن الكلام فيما لا يعلمه الإنسان مذموم عقلا.

قال أبو نصر السِّجْزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالته» المعروفة: «**وقد اتفقت الأئمة على أنّ الصفات لا تؤخذ إلا توقيفًا**، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف» اهـ.

والأصل في التوقيف:

١ - القرآن.

٢ - السنة الصحيحة.

٣ - الإجماع.

ووقع في كلام الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشريعة»: «**بما وصفه به الصحابة**».

٤ - القياس.

والمراد هنا: قياس الأولى: «**كل كمال في المخلوق فالله أولى أن يوصف به، وكل نقص في المخلوق فالله أولى أن ينزه عنه**»، وهذا ثابت في العقل والنقل:

فالعقل: أن واهب الكمال أولى به من الموهوب، والموهوب إنما استفاده أصلا من الواهب.

والنقل: كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا**»(١)، «**اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ**»(٢).

تنبيه: كما أن الإثبات لا يكون إلا بدليل؛ فكذلك النفي.

قال أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ لَهُ عِنْدَنَا غَيْرُ مَا جَلَّاهُ، **وَنَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَى عَنْهُ**»(٣).

وهناك أسماء لله عَزَّ وَجَلَّ استأثر بها، لم يُطلع عليها أحدا من خلقه، كما قال

---

(١) متفق عليه، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عن معاوية بن حَيْدَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) نقله ابن بطة في «الإبانة».

رسول الله ﷺ في ذكر دعاء الهَمِّ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، **أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ**»(١)، فما يدرينا لو نفينا عن الله ﷻ شيئا لعله يكون من أسمائه أو صفاته حقا.

مثاله: هل لله أُذُنٌ؟ لا نجزم بالنفي، بل لا نثبت، ولا ننفي.

*** مسألة: مذهب السلف مبني على قاعدتين:**

١- الكلام في الصفات كالكلام في الذات.

فلا بد من إثبات الصفات كما أنه لا بد من إثبات الذات، ولا بد من نفي التمثيل ونحوه عن الصفات كما يُنفَى عن الذات، ومهما ادعى المفرِّق في الصفات التي لا يثبتها، فإنه يلزمه مثله في الذات، فلو قال -مثلا-: «لا أعقل يدا ولا وجها إلا ما يكون للمخلوقين»؛ لزمه مثل ذلك في الذات.

٢- الكلام في بعض الصفات كالكلام في بعض.

فكما نثبت بعض الصفات من غير تمثيل... الخ، فكذلك سائر الصفات، ومهما ادعى المفرِّق في الصفات التي لا يثبتها، فإنه يلزمه مثله فيما يثبته، فلو قال -مثلا-: إن الغضب غليان دم القلب للانتقام؛ قيل له: والإرادة ميل النفس، وهكذا.

*** مسألة: الإثبات المفصَّل، والنفي المجمَل:**

هذا مذهب أهل السنة، اتباعا للنصوص، التي جاءت بالتفصيل في الإثبات: حيٌّ، عليم، قدير، سميع، بصير... الخ؛ وبالإجمال في النفي: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ونحو ذلك، فليس في النصوص: ليس بجاهل، ليس بعاجز، ليس بأبكم... الخ.

وهذا هو الأدب في الوصف؛ فإنك لو قلت لملك: أنت لست بزبَّال

---

(١) أخرجه أحمد، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ولا حجَّام... الخ؛ لأدَّبك على هذا الوصف -وإن كنتَ صادقا-، وإنما تكون مادحا إذا أجملتَ في النفي.

*** مسألة: أَزَلِيَّة الصفات، ونفي الخلق عنها:**

والحجة فيه: أن الكلام في الصفات كالكلام في الذات، ونحن إنما نَصِفُ إلهًا بجميع صفاته، فكما أن الذات أزلية، فكذلك الصفات، وكما أن ذات المخلوق حادثة، فكذلك صفاته؛ لأنها قائمة بذاته.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] «سَمَّى نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ، **أَيْ: لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ**»[1].

ويلتحق بذلك: أن الله متصف بالصفات الفعلية قبل أن يقع منه الفعل؛ لأن ذلك صفة للذات لا للفعل، فهو متصف بالخلق قبل أن يخلق، وبالرزق قبل أن يرزق، ونحو ذلك، لم يستفد تلك الصفات بعدما فعلها.

*** مسألة: تقسيم الصفات إلى ثبوتية، ومنفية:**

الصفات الثبوتية: ما أثبته الله لنفسه، كالحياة، والسمع، والبصر، والكلام، واليد، والوجه.

الصفات المنفية: ما نفاه الله عن نفسه، كالأكل، والنوم، والموت، والنسيان.

والسلب المحض لا كمال فيه، ولا يوصف به إلا المعدوم أو الممتنع، وإنما نفى الله عن نفسه صفات بما يتضمن إثبات كمال ضدها، فنفي الموت يتضمن كمال الحياة، ونفي الأكل والنوم يتضمن كمال القيُّومية، وهكذا.

*** مسألة: تقسيم الصفات إلى ذاتية، وفعلية (اختيارية):**

الصفات الذاتية: ما لا يتعلق بالمشيئة، فلا يقال: إن شاء الله فعله، وإن شاء

---

(١) علقه البخاري مجزوما به.

لم يفعله؛ كالحياة، والعلم، والعُلُوِّ، والسمع، والبصر، والوجه، واليد.

والصفات الفعلية: ما يتعلق بالمشيئة، فيقال: إن شاء الله فعلها، وإن شاء لم يفعلها؛ كالخَلْق، والرزق، والإحياء، والإماتة، والكلام، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد دل على وصف الله بالفعل -عموما-: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

والصفات الفعلية على قسمين:

١- **لازم لا يتعدى إلى مفعول**: كالاستواء، والمجيء، والنزول.

٢- **متعد إلى مفعول**: كالخلق، والرزق.

والصفات الفعلية أزلية النوع باقية النوع، فلم يزل الله متصفا بها، ولا يزال كذلك أبدا، وأما أفرادها فليست كذلك.

فرع: الفرق بين الفعل والمفعول:

بناء على إثبات الصفات الفعلية، فلا بد من الفرق بين فعل الرب القائم به والصادر عنه، وبين المفعول المخلوق المنفصل عن الله.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه»: «باب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَلاَئِقِ، وَهْوَ فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمْرُهُ، **فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ، وَهْوَ الْخَالِقُ، هُوَ الْمُكَوِّنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهْوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكَوَّنٌ**» اهـ.

وهذا ثابت بصريح العقل؛ فإن العبد لو صنع صنعة؛ فهناك فرق بين فعله وبين الصنعة نفسها، ولا يقول عاقل إن فعله هو الصنعة، وإنه ليس له فعل إلا الصنعة نفسها.

*** مسألة: تقسيم الصفات إلى عقلية، ونقلية (سَمْعِيَّة/خبرية):**

الصفات العقلية: ما يمكن معرفته والاستدلال عليه بالعقل -ابتداءً-، كالعلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والعلو، والسمع، والبصر، والكلام.

والصفات النقلية: ما تتوقف معرفته على النقل، فلا يمكن إثباتها بالعقل -ابتداءً-، كالوجه، واليدين، والاستواء على العرش.

وما من صفة يمكن إدراكها بالعقل إلا وقد جاء بها النقل، وما من صفة نقلية إلا والعقل لا يُحِيلها.

*** مسألة: آثار الأسماء والصفات:**

الإيمان بالأسماء والصفات يستدعي عملا، فإذا آمن العبد أن الله سميع بصير؛ راقبه واتقاه، وهكذا في جميع الأسماء والصفات.

وكذلك مخلوقات الله ﷻ، وأوامره: كلها دالة على أسمائه وصفاته.

الفصل الثاني

مذاهب أهل البدع

في الأسماء والصفات

*** مسألة: التشبيه (التمثيل)، والتجسيم:**

وهو تمثيل الله بخلقه، والقول بأنه جسم كالأجسام، له لحم ودم... الخ.

وهذا المذهب موجود في كتب المقالات منسوبا لبعض الطوائف، وأول من قال بالتجسيم: هشام بن الحكم الرافضي.

وإبطال التمثيل معلوم:

١- **بالعقل**: لأن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، فلو كان المخلوق مماثلا للخالق؛ لجاز على أحدهما ما يجوز على الآخر، وهذا ممتنع عقلا.

٢- **وبالفطرة**: فكل إنسان مفطور على إدراك الفرق بين الخالق والمخلوق، ولو لم يكن بينهما فرق؛ لما ذهب يدعو الخالق.

٣- **وبالنقل**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، هذا فضلا عن آحاد الأدلة في إثبات الصفات، فإنها جاءت على وجه من الكمال غير حاصل للمخلوقات أصلا.

٤- **وبالإجماع**: فمذهب السلف معلوم في نفي التمثيل، وقد تقدم شرحه.

تنبيه: التمثيل يستلزم التكييف، من غير عكس؛ فالممثِّل لا يتأتَّى قوله إلا مع إدراك كيفية الشيء الذي يمثله بغيره، وأما مجرد ذكر الكيفية لشيء ما؛ فلا يلزم منه تمثيله بغيره.

*** مسألة: التعطيل:**

والمقصود هنا: التعطيل التام، الذي هو تعطيل جميع الأسماء والصفات، وهذا هو مذهب الجهمية.

وإبطال التعطيل معلوم:

١- **بالعقل**: لأن التعطيل صفة العدم.

٢- **وبالفطرة**: لأن العبد مفطور على الإقرار بالصانع والتوجه له، وهذا يستلزم الإقرار بصفاته.

٣- **وبالنقل**: فالنصوص ناطقة بالإثبات، وهذا معلوم بالضرورة.

٤- **وبالإجماع**: فالسلف معلوم عنهم إثباتهم لجنس الصفات، لا يُعلم عنهم التعطيل قط، وعبارتهم المشهورة: «أمروها كما جاءت» أبلغ ما يدل على ذلك.

وللمعطلة شبهتان كبيرتان:

الأولى: طريقة الأعراض والأجسام التي سبق بيانها، فقد أخذوا منها أن الصفات لا بد أن تكون مخلوقة، فيمتنع اتصاف الرب بأي صفة.

وقد سبق الجواب عن ذلك.

الثانية: أن إثبات الصفات يقتضي التشبيه.

والجواب: أن لفظ «التشبيه» فيه إجمال، فما من شيئين إلا وبينهما قدر من الاشتراك؛ ولكن لا يلزم منه التماثل، كما أنه ليس في الجنة شيء مما في الدنيا إلا الأسماء، وكما أن الإنسان له وجه مثلا، وكذلك غيره من المخلوقات، من غير أن يلزم التماثل، ومجرد القدر المشترك بين صفة الخالق وصفة المخلوق لا يلزم منه نقص في حق الخالق، فالعلم -مثلا- هو الإدراك الجازم المطابق، هذا هو القدر المشترك بين علم الخالق وعلم المخلوق، وليس فيه نقص، بل

هو كمال لذاته، وإنما يجيء النقص في الجوانب التي هي من خصائص المخلوق، وهي القصور الذي يعتري العلم.

وهذا هو المراد من الرد عليهم بقاعدة: **الكلام في الصفات كالكلام في الذات.**

ويؤكِّد هذا -أيضا- بقولنا: إذا كنتم لا تعقلون من الصفات إلا التشبيه فيلزمكم مثل ذلك في الذات، فإنه -على قولكم- لا تُعقل ذات إلا على صفة الجسم المركب من لحم ودم أو غير ذلك من الأجزاء.

*** مسألة: مذهب التكييف:**

وهو اعتقاد كيفية معينة للصفات الإلهية، أو السؤال عنها.

وهذا المذهب لا يُعرف عن طائفة بعينها.

وإبطال التكييف معلوم:

١- **بالعقل**: لأن العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف، فإذا كان الموصوف لا تُعلم كيفيته؛ امتنع أن تعلم كيفية الصفة، ولا تُدرك كيفية الشيء إلا بإحدى ثلاث: مشاهدته، أو مشاهدة نظيره، أو خبر الصادق عنه؛ وكل هذا مفقود هنا.

٢- **وبالفطرة**: فالفطرة شاهدة بأن الملك لا يلزمه أن يعرِّف جميع من حوله بجميع ما يعرفه.

٣- **وبالشرع**: لأن الله لم يذكر لنا كيفية صفاته، فدخلت في الغيب ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ونحو ذلك، ونحن نؤمن بالملائكة والكتب وغير ذلك من غير إحاطة بالتفاصيل.

٤- **وبالإجماع**: فقول السلف معروف: «بلا كيف»، «الكيف مجهول».

تنبيه: نفي التوهُّم عن الصفات يشمل توهم الكيف وتوهم التمثيل، وهو المراد من قول من قال من الأئمة: «وما توهمته وخطر ببالك، فالله بخلاف ذلك».

*** مسألة: مذهب التحريف (التأويل):**

وهو صرف الألفاظ الواردة في الأسماء والصفات عن ظاهرها إلى معنى آخر، أو: صرف الحقيقة في الأسماء والصفات إلى المجاز.

وهذا المذهب يشترك فيه المعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم؛ على تفاوت بينهم في هذا التأويل، وسيأتي شرح هذا -إن شاء الله- عند كل صفة -على حدة-.

وبشأن المعتزلة -خاصة-: فإنهم يثبتون الأسماء دون الصفات، فيقولون -مثلا-: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر؛ وهذه الصفات التي ينفونها يتأولونها على خلاف ظاهرها، وهم متفقون على أن الله موجود حي عالم قادر، وهذه الأربعة إنما هي ذاته، ليست شيئا زائدا على الذات.

وبشأن الأشاعرة -خاصة-: فإنهم يثبتون سبع صفات من غير تأويل، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام؛ لكنهم يجعلونها أزلية لا تجدُّد فيها، وأما سائر الصفات؛ فيتأوَّلونها، ويصرفونها عن ظاهرها؛ وأصل شبهتهم هو في الصفات الفعلية -خاصة-.

وإبطال التأويل معلوم:

١- **بالعقل**: لأن الصفات الثابتة لله ﷻ كمال، فتأويلها تعطيل لها يستلزم أنها ليست بكمال، أو يستلزم وصفَ الله بضدها من النقص، فالسمع والبصر -مثلا- كمال، فتأويلهما بالعلم معناه: سلب السمع والبصر عن الله ﷻ، وهو سلب

للكمال، أو وصف بالنقص.

٢- **وبالفطرة**: لأن العبد مفطور على الإقرار بالمعنى الظاهر الذي يستقر في قلبه، والتأويل مناف لهذا المعنى.

٣- **وبالنقل**: لأن الأصل في النص إجراؤه على ظاهره المعقول المفهوم، ومعلوم عن الرسول ﷺ -بالضرورة- ترك التأويل، ولو كان حقا لوجب عليه بيانه.

٤- **وبالإجماع**: فقول السلف معروف: «أمروها كما جاءت»، «ولا نفسرها».

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ في «التمهيد»: «أهل السنة مجمعون عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِيمَانِ بِهَا، **وَحَمْلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ**».

وأما الأشاعرة؛ فإنهم متناقضون؛ لأن الأمر -كما سلف- أنهم مهما تصوَّروا من الشبهة والتمثيل في الصفات التي ينفونها؛ فإنه وارد عليهم في الصفات التي يثبتونها.

فلو قالوا -مثلا-: الصفات الفعلية تحدث وتزول، والله منزَّهٌ عن ذلك.

قيل لهم: وكذلك الإرادة هي ميل النفس، والسمع والبصر لا يقومان إلا بجسم... الخ.

تنبيه: التأويل يستلزم التعطيل، من غير عكس؛ فالمتأول لا يثبت المعنى الحقيقي للصفة، وهذا تعطيل لها -في الحقيقة-، وأما المعطل؛ فإنه ينفي الصفة

رأسا، ولا يحتاج إلى تفسيرها بمعنى أصلا.

*** مسألة: مذهب التفويض:**

وهو تفويض معاني الصفات إلى الله ﷻ.

وهذا المذهب هو الذي ينسبه أهل البدع -وخصوصا الأشاعرة- إلى السلف.

وإبطال التفويض معلوم:

١- **بالعقل**: لأن ما لا يُفهم معناه لا يكون هداية في نفسه، ولا يصح التعبُّد به -خبرا ولا أمرا-.

٢- **وبالفطرة**: لما سبق في شأن التعطيل، والإقرار الفطري بالصفات يستلزم معرفة معانيها، فإن العبد لا يُفْطَر على الإقرار بما يجهل معناه.

٣- **وبالنقل**: لأن نصوص الصفات وردت باللسان العربي، فلا بد من اشتمالها على ما تعقله العرب من المعاني.

٤- **وبالإجماع**: فمذهب السلف معروف في حمل نصوص الصفات على الظاهر المتبادر منها، ومن أشهر عبارات الأئمة المقرِّرة لهذا: قول يزيد بن هارون رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى **عَلَى خِلَافِ مَا يَقِرُّ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ**»(١).

وأما قولهم: «ولا نفسرها»؛ فالمراد به نفي التأويل أو التكييف.

قال أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ، وَذكر الْبَاب الَّذِي يرْوى فِيهِ حَدِيث الرُّؤْيَة، والكرسي،

(١) «السنة» لعبد الله بن أحمد.

وَمَوْضِع الْقَدَمَيْنِ، وَ«ضحك رَبنَا»، وَحَدِيث «أَيْن كَانَ رَبنَا»: «هَذِه أَحَادِيث صِحَاح، حملهَا أَصْحَاب الحَدِيث وَالْفُقَهَاء بَعضهم عَن بعض، وَهِي عندنَا حق لَا نشك فِيهَا؛ **وَلَكِن إِذا قيل لنا: كَيفَ وضع قدمه؟ وَكَيف يضْحك؟ قُلْنَا: لَا نفسر هَذَا، وَلَا سمعنَا أحدا يفسره**»[1].

وقال عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقضه على المريسي»: «فَكَمَا نَحْنُ لَا نُكَيِّفُ هَذِهِ الصِّفَاتِ: لَا نُكَذِّبُ بِهَا كَتَكْذِيبِكُمْ، **وَلَا نُفَسِّرُهَا كَبَاطِلِ تفسيركم**» اهـ.

تنبيه: التفويض يستلزم التعطيل، من غير عكس؛ فمن فوَّض المعنى فقد عطَّل الصفة -في الحقيقة-؛ لأنه لم يثبتها على معناها، وأما المعطِّل؛ فإنه ينفي الصفة رأسًا، فلا يحتاج إلى تفويض معنى.

تتمة:

هذه المحاذير السابقة تدخل في معنى الإلحاد في أسماء الله وصفاته، الذي توعَّد عليه الله عَزَّوَجَلَّ بقوله: ﴿**وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ**﴾ [الأعراف: ١٨٠].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «مدارج السالكين»: وحقيقة الإلحاد في الأسماء والصفات:

١- العدول عن الصواب فيها.

٢- وإدخال ما ليس من معانيها فيها.

٣- وإخراج حقائق معانيها عنها.

---

(١) نقله الذهبي في «العلو».

الفصل الثالث

الكلام على الصفات التي أوردها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ

تمهيد:

ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صدر هذا المبحث سورة، وآية.

أولا: السورة:

سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

ومراده بذلك: الرد على من زعم أنها تفيد نفي الصفات، من جهة أن الوصف بالأحدية والصمدية -خاصة- يتنافى مع كون البارئ موصوفا بصفات، لأن المتصف بالصفات يكون مركَّبًا منها، وهذا محال على الله عَزَّوَجَلَّ.

ولفظ «التركيب» لفظ مجمل، والقاعدة في الألفاظ المجملة: **أنها لا تُثبت ولا تُنفى، ويجب الاستفصال عن المراد بها، فإن كان حقا قُبل، وإن كان باطلا رُفض، مع أنه لا يجوز التعبير عن الحق باللفظ الموهم المحتمِل للمعنى الفاسد.**

فإن أريد بالتركيب التأليف من أشياء كانت متفرقة، أو يمكن فصلها بعد التركيب، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار: ٨]؛ فهذا محال على الله.

وإن أريد به التركيب من الذات والصفات، أو أن المركب هو ما يتميز منه شيء عن شيء؛ فهذا اصطلاح للمتكلمين لا يُعرف في اللغة ولا الشرع، والعبرة بالمعاني، فالمعنى حق -وإن سميتوه بغير اسمه-، على أنه لا يجوز استعمال لفظ التركيب -أصلا- في حق الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه يقتضي جزأين متفرقين يحدث بينهما التركيب.

وأما اسم الله «الأحد»؛ فمعناه: المنفرد، الذي لا مثيل له.

وأما «الصمد»؛ ففي تفسيره أقوال:

١-السيد الذي يُصمد إليه في الحوائج.

٢-الذي لا جوف له.

٣-الدائم.

٤- الباقي بعد فناء الخلق.

وأصحها الأول والثاني؛ لأن الاشتقاق يشهد لهما.

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ في «مقاييس اللغة»: «الصَّادُ وَالْمِيمُ وَالدَّالُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْقَصْدُ، وَالْآخَرُ الصَّلَابَةُ فِي الشَّيْءِ» اهـ.

ويقال في الملائكة: إنهم صُمُد؛ لأنهم لا أجواف لهم.

ومن فضائل سورة الإخلاص:

١- عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ**»(١).

٢- وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لأَصْحَابِهِ فِي صَلاَتِهِ فَيَخْتِمُ بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «سَلُوهُ لأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ»، فَسَأَلُوهُ فَقَالَ: لأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**»(٢).

---

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه الشيخان.

ثانيا: الآية:

آية الكرسي: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وهي أعظم آية في القرآن؛ لاشتمالها على جملة من الصفات الإلهية.

عن أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟**» **قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ»**[1].

والحديث نص في تفاضل كلام الله عز وجل، وكذلك قوله عز وجل: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾ [البقرة: ١٠٦].

ومن أهل السنة من يقول: الأفضلية بالنسبة إلى الخلق، ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾ أي: لكم.

والصحيح: أن كلام الله يتفاضل باعتبار معناه، ولا يتفاضل باعتبار المتكلم به، فباعتبار المتكلم به كله سواء، وباعتبار معناه: الكلام الذي فيه أسماء الله وصفاته أفضل من الذي فيه الأمر والنهي، وليس الثاني بنقص، بل هو كمال لابد منه لحاجة الخلق، ولا يُعقل أن يكون كلام الله كله خبرا عن نفسه فقط.

---

(١) رواه مسلم.

*** الصفة الأولى: صفة الحياة:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الحق ﷻ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٢-قوله ﷻ: ﴿ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨].

٣-عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن الرسول ﷺ: «**أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ**»(١).

٤- عن أنس رضي الله عنه: **كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ**: «**يَا حَيُّ، يَا قَيُّومُ**»(٢).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة الحياة، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بحياة المخلوقات.

وصفة الحياة صفة ذاتية؛ لأنها لا تتعلق بالمشيئة.

وصفة الحياة صفة عقلية:

١- لأنها صفة كمال، فيجب اتصاف الرب بها.

٢- ولأن ضدها نقص يمتنع اتصاف الرب به.

٣- ولأن جميع الصفات تدل عليها؛ لاستحالة قيامها بغير الحي.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: تعطل هذه الصفة، وقد يقع في كلامهم: أن الله حي؛ على معنى نفي الموت عنه، كما يقولون: هو شيء؛ على معنى نفي العدم عنه.

-**المعتزلة**: تُرجع هذه الصفة إلى الذات، لا كقدر زائد عليها.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه النسائي في «الكبرى».

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة الحياة:

١-اعتراف المخلوق بالنقص.

٢-الافتقار إلى الله ﷻ.

٣-التوجه إليه بالعبادة.

*** الصفة الثانية: صفة العلم:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢].

٢-قوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَٰلِمُ غَيۡبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر: ٣٨].

٤-قوله ﷻ: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٥-عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ: «**مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ اللهُ: لاَ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلاَّ اللهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلاَّ اللهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلاَّ اللهُ، وَلاَ تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلاَّ اللهُ**»(١).

٦-عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في حديث الاستخارة: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ... وَتَعْلَمُ وَلاَ أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ**» الحديث(٢).

---

(١) رواه الشيخان.

(٢) رواه البخاري.

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة العلم، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بعلم المخلوقات.

والعلم من الصفات الذاتية، مع إثبات تجدُّده عند وقوع الأشياء، فالله ﷻ علم كل شيء أزلًا، ويعلمه بعلم واقع عند حدوثه.

والعلم من الصفات العقلية:

١- لأن الله حي، فلا بد من اتصافه به، أو بضده.

٢- لأنه صفة كمال، فيجب اتصاف الرب به.

٣- لأن ضده نقص، يمتنع اتصاف الرب به.

وللكلام على العلم تتمة تأتي في باب القدر -إن شاء الله-.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية، والمعتزلة**: ينكرون العلم، والمعتزلة ترده إلى الذات.

-**الأشاعرة**: يثبتونه، ويجعلونه أزليًّا بلا تجدُّد؛ تبعًا لشبهتهم في نفى الصفات الفعلية أو المتجددة عن الله ﷻ.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة العلم:

١-التواضع لله ﷻ.

٢-رَدُّ العلم إليه، وخصوصا فيما لا يعلمه العبد.

٣-تقديم حكمه على حكم المخلوق.

٤-مراقبته، وتقواه.

*** الصفة الثالثة: صفة القوة:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦].

٢-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٥٢].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

٤- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ، يَقُولُ فِي السَّجْدَةِ مِرَارًا: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»**»[1].

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة القوة، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بقوة المخلوقات.

والقوة من الصفات الذاتية، مع إثبات تجدُّدها عند وقوع الأشياء، فالله ﷻ اتصف بالقوة أزلًا، وهو يفعل الأفعال بقوة عند وجودها، كما في تعذيبه للكفار -مثلا-.

والقوة من الصفات العقلية؛ للأوجه السابقة في صفة العلم.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية، والمعتزلة**: ينكرون القوة، والمعتزلة تردها إلى الذات.

-**الأشاعرة**: تردُّها إلى القدرة.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة القوة:

١-التواضع لله ﷻ.

٢-القوة على أوامر الله ﷻ.

---

(١) رواه أهل السنن، إلا ابن ماجه.

*** الصفة الرابعة، والخامسة: صفة السمع، والبصر:**

أولا: أدلة ثبوتهما:

١-قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

٤- قوله ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].

٥-قوله ﷻ: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

٦- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «**كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا**»[(١)].

٧- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ**»[(٢)]، أي: استمع.

٨-عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في حديث جبريل في الإسلام، والإيمان، والإحسان: «**فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»[(٣)].

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة السمع والبصر، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بسمع وبصر المخلوقات.

وهما من الصفات الذاتية، مع إثبات تجدُّدهما عند وقوع الأشياء، أي:

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه مسلم.

سماع الأشياء ورؤيتها عند وجودها -كما دلت عليه النصوص-.

ويقع فيهما التعلق بالمشيئة والقدرة بمعنى معين:

١-أن يكون السمع بمعنى الإجابة، كقول: «سمع الله لمن حمده».

٢-أن يكون البصر بمعنى بصر الإكرام، كقوله ﷻ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧].

والسمع والبصر من الصفات العقلية؛ للأوجه السابقة في صفة العلم.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية، والمعتزلة**: ينكرون السمع والبصر، والمعتزلة تردهما إلى العلم، الذي هو الذات.

وشبهتهم الرئيسة سبقت معالجتها.

ومن شبهاتهم الفرعية: أن الأعمى قد يقال له: «ما أبصره»، على معنى العلم والبصيرة.

والجواب: أن هذا لا يقال إلا في ذوي الأعين والأبصار -وإن فقدوها-، وقد فرق الله بين السمع والعلم، وبين السمع والبصر، فدل على تغايرهم، وأن السمع والبصر الثابتَيْن له قدر زائد على مجرد العلم.

-**الأشاعرة**: يثبتونهما، ويجعلونهما قديمَيْن، لا تجدد فيهما.

ومن الرد عليهم هنا: أن تعلق السمع والبصر بالشيء قبل حدوثه أمر باطل، فإن المعدوم الذي لم يوجد بعد لا تصح رؤيته ولا سماعه، ولا يعقل التعلق حينئذ إلا بمعنى العلم، فعاد قول الأشاعرة إلى قول المعتزلة في إرجاع السمع والبصر إلى مجرد العلم.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة السمع، والبصر:

تقوى الله ﷻ، ومراقبته.

*** الصفة السادسة: صفة المشيئة والإرادة:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

٢-قوله ﷻ: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨].

٤-قوله ﷻ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

٥-قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

٦- قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].

٧- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا شَاءَ**»(١).

٨-عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا؛ يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»(٢).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة المشيئة والإرادة، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بمشيئة وإرادة المخلوقات.

والمشيئة والإرادة من الصفات الذاتية، مع إثبات تجدُّدها عند وقوع

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

الأشياء، فالله ﷻ اتصف بها أزلًا، وهو يفعل الأفعال بمشيئة وإرادة عند وجودها.

والمشيئة والإرادة من الصفات العقلية؛ للأوجه السابقة في صفة العلم.

وتتمة الكلام عليها في باب القدر -إن شاء الله-.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية، والمعتزلة**: ينكرون الإرادة والمشيئة، والمعتزلة تردها إلى القدرة، التي هي الذات.

-**الأشاعرة**: يثبتونها، ويجعلونها أزلية -فقط-.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة الإرادة والمشيئة:

١-التواضع لله ﷻ.

٢-تفويض الأمر إليه.

*** الصفة السابعة: صفة المحبة:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

٢-قوله ﷻ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

٤-قوله ﷻ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].

٥- عن سعد بن أبي وقاص ﵁، عن النبي ﷺ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**»(١).

(١) متفق عليه.

٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَيُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ**»[1].

٧-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ، عن الرب ﷻ: «**وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ؛ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ**» الحديث[2].

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة المحبة، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بمحبة المخلوقات.

والله ﷻ يُحِبُّ، ويُحَبُّ؛ كما نطقت به النصوص.

والمحبة من الصفات الفعلية.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: ينكرون المحبة.

-**المعتزلة، والأشاعرة**: يتأولونها على إرادة الثواب، ثم على حسب مذاهبهم في الإرادة.

ومن شبهتهم: أن المحبة تقتضي المناسبة، ولا مناسبة بين القديم والمحدَث.

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه البخاري.

والجواب: إن أرادوا بالمناسبة ولادة أو مماثلة أو نحو ذلك؛ فإن هذا يتنزه عنه الرب، ولا يُسلَّم بأن المحبة تقتضيه، وإن أرادوا أن يكون المحبوب متصفا بمعنى يُحَب لأجله؛ فلا إشكال في هذا، والإنسان يحب الملائكة لما اتصفوا به من الصفات الحميدة وهم من غير جنسه، بل يحب الجمادات والحيوانات.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة المحبة:

التعرض لأسباب محبة الرب ﷻ.

*** الصفة الثامنة: صفة الرضا:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١ - قول الله ﷻ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

٢ - قوله ﷻ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

٣ - قوله ﷻ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ﴾ [التوبة: ٢١].

٤ - قوله ﷻ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

٥ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في كلام الله ﷻ لأهل الجنة: «**أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا**»(١).

٦ - عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «**اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ**»(٢).

٧ - عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ، «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا**» الحديث(٣).

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مسلم.

٨-عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ: «**سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ**»(١).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة الرضا، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل برضا المخلوقات.

والرضا من الصفات الفعلية.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: ينكرون الرضا.

-**المعتزلة، والأشاعرة**: يتأولونه على إرادة الثواب.

ومن الرد عليهم: أن الله قال: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فبيَّن أن الكفر مراد، ثم قال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [الزمر: ٧]، ففرق بين الإرادة والرضا.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة الرضا:

التعرض لأسباب رضا الرب ﷻ.

*** الصفة التاسعة: صفة الرحمة:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

٢-قوله ﷻ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥١].

---

(١) رواه مسلم.

٣-قوله ﷻ: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨].

٤-قوله ﷻ: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

٥-قوله ﷻ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ﴾ [الأنعام: ٥٤].

٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ**»(١).

٧- عنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»(٢).

٨-عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ، «**اللهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا**»(٣).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة الرحمة، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل برحمة المخلوقات.

والرحمة من الصفات الفعلية.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: ينكرون الرحمة.

-**المعتزلة، والأشاعرة**: يتأولونها على إرادة الثواب.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة الرحمة:

التعرض لأسباب رحمة الرب ﷻ.

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه.

*** الصفة العاشرة: صفة الغضب، ونحوها:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣].

٢-قوله ﷻ: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦١].

٣-قوله ﷻ: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٨٠].

٤-قوله ﷻ: ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٦].

٥-قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [غافر: ١٠].

٦-قوله ﷻ: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٥].

٧- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»(١).

٨- عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «**اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ**»(٢).

٩-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ، «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا**» الحديث(٣).

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مسلم.

١٠-عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن نبي الله ﷺ: «**وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا؛ دَعَا جِبْرِيلَ، فَيَقُولُ: «إِنِّي أُبْغِضُ فُلَانًا، فَأَبْغِضْهُ»، قَالَ: فَيُبْغِضُهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: «إِنَّ اللهَ يُبْغِضُ فُلَانًا، فَأَبْغِضُوهُ»، قَالَ: فَيُبْغِضُونَهُ، ثُمَّ تُوضَعُ لَهُ الْبَغْضَاءُ فِي الْأَرْضِ**»[(١)].

١١-عن عياض بن حمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ، عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**»[(٢)].

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله عَزَّوَجَلَّ صفة الغضب ونحوها، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بصفات المخلوقات.

وهذه الصفات من الصفات الفعلية.

ومعانيها معروفة:

فالغضب -في أصله- هو الشدة، وليس غليان الدم -كما زعم أهل البدع-؛ فإن الغليان المذكور ناشئ عنه في حق المخلوق، وليس هو نفس الغضب، كما أن الحمرة ناشئة عن الحياء، وليست نفس الحياء.

والسخط ضد الرضا.

والكراهية ضد المحبة.

والمقت شدة البغض.

والأسف يأتي بمعنى الغضب، وبمعنى الحزن، والمراد في حق الله الأول، بخلاف: ﴿غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، فالمراد الثاني.

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: ينكرون هذه الصفات.

-**المعتزلة، والأشاعرة**: يتأولونها على إرادة العقاب.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بهذه الصفات:

الابتعاد عن أسبابها.

*** الصفة الحادية عشرة: صفة الوجه:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

٢-قوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

٣-قوله ﷻ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

٤- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلاَّ رِدَاءُ الْكِبْرِ عَلَى وَجْهِهِ فِى جَنَّةِ عَدْنٍ**»(١).

٥- عنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ - وَفِي رِوَايَةٍ: النَّارُ -، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(٢).

٦-عن الحارث الأشعري رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ، «**وَإِنَّ اللهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلاةِ، فَإِذا نَصَبْتُمْ وُجُوهَكُمْ؛ فَلا تَلْتَفِتُوا؛ فَإِن اللهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ -إذا قام يُصَلِّي-، فَلا يَصْرِفُ وَجْهَهُ عنه حتى يَكُونَ الْعَبْدُ هو يَصْرِفُ**»(٣).

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه الترمذي، والنسائي.

٧-عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»(١).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله عز وجل صفة الوجه، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بوجوه المخلوقات.

والوجه من الصفات الذاتية الخبرية.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: ينكرون الوجه.

-**المعتزلة، والأشاعرة**: يتأولونه على الثواب، أو النعمة، أو الذات.

ومتقدِّمو الأشاعرة كانوا يثبتون صفة الوجه.

ومن شبهات النُّفَاةِ الفرعية:

أن الوجه يُطلق، ويراد به غير الوجه الحقيقي، ويُطلق على غير ذوي الوجوه، تقول: هذا وجه الثوب، ووجه البيت، ووجه الأمر.

والجواب:

١-أن هذه الأشياء وإن كان لها وجوه؛ لكن لا يقال -مثلا-: «أقبلوا بوجوههم».

٢-النعمة -أو الثواب- لا يوصف بأنه «ذو الجلال والإكرام»، ولا يستعاذ به، ولا تحرق سبحاته الخلق.

---

(١) رواه أبو داود.

٣- لو كان المراد الذات في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾؛ لكانت: «ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام»، والوجه لا بد أن يكون قدرا زائدا على الذات، والذات لا توصف بأن لها سبحات، وقد غاير النبي ﷺ في دعاء دخول المسجد بين الاستعاذة بالذات والاستعاذة بالوجه، وإطلاق الوجه وإرادة الذات من باب إطلاق البعض وإرادة الكل، ولا يكون هذا إلا والبعض ثابت -على الحقيقة-.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة الوجه:

١-محبة الله ﷻ.

٢-الرغبة في ثوابه بالعمل الصالح.

*** الصفة الثانية عشرة: صفة اليدين:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

٢-قوله ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

٣-قوله ﷻ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

٤-قوله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلْأَى لاَ يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الفَيْضُ - أَوِ القَبْضُ - يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»**[1].

---

(١) متفق عليه.

٦- عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ**»(١).

٧-عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الرسول ﷺ، «**يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ**»(٢).

٨-عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**»(٣).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله عَزَّ وَجَلَّ صفة اليدين، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بأيدي المخلوقات.

واليدان من الصفات الذاتية الخبرية.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: ينكرون اليدين.

-**المعتزلة، والأشاعرة**: يتأولونهما على النعمة، أو القدرة، أو نحو ذلك.

ومتقدِّمُو الأشاعرة كانوا يثبتون صفة اليدين.

ومن شبهات النُّفَاةِ الفرعية:

أن «اليد» تُطلق في لغة العرب، ويراد بها النعمة، كقولهم: «فلان له يدٌ عليَّ».

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه مسلم.

والجواب:

١-أن هذا الاستعمال لا يكون إلا فيمن له يد -على الحقيقة-، أو من ذوي الأيدي -ولو كان مقطوعها-.

٢- النصوص تأبى هذا التأويل، كقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، فليس لله نعمتان أو قدرتان.

٣- لو كان المراد بقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾: القدرة؛ لم يكن لآدم خصوصية على من سواه؛ إذ جميع المخلوقات مخلوقة بقدرة الله.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة اليدين:

١-تعظيم الله ﷻ.

٢-الخوف منه.

٣-الرغبة في ثوابه.

*** الصفة الثالثة عشرة: صفة العينين:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩].

٢-قوله ﷻ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

٣-قوله ﷻ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»(١).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة العينين، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بأعين المخلوقات.

---

(١) متفق عليه.

والعينان من الصفات الذاتية الخبرية.

وهما عينان اثنتان، والعمدة في ذلك على الحديث؛ لأنه لو كان لله عين واحدة، أو أكثر من عينين؛ لكان هذا أوضح في ذكر الفرق بينه وبين الدجال.

واتصاف الله ﷻ بعينين فقط هو الذي ذكره عثمان الدارمي في «النقض على المريسي»، وابن خزيمة في «التوحيد»، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»، وغيرهم، ونقل الإجماع عليه الأشعري والباقلاني، وأقرهما أهل العلم.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية**: ينكرون العينين.

-**المعتزلة، والأشاعرة**: يتأولونهما على مجرد الرؤية، أو الحفظ، أو نحو ذلك.

ومن شبهتهم الفرعية: أن هذا هو المستعمل في اللغة: يقال: «أنت بعيني»، أي: في حفظي ورعايتي، وقد أجمع المفسرون على أن هذا هو المراد بالآيات السابقة.

والجواب: لا يقال هذا إلا في ذوي الأعين.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة العينين:

تقوى الله ﷻ، ومراقبته.

*** الصفة الرابعة عشرة: الصفات التي تُطلق في مقام المقابلة (المكر، والكيد، والمخادعة، والاستهزاء، والسخرية):**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

٢-قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥-١٦].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢].

٤-قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤-١٥].

٥- قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩].

٦-قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣].

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ هذه الصفات، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بصفات المخلوقات.

وهذه الصفات من الصفات الفعلية.

وحاصل معانيها: الإظهار للشخص ما يوافقه ويرضيه ظاهرا، مع إخفاء ما يضره باطنا. والمِحال: تعريض الشخص لما يهلكه.

وهذه الصفات لا تُطلق إلا في مقام المقابلة، وهي حينئذ كمال؛ ولهذا كانت من الله ﷻ خيرا؛ لأنها عدل ومجازاة.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

تأويل هذه الصفات بالإرادة، على حسب مذاهبهم في الإرادة.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بهذه الصفات:

١-الخوف من الله.

٢-مراقبته.

٣-عدم التحيُّل على محارمه.

*** الصفة الخامسة عشرة: القدرة:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧].

٢-قوله ﷻ: ﴿فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۢ﴾ [القمر: ٥٥].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ﴾ [الطارق: ٨].

٤-قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر: ٤٤].

فائدة: لم تأت صفة القدرة بلفظها في القرآن، بل بمعناها، كالآية السابقة.

٥-عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاَةٍ مَكْتُوبَةٍ: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**» الحديث[1].

٦-عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في حديث الاستخارة: «**وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ... فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ**»[2].

٧-عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**أَعُوذُ بِاللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ**»[3].

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه مسلم.

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة القدرة، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بقدرة المخلوقات.

والقدرة من الصفات الذاتية، مع إثبات تجددها عند وقوع المقدورات.

وهي من الصفات العقلية؛ للأوجه السابقة في صفة العلم.

فائدة: «القدير» أبلغ من «القادر»؛ لأنه صيغة مبالغة، و«المقتدر» أبلغ منهما؛ لأنه هو الذي يُظهر قدرته بالفعل.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

-**الجهمية، والمعتزلة:** ينكرون القدرة، والمعتزلة تردها إلى الذات.

-**الأشاعرة:** يثبتونها، ويجعلونها قديمة فقط، بدون تجدد.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة القدرة:

١-التواضع لله ﷻ.

٢-الخوف منه ﷻ.

*** الصفة السادسة عشرة: العزة:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

٢-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥].

٤-قوله ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠].

٥-عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ: «تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟»، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: «قَطْ! قَطْ! وَعِزَّتِكَ»، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى**

بَعْضٍ»(١).

٦-عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ: «**اللهُـمَّ إِنِّـي أَعُـوذُ بِعِزَّتِـكَ -لَا إِلَـهَ إِلَّا أَنْتَ- أَنْ تُضِلَّنِي**»(٢).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله عَزَّ وَجَلَّ صفة العزة، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بعزة المخلوقات.

والعزة من الصفات الذاتية.

وهي من الصفات العقلية؛ للأوجه السابقة في صفة العلم.

والعزة لها معان: ١-الغلبة. ٢-الشرف. ٣-القوة. ٤-انقطاع النظير.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

كما تقدم في صفة القوة -سواءً-.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة العزة:

١-التواضع لله عَزَّ وَجَلَّ.

٢- تعظيمه عَزَّ وَجَلَّ.

٣-تنزيهه عَزَّ وَجَلَّ عن كل نقص.

٤-الفخر بالانتساب إلى الدين.

*** الصفة السابعة عشرة: الفرح:**

أولا: دليل ثبوتها:

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ**

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَ شَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»(١).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة الفرح، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بفرح المخلوقات.

والفرح من الصفات الفعلية الخبرية.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

تأويل الفرح بالرضا، والرضا عندهم إرادة الثواب، ثم يتشعب الأمر على حسب مذاهبهم في الإرادة.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة الفرح:

التعرض لأسباب فرح الله ﷻ.

*** الصفة الثامنة عشرة: الضحك:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ**»(٢).

٢-عنه رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ، في ذكر آخر أهل الجنة دخولا: «**فَلاَ يَزَالُ**

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ»[١].

٣-عن جابر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، في حديث الورود: «**فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ**»[٢].

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله عز وجل صفة الضحك، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بضحك المخلوقات.

والضحك من الصفات الفعلية الخبرية.

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

كما تقدم في صفة الفرح.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة الضحك:

١-التعرض لأسباب ضحك الرب.

٢-رجاء ما عنده من الخير.

*** الصفة التاسعة عشرة: التعجب:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١-قول الله عز وجل: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢]، بضم التاء -على قراءة حمزة، والكسائي-.

٢-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلاَسِلِ**»[٣].

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه البخاري.

٣-عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيَعْجَبُ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ**»(١).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله عز وجل صفة التعجب، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بتعجب المخلوقات.

والتعجب من الصفات الفعلية الخبرية.

والعَجَب: هو استغراب الشيء، ويكون ذلك لسببين:

السبب الأول: خَفاء الأسباب على هذا المستغرب للشيء المتعجَّب منه؛ بحيث يأتيه بغتة بدون توقع؛ وهذا مستحيل على الله -تعالى-؛ لأن الله بكل شيء عليم، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

والثاني: أن يكون السبب فيه خروج هذا الشيء عن نظائره، وعمَّا ينبغي أن يكون عليه، بدون قصور من المتعجِّب؛ بحيث يعمل عملًا مستغربًا لا ينبغي أن يقع من مثله؛ وهذا ثابت لله -تعالى-؛ لأنه ليس عن نقص من المتعجِّب، ولكنه عجب بالنظر إلى حال المتعجَّب منه(٢).

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

إنكار التعجب.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة التعجب:

الاجتهاد في الأمور الخارجة عن نظائرها إن كانت ترضي الرب، وتركها إن كانت تسخطه.

---

(١) رواه أحمد.

(٢) من «شرح الواسطية» للعثيمين.

*** الصفة العشرون: القَدَم:**

أولا: أدلة ثبوتها:

١ -قول الله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، بناء على الحديث الآتي الذي فسَّرها.

٢ -عن أنس رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: «هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟»، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ** [وفي رواية: حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ]، **فَتَقُولُ: «قَطْ! قَطْ! وَعِزَّتِكَ»، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**»(١).

٣- عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِى الدُّنْيَا رِئَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا**»(٢).

٤ -عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ**»(٣).

ثانيا: مذهب أهل السنة:

يثبتون لله ﷻ صفة القدم، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بأقدام المخلوقات.

والقدم من الصفات الذاتية الخبرية.

و«في» في الحديث: «يضع فيها قدمه»: بمعنى «على».

ثالثا: مذاهب أهل البدع:

تأويل القدم بما تقدَّم عند الله أنهم أهل الشقاوة، وتأويل الساق بالشدة.

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

(٣) رواه الحاكم، وهو موقوف له حكم الرفع.

ومن شبهتهم: أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فسر الآية بالشدة.

والجواب: في ثبوته عنه نظر، وهناك فرق بين تأويل نص وتأويل الصفة نفسها، فالنص قد يراه العالم غير دال على الصفة، ولا يلزم من هذا إنكاره لنفس الصفة، والساق وردت في الآية منكَّرة غير مضافة لله عَزَّ وَجَلَّ، بخلاف الأحاديث التي لا تحتمل التأويل.

رابعا: الفائدة المسلكية من الإيمان بصفة القدم:

بيان عظمة الله وفضله العظيم في وضع قدمه على النار حتى تمتلئ، وأنه لا ينشئ لها خلقا.

*** تتمة:**

اختتم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المبحث بقوله في وصف أهل السنة: «**هُم الْوَسَطُ فِي فِرَقِ الْأُمَّةِ، كَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الْوَسَطُ فِي الْأُمَمِ، فَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ صِفَاتِ اللهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بَيْنَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الْجَهْمِيَّةِ وَأَهْلِ التَّمْثِيلِ الْمُشَبِّهَة، وَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ أَفْعَالِ اللهِ بَيْنَ الْقَدَرِيَّةِ وَ الْجَبْرِيَّةِ، وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللهِ بَيْنَ الْمُرْجِئَةِ والوَعِيدِيَّةِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَفِي بَابِ الْإِيمَانِ وَالدِّينِ بَيْنَ الْحَرُورِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَبَيْنَ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ بَيْنَ الرَّافِضَةِ وَالْخَوَارِج**».

قلت: قد تبين مصداق كلامه في باب الصفات، ويأتي في سائر الأبواب التي ذكرها -إن شاء الله-.

ومن المهم: أن وسطية أهل السنة هي وسطية النصوص، أي: اتباع النصوص كما جاءت، فهذا هو الوسط، ليس متروكا لأهواء الناس وشبهاتهم،

وليس كوسطية الأشاعرة، التي هي -في الحقيقة- توسط بين الحق والباطل، وهذا ليس بصواب ولا هدى، بل الواجب إصابة الحق -في نفسه-.

وتصديق هذا في باب الصفات: أنهم وإن أرادوا الرد على المعطلة -من الجهمية والمعتزلة- لكنهم وافقوهم في أصلهم (ما قام به الحادث فهو حادث)، فنفوا من الصفات ما هو حادث، وأثبتوا ما ظنوه غير ذلك بطريقة ينتفي فيها الحدوث، فلا هم وافقوا التعطيل المحض، ولا الإثبات المحض، وصار مذهبهم -في النهاية- يعود إلى التعطيل.

الفصل الرابع

صفة العلو وما يتعلق بها[١]

*** المبحث الأول: صفة العلو:**

*** مسألة: أدلة ثبوتها:**

١ -قول الله ﷻ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

٢ -قوله ﷻ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

٣- قوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦-١٧].

٤ - قوله ﷻ: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

٥ -قوله ﷻ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥].

٦ -عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ**»[٢].

٧- عنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»[٣].

٨-عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**أَلاَ تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟**»[٤].

---

(١) أفردتُها بفصل؛ لأهميتها.

(٢) رواه مسلم.

(٣) متفق عليه.

(٤) متفق عليه.

٩-عن معاوية بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قصة الجارية: «**فَقَالَ لَهَا** [أي: النبي ﷺ]: «**أَيْنَ اللهُ؟**» **قَالَتْ**: «**فِي السَّمَاءِ**»، **قَالَ**: «**مَنْ أَنَا؟**»، **قَالَتْ**: «**أَنْتَ رَسُولُ اللهِ**»، **قَالَ**: «**أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»[(١)].

١٠-عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الرسول ﷺ: «**يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ**»[(٢)].

١١-الأحاديث المتواترة في رفع اليدين إلى السماء عند الدعاء.

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

أولا: يثبتون لله عَزَّوَجَلَّ أنه عالٍ على خلقه، وفوقهم، مباين لهم.

ومن مشهور كلام السلف: قول الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كُنَّا والتابعون متوافرون نقُول: إن الله عَزَّوَجَلَّ فَوق عَرْشه**، ونؤمن بِمَا وَردت بِهِ السّنة من صِفَاته»[(٣)].

والتصريح بالمباينة وارد عن غير واحد، كقول ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَعْرِفُ رَبَّنَا عَزَّوَجَلَّ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، عَلَى الْعَرْشِ، **بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَدٍّ**»[(٤)].

وأحيانا يزيدون كلمة «بذاته»، نقلها الذهبي في «العلو» وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» عن جماعة، وقد تحفظ الذهبي -نفسه- على هذه الكلمة مع إقراره بمعناها من نفي المخالطة.

ولا وجه لذلك؛ فإن هذه الكلمة من باب الإخبار بأمر حق لا بد منه، ولا يلزم لذلك توقيف، ومثلها كمثل استعمال لفظ المباينة، والذهبي -نفسه- لم ينكرها.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

(٣) «العلو» للذهبي.

(٤) «السنة» لعبد الله بن أحمد.

ثانيا: قول الشارع: «في السماء» تفسيره على أحد وجهين:

١-إما أن تكون «في» بمعنى «على»، كقوله ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، والحديث نص في هذا المعنى: قوله ﷺ: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**»(١)؛ لأن قوله «من في الأرض» معناه: من على الأرض، فكذلك قوله: «من في السماء».

٢-وإما أن يراد بالسماء العلو.

ثالثا: العلو صفة ذاتية.

رابعا: العلو صفة عقلية؛ لأن ما ثبت وجوده قائما بذاته منفصلا عن العالم؛ فلابد أن يكون في جهةٍ ما منه، والكمال من ذلك: أن يكون فوقه.

خامسا: العلو صفة فطرية؛ لأن العبد مفطور على رفع يديه إلى السماء عند الدعاء، وهذا إقرار لله ﷻ بالعلو.

وهنا القصة المشهور التي ذكرها الذهبي بسنده إلى أبي جعفر الهَمَذَاني -بالمعجمة- محمد بن الحسن بن محمد (ت ٥٣١): سَمِعت أَبَا الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيّ وَقد سُئِلَ عَن قَوْله ﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾، فَقَالَ: «كَانَ الله وَلَا عرش»، وَجعل يتخبط فِي الْكَلَام، فَقلت: «قد علمنَا مَا أَشرت إِلَيْهِ، فَهَل عنْدك للضرورات من حِيلَة؟»، فَقَالَ: «مَا تُرِيدُ بِهَذَا القَوْل؟ وَمَا تَعْنِي بِهَذِهِ الْإِشَارَة؟»، فَقلت: «**مَا قَالَ عَارِف قطّ: يَا رباه، إِلَّا قبل أَن يَتَحَرَّك لِسَانه قَامَ من بَاطِنه قصد لَا يلْتَفت يمنة وَلَا يسرة يقْصد الفوق**، فَهَل لهَذَا الْقَصْد الضَّرُورِيّ عنْدك من حِيلَة؟ فنبئنا نتخلص من الفوق والتحت!»، وبكيت وَبكى الْخلق، فَضرب الْأُسْتَاذ بكمه على السرير وَصَاح: «يا للحيرة!»، وخرق مَا كَانَ عَلَيْهِ

(١) رواه الترمذي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وانخلع، وَصَارَت قِيَامَة فِي الْمَسْجِد! وَنزل وَلم يجبني إِلَّا: «يَا حَبِيبِي الْحيرَة الْحيرَة! والدهشة الدهشة!»، فَسمِعت بعد ذَلِك أَصْحَابه يَقُولُونَ: سمعناه يَقُول: «حيَّرني الْهَمذانِي!».

سادسا: العلو على ثلاثة أقسام:

١-علو الذات (الفوقية).

٢-علو الشأن.

٣-علو القهر.

وفي عبارات بعض المفسرين ما يُفهم أن اسم الله «العلي» يدل على الأول، و«الأعلى» يدل على الثاني، و«المتعال» يدل على الثالث.

*** مسألة: مذاهب أهل البدع:**

أولا: مذهب الجهمية، وأصحاب وحدة الوجود (الوُجُودية):

يقولون: إن الله -بذاته- في كل مكان، لا يخلو منه مكان.

هذا أصل قول الجهمية قديما، ثم التزمه أصحاب وحدة الوجود، وصرحوا بأن الله هو الوجود كله، وهو جميع الموجودات.

وشبهتهم:

١-القول بأن الله في جهة معينة يلزم منه أن يكون محدودا بحد، أو يكون في مكان.

٢-اتباع بعض المتشابه، كقول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

وفسروا العلو كله بعلو الشأن والقهر، وفسروا الفوقية بالخيرية، كقولك:

«الأمير فوق الوزير»، أي خير منه وأفضل.

والجواب:

١-لو كان الله ﷻ في كل مكان؛ لكان مُحَاطًا به في كل مكان، ولكان في المستقذرات، والأنجاس، وأجواف المخلوقات؛ إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة.

٢-إثبات الحد لله ﷻ هو بمعنى المباينة: أنه بائن منفصل عن خلقه، وقد صرح بلفظ «الحد» جمهور الأئمة، وتقدم عن ابن المبارك، ومن نفاه قد صرحوا بمراده: أن يحيط بالرب شيء مخلوق، أو يكون الرب محدودا معروفا بحدود المخلوقين ويبلغه وصفهم، أو أن يكون حده معلوما لدى الخلق يحيطون به أو بغايته سبحانه؛ فلا تعارض -إذن-، ويبقى النظر في لفظ «الحد»، ولا محظور فيه؛ لأنه ترجمة وتأكيد للفظ «المباينة».

٣-إثبات المكان لله ﷻ لا يراد به أنه في مكان مخلوق يحيط به، بل المراد جهة ومكان باعتبار أن المخلوقات في جهة ومكان السفول.

٤-«الإله» في الآية بمعنى المعبود، أي: هو معبود في السماء، ومعبود في الأرض. وقيل: المراد: إله أهل السماء وإله أهل الأرض، كما تقول: فلان أمير في الحجاز وأمير في الشام، وهو في موضع واحد، وإنما المراد أمير أهل الحجاز وأمير أهل الشام.

٥- قول القائل ابتداء: «الله خير من عباده» كقوله «السماء فوق الأرض» ليس فيه تمجيد ولا تعظيم.

٦- القول بوحدة الوجود يكفي تصوره لبيان بطلانه، وهو من أشد المذاهب كفرا وإلحادا؛ لما فيه من عدم التفرقة بين الخالق والمخلوق.

ثانيا: مذهب المعتزلة، والأشاعرة:

يقولون: إن الله ليس في جهة، فليس فوق العالم، ولا تحته، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله.

وأما متقدمو الأشاعرة فمذهبهم إثبات العلو والفوقية والمباينة، على ما فيه من خلل.

وشبهتهم: نفس شبهة الجهمية السابقة، ففرُّوا عنها بنفي الجهة عن الله -مطلقا-.

والجواب: أن ما ذكروه هو صفة العدم؛ إذ لا يُعقل موجود ليس في جهة معينة من العالم، وقولهم -في الحقيقة- رفع للنقيضين، وهو قَرْمَطَة محالة عقلا.

*** تتمة:**

إنكار العلو كفر -عند السلف-، وهو أشد من بدعة الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة.

*** المبحث الثاني: صفة الاستواء على العرش:**

أولا: القول في العرش:

*** مسألة: أدلة إثباته:**

١- قال الله ﷻ: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج: ١٥].

٢- قال ﷻ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٧].

٣- قال ﷻ: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥].

٤- عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في دعاء الكرب: «**لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ، وَرَبُّ الأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ**»(١).

٥- عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ**»(٢).

٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»(٣).

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

أهل السنة يثبتون العرش على الحقيقة، والعرش في اللغة: سرير الملك، وفي شعر أمية بن أبي الصلت:

مَجِّدوا الله فهو للمجد أهلٌ ... ربُّنا في السماء أمسى كبيرا

بالبناء العالي الذي بَهَرَ النا ... س وسوَّى فوق السماء سريرا

فالعرش سرير له قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات.

*** مسألة: مذهب أهل البدع:**

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه.

العرش -عندهم- فلك مستدير محيط بالعالم من كل جهة، ومنهم من يقول: هو المُلك.

والجواب:

١- هذا خلاف اللغة، فإن العرب لا تعرف عرشا بمعنى الفلك ولا الملك.

٢- هذا خلاف النصوص المتقدمة في إثبات القوائم وحمل الملائكة وغير ذلك؛ فإن هذا لا يصح مع فلك ولا ملك.

ثانيا: القول في الاستواء:

*** مسألة: أدلة ثبوته:**

١-قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، في ستة مواضع في القرآن: في «الأعراف»، و«يونس»، و«الرعد»، و«الفرقان»، و«السجدة»، و«الحديد».

٢-قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

يثبتون لله صفة الاستواء على العرش، استواء حقيقيا، على الوجه اللائق بالله ﷻ، من غير تمثيل باستواء الخلق على عروشهم.

وفيه المقولة الشهيرة: «**الاسْتوَاء مَعْلُوم، والكيف مَجْهُول، والإِيمانُ به واجبٌ، وَالسُّؤَال عَنهُ بِدعَة**». قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «العلو»: «هَذَا الْقَوْلُ مَحْفُوظٌ عَنْ جَمَاعَةٍ كَرَبِيعَةِ الرَّأْيِ وَمَالِكٍ الإِمَامِ وَأَبِي جَعْفَرٍ التِّرْمِذِيِّ، فَأَمَّا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ فَلا يَصِحُّ».

والاستواء صفة خبرية فعلية.

والسلف والعلماء فسَّروا الاستواء على أربعة معان:

١-العلو. ٢-الارتفاع.

٣-الصعود. ٤-الاستقرار.

وسبق قول يزيد بن هارون رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى خِلَافِ مَا يَقِرُّ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ».

وأما قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]؛ فقال جماعة من السلف: ارتفع، وقال جماعة من أهل اللغة: قصد وعمد؛ وقد شدد ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في إنكاره، وقول السلف مقدم على قول غيرهم، وعلى كل حال فلا يلزم تأويل الاستواء على العرش، فإنهم فرقوا بين «استوى» إذا عُدِّي بإلى وإذا عُدِّي بعلى.

*** مسألة: مذهب أهل البدع:**

ينكرون الاستواء، ويؤوِّلونه بالاستيلاء والغلبة.

ومن شبهاتهم الفرعية: أن الاستواء يأتي في اللغة بمعنى الاستيلاء، كما قال الشاعر:

قد استوى بِشْرٌ على العراق من غير سيف أو دم مِهْرَاق

والجواب:

١-لا يُعرف في اللغة تفسير الاستواء بالاستيلاء، والبيت المذكور لا يُعرف قائله.

٢-الاستيلاء يلزم منه وجود مغالبة ومنازعة بين الله عَزَّوَجَلَّ وبين شيء آخر،

وهذا ممتنع.

٣-الله ﷻ مُسْتَوْلٍ على جميع المخلوقات، فما وجه تخصيص العرش بالذكر؟!

ومتقدِّمو الأشاعرة خالفوا الجهمية في تفسير الاستواء بالاستيلاء؛ لكنهم لم يثبتوه صفة فعلية لشبهتهم في ذلك، ومنهم من قال: الاستواء فعل فعله الله في العرش وسماه استواء، لم يصدر عن الرب نفسه. وأما متأخرو القوم -كالجويني والغزالي ومن تلاهما- فقد وافقوا الجهمية.

*** المبحث الثالث: صفة المعية:**

*** مسألة: أدلة ثبوتها:**

١-قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

٢-قوله ﷻ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].

٤-قوله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

٥- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**إِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ**»(١).

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

يثبتون صفة المعية.

ويقولون: المعية على قسمين:

١- معية عامة (بالعلم، والسمع، والبصر): وهي التي تجيء في النصوص متعلقة بعموم الخلق، وهذه صفة ذاتية.

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

٢- معية خاصة (بالتوفيق، والهداية، والنصرة): وهي التي تجيء متعلقة بالمؤمنين، وهذه صفة فعلية.

وتفسير المعية العامة بالعلم روي عن غير واحد من السلف، وحكاه ابن عبد البر وغيره إجماعا، وهو المقرر لدى كافة الأئمة. قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «**اللهُ ﷻ فِي السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ**»(١).

*** مسألة: مذهب أهل البدع (الحلولية، والاتحادية):**

حمل نصوص المعية العامة على معنى الحلول، والمخالطة.

والجواب:

هذه المعية لا تتنافى مع العلو، ولا تستلزم الحلول، ولا المخالطة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، وهو خِلافُ ما أَجمعَ عليه سلفُ الأُمةِ، وخلافُ ما فطرَ اللهُ عليهِ الخلقَ، بَلْ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ العرش، رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ، مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ، وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ -مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَعَنَا- حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ» اهـ.

والعمدة في تفسير هذه المعية على:

١- دلالة السياق نفسه في البدء بالعلم، والختم بالرؤية: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

٢- دلالة النصوص الصريحة في إثبات الفوقية، والمباينة.

---

(١) «الشريعة» للآجري.

٣- فهم السلف: فإنهم مطبقون على تفسير المعية العامة بالعلم، ونحوه.

*** المبحث الرابع: صفة القرب:**

*** مسألة: أدلة ثبوتها:**

١-قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

٢-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١].

٣-قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠].

٤- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**إِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ**»(١)، وفي رواية: «**وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ**»(٢).

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

القرب على قسمين:

١- قرب بالذات: وهو الفعل الاختياري الصادر عن الرب، كالنزول والإتيان، وهو الذي قال فيه السلف: «هو على عرشه، ويقرب من خلقه كيف شاء»؛ فإن القرب الذي يكون بالعلم والقدرة لا يتعلق بالمشيئة.

٢- قرب بالصفات: وهو كالمعية: عام وخاص، فالعام بالعلم ونحوه، والخاص بالإجابة ونحوها، وعليه تأولوا قوله ﷻ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾[ق:١٦]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٥]، فقالوا:

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

(٢) رواه مسلم.

هو قرب بالعلم. وهكذا نقله ابن القيم في «اجتماع الجيوش» من رواية أبي طالب عن أحمد، وهو المعتمد عند غير واحد من أئمة التفسير، كالطبري والبغوي في الآية الأولى -خاصة-.

ورجَّح المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن القرب خاص -فقط- بالإجابة ونحوها، وليس كالمعية، فليس هناك قرب عام من جميع المخلوقات، وهذا مبني على أن القرب في هاتين الآيتين هو قرب الملائكة.

والأول أظهر؛ لأنه قد اقترن اسم الله القريب باسمه المجيب، فدل على أن فيه معنى زائدا على مجرد الإجابة، وإلا لكان الاقتران تكرارا محضا.

*** مسألة: مذاهب أهل البدع:**

أولا: مذهب الجهمية، والحلولية:

حمل القرب على معنى الحلول.

ثانيا: مذهب الأشاعرة:

إنكار قرب الذات -بناء على إنكار الأفعال الاختيارية-، وتأويل هذا القرب بقرب الرحمة، ونحوها.

*** المبحث الخامس: صفة النزول:**

*** مسألة: دليل ثبوتها:**

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا -تَبَارَكَ، وَتَعَالَى- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**»[1].

---

(١) متفق عليه.

وما ذكره بعض أهل العلم من أن الأحاديث في ذلك متواترة؛ فهذا باعتبار مجموع ما جاء في الباب، لا أن كل حديث فيه ثابت لذاته.

فائدة: استدل بعض أهل العلم -كعثمان الدارمي- على صفة النزول بنصوص صفة المجيء والإتيان، من جهة أن الذي ينزل في الآخرة قادر على أن ينزل اليوم.

وفيه الواقعة المعروفة بين إسحق بن راهويه والأمير عبد الله بن طاهر، التي ذكرها الصابوني في «عقيدته»: سئل إسحق عن حديث النزول: أصحيح هو؟ قال: نعم، فقال له بعض قُوَّاد عبد الله: «يا أبا يعقوب، أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟!»، قال: «نعم»، قال: «كيف ينزل؟»، فقال له إسحاق: «أَثْبِتْهُ فوق حتى أصف لك النزول»، فقال له الرجل: «أثبتُّه فوق»، فقال له إسحاق: قال الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. فقال الأمير عبد الله بن طاهر: «يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة»، فقال إسحاق: «**أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم؟!**».

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

إثبات صفة النزول لله ﷻ، نزولا حقيقيا يليق به، من غير تمثيل بنزول المخلوقات.

والنزول صفة خبرية فعلية.

*** مسألة: مذهب أهل البدع:**

تأويل النزول بنزول الرحمة، أو الأمر، أو مَلَك من الملائكة؛ كما يقال: «نادى السلطان»، أي: أمر مناديًا ينادي عنه.

وشبهتهم: أن النزول حركة ينزه عنها الرب.

والجواب:

١-الرحمة، والأمر، والملائكة: تتنزل في كل وقت.

٢-لو أريد شيء من ذلك؛ لصُرِّح به في الحديث.

٣-الرحمة إنما تتنزل إلى الأرض؛ لينتفع بها العباد، لا تتنزل -فقط- إلى السماء الدنيا، ولا تصعد بعد نزولها.

٤-إن المنادي عن غيره -كمنادي السلطان- يقول: أمر السلطان بكذا، لا يقول: إني آمركم بكذا، وأنهاكم عن كذا.

٥- مسألة الحركة والانتقال أجاب عنها غير واحد من الأئمة: «**إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر رب يزول عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء**»، والمعنى -نفسه- حق: معنى الانتقال؛ لأن النزول لا يُعقل إلا بانتقال، ولازم الحق حق، وليس فيه أي وجه للنقص في حق الله ﷻ، ويبقى التعبير بلفظ «الحركة»، والأمر فيه سهل، وقد أثبته غير واحد من السلف.

*** المبحث السادس: صفة المجيء والإتيان يوم القيامة:**

*** مسألة: أدلة ثبوتها:**

١-قول الرب ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٢-قوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

٣-قوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

٤-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في حديث الشفاعة: «**فَيَأْتِيهِمُ اللهُ،**

فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ»[١].

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

إثبات المجيء والإتيان لله ﷻ، على الحقيقة، وعلى الوجه اللائق به، من غير تمثيل بصفات المخلوقات.

وهما من الصفات الخبرية الفعلية.

وقوله ﷻ: ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ اختلف فيه السلف، فقال بعضهم: إنه راجع إلى الله فهو الذي يأتي فيه، وقال بعضهم: هو راجع إلى الملائكة، والتقدير: يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام، والصواب الأول لدلالة الأحاديث السابقة عليه، و«في» هنا بمعنى «على».

*** مسألة: مذهب أهل البدع:**

تأويل المجيء والإتيان بمجيء وإتيان الأمر؛ لنفس الشبهة السابقة في النزول.

والجواب:

أن النصوص تأبى هذا التأويل، فقد وقع فيها المغايرة بين إتيان الرب وإتيان آياته، وقد ذكر الله مجيء الملك مع مجيئه، ومجيء الملك حقيقي، فكذلك مجيء الرب، والأمر لا يقول: «أنا ربكم».

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

الفصل الخامس

صفة الكلام والقول في القرآن[(١)]

* المبحث الأول: صفة الكلام:

* مسألة: أدلة ثبوتها:

١- قول الله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦].

٢- قوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

٣- قوله ﷻ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

٤- قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

٥- قوله ﷻ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ١٧٤].

٦- عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ**»[(٢)].

٧- عن خولة بنت حكيم رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»؛ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ**»[(٣)].

٨- عن جابر رضي الله عنه: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَوْقِفِ، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ؟ فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي**»[(٤)].

---

(١) أفردتُها بفصل؛ لأهميتها.

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه مسلم.

(٤) رواه أبو داود.

٩-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ**»(١).

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

أولا: يثبتون صفة الكلام، على الحقيقة، وعلى الوجه اللائق بالرب ﷻ، من غير تمثيل بكلام المخلوقات.

ثانيا: الكلام صفة ذاتية فعلية، فالله لم يزل متكلما، وهو يتكلم وقتما شاء، بما شاء.

ثالثا: الكلام صفة عقلية؛ للوجوه السابقة في صفة العلم، وقد أكَّد القرآن هذه الحقيقة عندما بيَّن أن الذي لا يتكلم لا يصح أن يكون إلهًا: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، أو يكون عاجزا ناقصا: ﴿أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٧٦].

رابعا: كلام الله ﷻ بحرف، وصوت:

١-لأن الكلام لا يكون إلا بهما.

٢-ولاتصاف الرب بالنداء: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، والنداء لا يكون إلا بصوت.

٣-ولأَمْرِهِ بالاستماع إلى كلامه: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]، والاستماع لا يكون إلا لصوت.

٤-ولأن القرآن كلام الله -كما يأتي-، والقرآن مكوَّن من حروف.

---

(١) رواه مسلم.

خامسا: كلام الله ليس بمخلوق:

١-لأن هذه هي القاعدة العامة في الصفات، وقد أكدها الأئمة هنا في صفة الكلام بقولهم: «**كلام الله من الله**»، «**ليس ببائن منه**»، وأصله في القرآن: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ لرجل: «ألست مخلوقا؟»، قال: «بلى»، قال: «أليس كلامك منك؟»، قال: «بلى»، قال: «أليس كلامك مخلوقا؟»، قال: «بلى»، قال: «**فالله تعالى غير مخلوق، وكلامه منه ليس بمخلوق**».

٢-وللمغايرة في النص بين الخلق والأمر: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، والأمر من الكلام، فلو كان الأمر مخلوقا للزم أن يكون مخلوقا بأمر آخر وهكذا، فيلزم التسلسل الباطل.

٣-ولثبوت الاستعاذة بالكلام -كما تقدم في حديث خولة بنت حكيم-، والاستعاذة لا تكون بمخلوق.

٤- ولحديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**»[1]، فهذا دليل على المغايرة بين الخلق والقول، وأن القول متقدم على الخلق.

*** المبحث الثاني: القول في القرآن:**

مذهب أهل السنة: **القرآن كلام الله، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود.**

وهذا متواتر عن الأئمة، حكاه اللالكائي عن أكثر من خمسمائة نفس من التابعين ومن بعدهم، وقد روي عن الصحابة.

القرآن كلام الله: لما تقدم من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ

(١) رواه أبو داود، والترمذي.

﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾؛ فإن كلام الله هنا هو القرآن؛ وقوله ﷺ: «فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»؛ فإن كلام الله هنا هو القرآن -أيضا-.

غير مخلوق:

١-لأن القرآن من الكلام، والكلام غير مخلوق، فالقرآن غير مخلوق.

٢-ولأنه من علم الله: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، والعلم غير مخلوق، فالقرآن غير مخلوق.

٣-ولأنه من أمر الله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ﴾ [الشورى: ٥٢]، والأمر غير مخلوق، فالقرآن غير مخلوق.

منه بدأ: أي هو المتكلم به: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ٢]؛ ردًّا على من قال: بدأ من غير الله (الشجرة أو غير ذلك).

وإليه يعود: يُرفع في آخر الزمان من المصاحف والصدور: عن حذيفة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللهِ عز وجل فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ**»(١).

*** المبحث الثالث: مذاهب أهل البدع في الكلام، والقرآن:**

أولا: مذهب الجهمية، والمعتزلة:

يعطِّلون صفة الكلام، ويقولون: إن الكلام الذي نسبه الله إلى نفسه إنما هو مخلوق، نُسب إليه على جهة التشريف، نحو: عبد الله، وبيت الله؛ ومن ثَمَّ يقولون: القرآن مخلوق.

وشبهتهم العامة هي شبهتهم العامة في الصفات، ومنها قولهم: إثبات الكلام

(١) رواه ابن ماجه.

يقتضي إثبات فم ولَهَوَاتٍ وحنجرة وغير ذلك.

وقد سبق الجواب عن هذا، ويزاد هنا:

١- لو كان القرآن مخلوقا فلا يخلو: إما أن يكون الله خلقه في ذاته، وهذا باطل لأن الله ليس محلا للمخلوقات. وإما أن يكون خلقه في غير محل، وهذا باطل لأنه لا يقوم بنفسه. وإما أن يكون خلقه في محل، فهذا يوجب أن يكون صفة لذلك المحل؛ لأن الكلام يضاف إلى من صدر منه، ولا يضاف إلى غيره، ويمتنع ثبوت متكلم ومريد وقادر بغير كلام وإرادة وقدرة تقوم به.

وعلى قولهم بأن الله خلق كلاما في محل؛ فهذا يوجب أن يكون كلاما لهذا المحل لا لله ﷻ، فتكون الشجرة هي التي قالت لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾!

٢- أنهم -كعادتهم- شبهوا ثم عطلوا، لم يعقلوا من كلام الله إلا ما عقلوه من كلام المخلوقين، وقد ثبت الكلام في حق بعض المخلوقات دون استلزام شيء من الجوارح التي ذكروها، كما في تسبيح الجبال وغيرها، وكلام الجلود يوم القيامة، وكلام الملائكة وهم لا أجواف لهم.

ومن شبهاتهم الفرعية:

١-قول الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، والقرآن شيء.

والجواب:

أ-القرآن يسمى شيئا بمعنى نفي العدم، وليس المراد أنه من الأشياء المخلوقة، وهكذا يُطْلَق على الرب نفسه أنه شيء: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ أفيكون داخلا في قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾؟!

ب-عموم «كل» يُعرف في كل موضع بحسبه، كما في قوله ﷻ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ

شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فإنها ليست على عمومها، بدليل: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فالمراد -إذن-: أنها تدمر كل شيء يستحق التدمير؛ وقوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٢٣]، فإنها لم تؤت ما كان عند سليمان ﷺ؛ فكذلك قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ المراد به: كل شيء يقبل الخلق، وصفاته ليست كذلك؛ لأنها ملازمة لذاته.

جـ- قد تناقض المعتزلة أقبح تناقض عندما أدخلوا كلام الرب في عموم الخلق، وأخرجوا منه أفعال العباد!

٢-قول الله ﷻ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣]؛ أي: خلقناه.

والجواب:

«جعل» إنما يكون بمعنى «خلق» إذا تعدَّى لمفعول واحد، كقوله: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]؛ وأما إذا تعدى لمفعولين؛ فهو بمعنى «صيَّر»، كقوله: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ [النحل: ٩١]، ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]، ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٥٨]؛ فلا يمكن أن يكون «جعل» في هذه المواضع بمعنى «خلق»، وإنما هو بمعنى «صيَّر»، والتصيير لا يستلزم الخلق -كما هو ظاهر-، وإنما هو التحويل من حال إلى حال، لا خلق الشيء المصيَّر، والمراد بشأن القرآن: صيَّرناه بلسان العرب؛ لأن الله يرسل كل رسول بلسان قومه.

٣-قوله ﷻ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾

[الأنبياء: ٢]، «محدث» أي: مخلوق.

والجواب:

الحدوث هنا بمعنى التجدد، كقوله ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ**»(١)، فلا يمكن أن يكون الإحداث هنا بمعنى الخلق.

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ **أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ؟!**»(٢).

٤- حديث أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا**»(٣)، وما يجيء ويذهب ويشفع لا يكون إلا مخلوقا.

والجواب:

المراد ثوابهما، كما ثبت من مجيء الأعمال في القبر وفي الميزان يوم القيامة، وكمثل قوله ﷺ: «**اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ**»(٤)، ومعلوم أن التمرة نفسها لا تقيه النار وإنما يقيه ثوابها.

تنبيه: ليس في هذا تأويل؛ لأن السياق قد دل عليه في قوله: «اقرءوا البقرة وآل عمران»، فدل على أن المراد قراءة العبد وعمله، والكلام معنى لا يقوم بنفسه، فلا يوصف بشيء من ذلك، كما أن المعنى الظاهر الذي يظهر للمخاطب من

---

(١) متفق عليه، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه مسلم.

(٤) متفق عليه، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

قوله «يجيء عمله في صورة رجل»: أن الله تعالى يخلق من عمله صورة يصورها، ليس المعنى الظاهر أن نفس أقواله وأفعاله على صورة رجل، فإن هذا لا يظهر من هذا الخطاب ولا يفهمه أحد منه.

ثانيا: مذهب الكُلَّابية، والأشاعرة، والماتُريدية:

يثبتون لله كلاما؛ لكن يجعلونه مجرد المعنى القائم بالذات الإلهية، فهو أزلي غير قابل للتجدد، وهو كله معنى واحد، وليس بحرف ولا صوت، وهذه الحروف والأصوات مخلوقة، وهي حكاية عن كلام الله القائم بذاته.

وعليه؛ فالقرآن كلام الله بمعنى الكلام القائم بذاته، وأما الحروف والأصوات التي عبَّرت عنه؛ فهي مخلوقة، نُسبت إلى الله على جهة التشريف.

وأصل شبهتهم: شبهتهم العامة في الصفات، القائمة على نفي الأفعال الاختيارية عن الله ﷻ.

وقد سبق الجواب عنها، ويزاد هنا:

١- بشأن حقيقة الكلام:

أ- حقيقة الكلام في لغة العرب لا بد فيها من اللفظ والمعنى، فهو اسم لمجموعهما، والمتكلم هو الذي قام به الكلام والذي يتكلم بمشيئته وقدرته، فإثبات أحد الأمرين فقط دون الآخر ليس إثباتا للكلام على الحقيقة.

ب- الكلام الذي يقوم بالذات دون أن يصدر بالفعل: إما أن يكون ممتنعا، وإما أن يكون صفة نقص كشأن الأخرس، والواقع أن ما يذكرونه في حق الله هو صفة الأخرس فعلا، الذي يقوم بنفسه كلام فيعبر عنه بالإشارة والكتابة، تعالى الله عن ذلك.

جـ- قد وردت النصوص الشرعية تؤكد هذا الأمر، كقول رسول الله ﷺ:

«إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا، أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ»[1]، وهذا نص في المغايرة بين حديث النفس وبين الكلام، وأن حديث النفس ليس بكلام.

٢- بشأن المعنى الواحد:

أ- إثبات كلام ذي معنى واحد فقط أمر ممتنع، فالضرورة حاصلة بالفرق بين معنى الأمر ومعنى الخبر، وأن معنى آية الكرسي -مثلا- يختلف عن معنى آية الدَّيْن.

ب- إذا جوَّزتم أن تكون الحقائق المتنوعة شيئا واحدا؛ فجوِّزوا أن يكون العلم والقدرة والسمع والبصر صفة واحدة، وأنتم تقولون إنها متغايرة، فجوَّزتم قيام الأغيار بالذات الإلهية.

٣- الكلام في بعض الصفات كالكلام في بعض، وقد أثبتُّم لله علما من غير استلزام مخ، وسمعا من غير استلزام أذن، وبصرا من غير استلزم جفن ورموش، فأثبتوا لله كلاما من غير استلزام فم ونحوه.

٤- القول بأن المسموع إنما هو حكاية -أو عبارة- عن كلام الله يقتضي أنه ليس عين كلام الله، وإنما هو دالٌّ عليه، وقد صرَّحوا بأنه مخلوق، فعادوا إلى قول الجهمية والمعتزلة؛ لأن الكلام الذي أثبتوه ليس هو الكلام الحقيقي -لغة، ولا عقلا، ولا شرعا-.

ومن شبهاتهم الفرعية:

١- قول الله ﷻ: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨]، فسمَّى ما في النفس كلاما.

والجواب:

---

(١) متفق عليه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الكلام إن أُريد به ما في النفس من المعاني؛ فلا بد أن يُعبَّر عنه في اللغة بالتقييد: «قال في نفسه»؛ وأما الكلام المطلق من غير تقييد؛ فلا يكون إلا بلفظ وحرف وصوت، والكلام الذي وُصف به الله هو كلام مطلق، لا مقيد، والمتكلم -في اللغة- هو الذي قام به الكلام، والذي يتكلم بمشيئته وقدرته، فلابد من إثبات الأمرين.

٢-قول الأَخْطَل: «إن الكلام لفي الفؤاد»، فدل على أن ما في النفس يُسمَّى كلاما -في اللغة-.

والجواب:

أ- قيل: هذا البيت ليس في ديوانه، فهو موضوع عليه.

ب- قد روي بلفظ: إن البيان.

جـ- الأخطل نصراني، وضلال النصارى في صفة الكلام معروف.

د- لازمه أن الأخرس يسمى متكلما.

هـ- الشِّعر قد جاء هكذا:

لا يُعجبنَّك من أثير لفظُه حتى يكون مع الكلام أصيلا

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جُعل اللسان على الفؤاد دليلا

فتبين أن المراد: أصل الكلام في الفؤاد، نهاه أن يُعجب بقوله الظاهر حتى يعلم ما في قلبه من الأصل.

ثالثا: مذهب السالمية:

أثبتوا أن كلام الله بحرف وصوت؛ ولكنهم جعلوا أعيانها قديمة، لا تقع بالمشيئة، وقالوا: هي مقترنة ببعضها اقترانا أزليًّا، لا زمنيًّا، فالباء -مثلًا-

لم تسبق السين، والسين لم تسبق الميم.

والجواب:

هذا معلوم الفساد -بالاضطرار-؛ فإن الحروف متعاقبة، فيسبق بعضها بعضا، والمسبوق بغيره لا يكون قديما لم يزل، والصوت المعين لا يبقى زمانين، فكيف يكون قديما أزليا؟!

وهؤلاء لم يفرقوا بين أنواع الحروف والأصوات، وبين أعيانها، فالأزلي إنما هو نوع الحروف والأصوات، لا أعيانها.

رابعا: مذهب الكَرَّامية:

يقولون: إن الله أحدث كلاما في ذاته، ويمتنع أن يكون لم يزل متكلما، فيثبتون جانب الفعل دون الأزلية، وهو -عندهم- لم يزل متكلما بمعنى: لم يزل قادرا على الكلام، ويمتنع أن يكون لم يزل متصفا بالكلام.

والجواب:

الفرق بين مذهب الكرامية، ومذهب السلف: أن السلف يثبتون أزلية الصفات الفعلية بالنوع، بمعنى: أن الله لم يزل متصفا بالخلق، والرزق، والكلام، وغير ذلك، ولم يزل ذلك قائما بذاته؛ وأما الكرامية؛ فإنهم يجعلون الرب معطَّلًا عن هذه الأفعال في الأزل، ثم حدثت له، مغترِّين بجانب التجدد فيها، وهذا لا يستلزم أن يُطلق على النوع أنه حدث بعد أن لم يكن، بل لا بد من الفرق بين النوع والعين، ألا ترى أن من تكلم اليوم، وكان متكلما بالأمس: لا يقال: إنه حدث له نوع الكلام، وإنما حدث له عينه، ولو كان غير متكلم لآفة -كالخرس-، ثم تكلم؛ يقال: حدث له نوع الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى

متكلما بالقوة والنوع، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلُّمه يسمى متكلما بالفعل.

خامسا: مذهب اللَّفْظِيَّة:

اللفظية على قسمين:

١-من قالوا: «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة».

٢-من قالوا: «ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة».

وهؤلاء جميعا خلطوا بين فعل الرب، وفعل العبد، وبين إضافة الكلام إلى قائله، وإضافته إلى مبلِّغه.

ففعل الرب هو تكلُّمه بالقرآن، وفعل العبد هو لفظه وصوته، ففعل الرب غير مخلوق، وفعل العبد مخلوق، وكلمة «اللفظ» كلمة مجملة، يدخل فيها اللفظ -الذي هو فعل العبد-، والملفوظ به -الذي هو القرآن-، فعندما يقال: «لفظي بالقرآن مخلوق»؛ فهذا قد ينصرف إلى الملفوظ به، وهو غير مخلوق، وعندما يقال: «لفظي بالقرآن غير مخلوق» فهذا قد ينصرف إلى فعل العبد، وهو مخلوق، فأنكر الأئمة على هؤلاء وهؤلاء؛ لأن العبارة مجملة، تحتمل حقا وباطلا.

وهناك فرق بين أن يقال: «كلام الله»، وأن يقال: «كلام جبريل»، فالإضافة في العبارة الأولى إضافة كلام إلى المتكلم به -ابتداء-، وفي العبارة الثانية إضافة كلام إلى ناقله ومبلِّغه، وعندما يقال: «هذا كلام جبريل»؛ فهذا لا يمنع أن يُضاف الكلام إلى الله، كما أن من قال: «إنما الأعمال بالنيات»؛ فهذا قد أدَّاه بلفظه وصوته، ومع ذلك يقال: «هذا كلام رسول الله ﷺ»؛ لأنه هو المتكلم به -ابتداء-؛ ولهذا أُضيف القرآن أحيانا إلى جبريل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة:

٤٠]، مع أنه ليس كلامه، إنما هو كلام الله، والمقصود بالإضافة: إضافة النقل والتبليغ.

وفي هذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ، أَوْ عِبَارَةٌ، بَلْ إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي الْمَصَاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى حَقِيقَةً؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ تكلّم له مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤْدِيًا**» اهـ.

ولمَّا كان في مقولة: «لفظي بالقرآن مخلوق» -خاصة- ستارٌ للجهمية؛ لأنهم أطلقوها وأرادوا نفس القرآن المسموع؛ فقد قال الأئمة: «اللفظية جهمية»، واشتهر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «من قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»؛ فهو جهمي؛ ومن قال: «غير مخلوق»؛ فهو مبتدع»، ووقع في كلامه هو وغيره أيضا: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق **يريد به القرآن** فهو جهمي»، فالجهمي هو الذي عُلم مقصده في الحقيقة، وأنه عنى القرآن نفسه.

واستقر قول أهل السنة على التفصيل في المسألة -كما ذكرنا-: أن هذا القرآن هو كلام الله الذي بلَّغه رسوله، والمسلمون يقرؤونه، ويُسمع من القارئ كلام الله؛ لكن يقرؤونه بأفعالهم وأصواتهم، ويسمعونه من القارئ الذي يقرؤه بصوت نفسه، **فالكلام كلام البارئ، والصوت صوت القارئ**.

وأول من أظهره وأوضحه على سبيل التقرير والإشهار: الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «خلق أفعال العباد»، وهو حقيقة مذهب أحمد والأئمة، إنما أنكروا العبارة الموهمة إثباتا ونفيا، لم ينكروا الحقائق والمعاني: أن كلام الله غير مخلوق، وفعل العبد مخلوق.

سادسا: مذهب الواقفة:

يقولون: القرآن كلام الله، ونقف عند هذا، فلا نقول: مخلوق، ولا: غير مخلوق.

وقد استفاض عن الأئمة تبديعُهم، وعَدُّهم من أصناف الجهمية، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «هم صنف من الجهمية، استتروا بالوقف».

*** تتمة: كفر القائل بخلق القرآن:**

هذا متواتر عن الأئمة؛ لأنه:

١- جحود للصفات (الكلام، وما تضمنه القرآن من الأسماء والصفات).

٢- نسبة للنقص إلى الله ﷻ (من خلال تعطيل الكلام، وما تضمنه القرآن من الصفات).

٣- جحود للرسالة التي هي كلام الله؛ لما تقرر من أنه لا يوصف الشيء بما يقوم بغيره، فلو كان كلام الله صادرا من غيره؛ لكان ذلك الغير هو المتكلم الآمر الناهي، ولم يثبت لله من ذلك شيء في الحقيقة، ولو كان الله خلق كلاما في غيره يبتدئ منه؛ فكذلك كل كلام مخلوق، فمن أين التمييز أن هذا كلام الله دون هذا؟!

وهذا هو معنى إلزام الأئمة للجهمية بموافقة المشركين القائلين بأن القرآن كلام محمد ﷺ.

باب
رؤية اللّه ﷻ في الآخرة

*** مسألة: أدلة ثبوت الرؤية:**

١-قول الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، والنظر إذا تعدَّى بحرف الجر «إلى» أفاد الرؤية البصرية.

٢-قوله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، والزيادة هي رؤية الله -كما سيأتي في الحديث-.

٣-قوله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففون: ١٥]، لمَّا حجب أعداءه؛ دَلَّ على أن أولياءه يرونه؛ وإلا لم يكن بين الفريقين فرق.

٤-عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **قَالَ أُنَاسٌ: «يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، فَقَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللهِ»، قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللهِ»، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ»**[1].

٥-عن جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ فَافْعَلُوا»**[2].

٦-عن صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ: **«إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ؛ قَالَ: يَقُولُ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: «تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟»، فَيَقُولُونَ: «أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟»، قَالَ: «فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا**

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ»، **ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ:** ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾(١).

٧-عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ**»(٢).

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

أولا: يثبتون رؤية المؤمنين لله ﷻ بأبصارهم، رؤية حقيقية، تشبه رؤية القمر في السهولة واليسر، وليس المقصود تشبيه الله ﷻ بالقمر.

ثانيا: هذه الرؤية تكون من غير إحاطة بالله ﷻ؛ لقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

قال عكرمة مولى ابن عباس رحمه الله لمن سأله عن هذه الآية: «أَلَيْسَ تَرَى السَّمَاءَ؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَكُلَّهَا تَرَى؟»(٣).

ثالثا: وأما الرؤية في الدنيا؛ فإنها ممتنعة بالنظر إلى قصور الخلق عن رؤيته ﷻ، لا بالنظر إلى ذات الرؤية.

رابعا: اتفقوا على أن رؤية الله في الدنيا لا تقع لأحد؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ** ﷻ **حَتَّى يَمُوتَ**»(٤).

وهذا بخلاف الرؤية في المنام؛ فإنها جائزة، ووقعت لكثير من الصالحين،

---

(١) رواه مسلم.

(٢) متفق عليه.

(٣) «رؤية الله» للدارقطني.

(٤) رواه مسلم.

والمؤمن يرى ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه؛ فإذا كان إيمانه صحيحا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه.

خامسا: اختلفوا في النبي ﷺ: هل رأى ربه في الدنيا أم لا، ومن أثبتها اختلفوا على ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد: إثبات الرؤية مطلقا، وتقييدها بالقلب، وتقييدها بالبصر.

والراجح التفصيل:

فإن كان المقصود ليلة المعراج؛ فإنه ﷺ لم ير ربه؛ لحديث أبي ذر رضي الله عنه: **سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟»، قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»**(١).

وإن كان المقصود غير ذلك؛ فقد رآه في المنام، وكان ذلك بالمدينة؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن الرسول ﷺ: **«أَتَانِي اللَّيْلَةَ رَبِّي -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»**(٢).

سادسا: اختلفوا في رؤية الكفار لله ﷻ في موقف القيامة، والراجح -وهو اختيار المؤلف رحمه الله-: أنهم يرونه رؤية تعريف وتعذيب - كاللص إذا رأى السلطان -، ثم يحتجب عنهم؛ ليعظم عذابهم، ويشتد عقابهم؛ لحديث أبي هريرة السابق، في سياقه التام: قَالُوا: **«يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ فِي الظَّهِيرَةِ، لَيْسَتْ فِي سَحَابَةٍ؟» قَالُوا: «لَا»، قَالَ: «فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَيْسَ فِي سَحَابَةٍ؟» قَالُوا: «لَا»، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه الترمذي.

لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا، قَالَ: فَيَلْقَى الْعَبْدَ، فَيَقُولُ: «أَيْ فُلْ، أَلَمْ أُكْرِمْكَ، وَأُسَوِّدْكَ، وَأُزَوِّجْكَ، وَأُسَخِّرْ لَكَ الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ، وَأَذَرْكَ تَرْأَسُ وَتَرْبَعُ؟»، فَيَقُولُ: «بَلَى»، قَالَ: فَيَقُولُ: «أَفَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلَاقِيَّ؟»، فَيَقُولُ: «لَا»، فَيَقُولُ: «فَإِنِّي أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي»[1]، فلمَّا سُئل عن الرؤية؛ أجاب بثبوتها، ثم أتبع ذلك بتفسيره، وذكر أنه يلقاه الكافر، فظاهره أنه يراه.

وأما كلام السلف فأكثر ما فيه إثبات جنس الرؤية والرد على من نفاها، وأن حجاب الكافرين يقتضي إثبات الرؤية للمؤمنين، وهذا حق -لا شك-، وأما رؤية واقعة قبل ذلك لا تتعارض مع هذه الرؤية؛ فليس في كلام السلف ما ينفيها بعينها صراحة.

*** مسألة: مذاهب أهل البدع:**

أولا: مذهب الجهمية، والمعتزلة:

ينكرون الرؤية، ويتأولون ما ورد في النصوص من النظر: بأنه انتظار الثواب.

وأصل شبهتهم: أن إثبات الرؤية يستلزم أن يكون الرب في جهة، وأن يكون جسما.

أما الجهة؛ فقد سبق الكلام عليها في مسألة العلو.

وأما الجسمية؛ فلفظ «الجسم» لا نثبته ولا ننفيه، والعبرة بالمعاني والحقائق، فالرب ﷻ قائم بنفسه، بائن من خلقه، فلا بد من إثبات هذا المعنى، وما كان كذلك جازت رؤيته -ولا شك-، ولكننا لا نعبر عن هذا بلفظ «الجسم» الذي يحتمل معنى فاسدا.

وأما تأويلهم المذكور للنظر؛ فلفظ «النظر» له عدة استعمالات، بحسب

---

(١) رواه مسلم.

صِلاته وتعدِّيه بنفسه: فإن عُدِّي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ [الحديد: ١٣]. وإن عُدَّي بـ«في» فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. وإن عُدِّي بـ«إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟! ألا ترى أنه لا يقول أحد: إني أنظر إليك، يعني: أنتظرك، وإنما يقول: أنتظرك، ولو أريد الانتظار في الآية لقيل: لربها منتظرة، ولربها ناظرة.

ومن شبهاتهم الفرعية:

١-قول الله ﷻ لموسى ﷺ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، من جهة أن النفي بـ«لن» يقتضي التأبيد، أي: لن تراني أبدا.

والجواب: أن هذا لا أصل له في اللغة، وهو خلاف النص القرآني، قال ﷻ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ولو كانت للتأبيد؛ لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء القرآن بالتحديد: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ﴾ [يوسف: ٨٠].

٢-قوله ﷻ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والجواب: أنها محمولة على الرؤية في الدنيا، أو على الرؤية المستلزمة للإحاطة بالله ﷻ، والإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦١ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦٢]، فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك.

ثانيا: مذهب الأشاعرة:

يثبتون الرؤية؛ ولكن ينفون الجهة، فيقولون: يُرى في غير جهة.

وشبهتهم في قضية الجهة، وقد سبق الجواب عنها.

ومذهبهم هذا مخالف للعقل، موافق للمعتزلة في حقيقته، وذكر أبو نصر السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ عن بعض متأخريهم: «لولا الحياء من شيوخنا لقلت إن الرؤية العلم!».

باب
اليوم الآخر

*** المبحث الأول: فتنة القبر:**

*** مسألة: أدلة ثبوتها:**

١-قول الله ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، ففرَّق بين العرض الذي يكون في الدنيا، والدخول الذي يكون في الآخرة، والعرض هو فتنة القبر.

٢-قوله ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقد فسَّرته السنة -كما يأتي- بفتنة القبر.

٣-عن أنس ﷺ، عن الرسول ﷺ: «**الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى أَنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ: «مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ؟»، فَيَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»، فَيُقَالُ: «انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا». وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوِ الْمُنَافِقُ فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ»، فَيُقَالُ: «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ»**[1].

٤-عن ابن عباس ﷺ: «**مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، ثُمَّ قَالَ: أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بِاثْنَتَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرٍ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا»**[2].

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

٥-عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ؛ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾»(١).

٦-عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ فِي جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّ عَلَى رُءُوسِنَا الطَّيْرَ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا-»، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ من الدنيا وإقبال إِلَى الْآخِرَةِ؛ نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ، مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّة، حَتَّى يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَر، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولَ: «أيتها النفس المطمئنة، اخْرُجِي إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ الله ورضوان»، قال: فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَأْخُذُوهَا فَيَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ، وَفِي ذَلِكَ الْحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلَإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: «مَا هذه الريح الطيبة؟» فَيَقُولُونَ: «فُلَانُ ابن فُلَانٍ -بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بِهَا فِي الدُّنْيَا-، حتى ينتهوا به إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَسْتَفْتِحُونَ له فيفتح لَهُ، فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا، حتى يُنتهَى بها إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: «اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ، وَأَعِيدُوهُ إِلَى الْأَرْضِ؛ فَإِنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى»، قَالَ: فَتُعَادُ رُوحُهُ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ

(١) متفق عليه.

فَيَقُولَانِ لَهُ: «مَنْ رَبُّكَ؟»، فَيَقُولُ: «رَبِّيَ اللهُ»، فَيَقُولَانِ لَهُ: «مَا دِينُكَ؟»، فَيَقُولُ: «دِينِيَ الْإِسْلَامُ»، فَيَقُولَانِ لَهُ: «مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: «هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»، فَيَقُولَانِ لَهُ: «وَمَا عِلْمُكَ؟»، فَيَقُولُ: «قَرَأْتُ كتاب الله تعالى فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ»، فينادي منادٍ من السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا وَيُفْسَحُ لَهُ فِي قبره مد البصر. قَالَ: «وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ حَسَنُ الثِّيَابِ طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: «أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: «مَنْ أَنْتَ؟ فوجهك الوجه الذي يَجِيءُ بِالْخَيْرِ»، فَيَقُولُ: «أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ»، فَيَقُولُ: «رَبِّ أقم الساعة رب أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي». قَالَ: «وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدنيا وإقبال إلى الْآخِرَةِ؛ نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ مَعَهُمُ الْمُسُوحُ، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ، حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولَ: «أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ اخْرُجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ»، قَالَ: فَتُفَرَّقُ فِي جَسَدِهِ، فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السَّفُّودُ مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَجْعَلُوهَا فِي تِلْكَ الْمُسُوحِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنْتَنِ رِيحِ جِيفَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلَإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قالوا: «ما هذه الرُّوحُ الخبيثة؟»، فَيَقُولُونَ: «فُلَانُ ابن فُلَانٍ -بِأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانَ يُسَمَّى بِهَا فِي الدُّنْيَا-، حتى ينتهى بها إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُسْتَفْتَحُ فَلَا يُفْتَحُ لَهُ. ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾، فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: «اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ الأرض السفلى»، فيطرح رُوحُهُ طَرْحًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ

﴿ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الْحَجِّ: ٣١]، فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: «مَنْ رَبُّكَ؟»، فَيَقُولُ: «هَاهْ هَاهْ! لَا أَدْرِي»، فَيَقُولَانِ: «مَا دِينُكَ؟»، فَيَقُولُ: «هَاهْ هَاهْ! لَا أَدْرِي»، فَيَقُولَانِ: «مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟»، فَيَقُولُ: «هَاهْ هَاهْ! لَا أَدْرِي»، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ عبدي، فأفرشوه مِنَ النَّارِ وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ؛ فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ، وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ قَبِيحُ الثِّيَابِ مُنْتِنُ الرِّيحِ فَيَقُولُ: «أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُوءُكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ»، «فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فوجهك الوجه الذي يَجِيءُ بِالشَّرِّ»، فَيَقُولُ: «أَنَا عَمَلُكَ الْخَبِيثُ»، فَيَقُولُ: «رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ». زَادَ فِي رِوَايَةٍ فِي قِصَّةِ الْمُؤْمِنِ: «حَتَّى إِذَا خَرَجَ رُوحُهُ صَلَّى عَلَيْهِ كُلُّ مَلَكٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَكُلُّ مَلَكٍ فِي السَّمَاءِ، وَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَابٍ إِلَّا وَهُمْ يَدْعُونَ اللهَ ﷻ أَنْ يُعْرَجَ بِرُوحِهِ مِنْ قِبَلِهِمْ»، وَزَادَ فِي قِصَّةِ الْكَافِرِ: «ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَصَمُّ أَبْكَمُ، فِي يَدِهِ مِرْزَبَّةٌ لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ كَانَ تُرَابًا، فَيَضْرِبُهُ ضَرْبَةً فَيَصِيرُ تُرَابًا، ثُمَّ يُعِيدُهُ اللهُ ﷻ كَمَا كَانَ، فَيَضْرِبُهُ ضَرْبَةً أُخْرَى فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ»، قَالَ الْبَرَاءُ: ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنَ النَّارِ، وَيُمَهَّدُ لَهُ فِرَاشٌ مِنَ النَّارِ»[1].

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

أولا: الإيمان بفتنة القبر، وسؤاله، ونعيمه، وعذابه، على الصفة المذكورة في الأدلة، وأن الله يحيى العبد في قبره حياة خاصة، يعقل بها السؤال والجواب، ويشعر بالنعيم والعذاب.

---

(١) رواه أهل السنن، إلا الترمذي.

وهذه الحياة تسمى «الحياة البَرْزَخِيَّة»؛ أخذا من قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، والبرزخ: ما بين الدنيا والآخرة، أو: هو الحاجز عن الرجوع إلى الدنيا.

وتشمل هذه الحياة غير المقبورين، كالمصلوب، والمحروق، ومن أكلته السباع؛ فالتعبير بالقبر إنما هو باعتبار غالب أحوال الموتى.

ثانيا: الموكَّل بالقبر مَلَكان اثنان، والأحاديث على ذلك، وما وقع في بعضها أنه ملك واحد فقط: لا يصح، ولا حاجة لتكلف التوجيه بينه وبين باقي الأحاديث.

ثالثا: مَلَكَا القبر اسمهما: «منكر»، و«نكير»؛ هذا متواتر عن الأئمة، وقد ورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا: «**إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ -أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ-؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَالْآخَرِ: النَّكِيرُ**» الحديث[1]، وفي سنده مقال يسير؛ لكن وردت التسمية في آثار موقوفة ومقطوعة، مما يدل على أن لها أصلا.

رابعا: عذاب القبر لا يختص بالكافرين، بل يتعرض له المسلمون -أيضا- بحسب ذنوبهم، وقد تقدم في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن من أسبابه: النميمة، وعدم التنزه من البول.

خامسا: السؤال يكون للمؤمن والكافر، وما صرح به بعض العلماء من أنه يختص بالمؤمن والمنافق دون الكافر الجاحد: فهو خطأ وزلة، الأحاديث مصرحة بذكر الكافر.

---

(١) رواه الترمذي.

سادسا: العذاب والنعيم يكونان على الروح والبدن -جميعا-، تُنعَّم النفس أو تُعذَّب متصلة بالبدن، ومنفصلة عنه. وأحيانا يقول العلماء: أحكام البرزخ على الروح، والبدن تبع لها، كما أن أحكام الدنيا على البدن، والروح تبع له، ويدل على ذلك ما ثبت في الأحاديث أن القبر يُضَيَّق على الميت حتى تختلف أضلاعه، فهذا واضح في دخول البدن في ذلك.

سابعا: العذاب قد يكون مستمرا إلى قيام الساعة، كما دل عليه القرآن بشأن فرعون وآله، وكما جاء في حديث البراء السابق، وقد ينقطع بحسب ذنوب المسلم، وقد يكون انقطاع العذاب عنه بسبب ما يصله من أعمال الأحياء.

ثامنا: الاختلاف في سماع الموتى معروف، منقول حتى عن الصحابة أنفسهم، وكلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في ذلك شهير، والأصل في ذلك: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَلِيبِ بَدْرٍ، فَقَالَ: «هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمُ الآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ»، فَذُكِرَ لِعَائِشَةَ، فَقَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمُ الآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الحَقُّ» ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾»[1].

فأطلق بعض العلماء أن الموتى يسمعون؛ أخذا بحديث القليب هذا، وحديث: «**حَتَّى أَنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم**»، وأطلق بعضهم أنهم لا يسمعون؛ أخذا بالآية.

والتحقيق: الأصل في الموتى أنهم لا يسمعون، ولا يشعرون بالأحياء؛ لقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠]، وقوله: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، وإن كان المقصود تشبيه الكفار بالموتى، فلولا أن الموتى لا يسمعون؛ لما استقام التشبيه.

---

(١) متفق عليه، والسياق للبخاري.

ويستثنى من ذلك ما ورد به النص:

تقدم حديث أنس رضي الله عنه: «**الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى أَنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم**».

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُرِينَا مَصَارِعَ أَهْلِ بَدْرٍ بِالْأَمْسِ، يَقُولُ: هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى-. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: «فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بالحق، ما أخطئوا الْحُدُودَ الَّتِي حَدَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ». قَالَ: «فَجُعِلُوا فِي بِئْرٍ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَانْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ ابن فُلَانٍ، وَيَا فُلَانُ ابن فُلَانٍ، هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ حَقًّا؟ فَإِنِّي وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي اللهُ حَقًّا»، قَالَ عُمَرُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تُكَلِّمُ أَجْسَادًا لَا أَرْوَاحَ فِيهَا؟!»، قَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَرُدُّوا عَلَيَّ شَيْئًا»**[1].

تاسعا: الروح تفنى باعتبار مفارقتها للأجساد، ولا تفنى باعتبار كونها مُنَعَّمة أو مُعَذَّبة بعد المفارقة، حتى تعود إلى الجسد عند البعث، والقول بأنها تُعدم بالكلية: هو قول أهل البدع، الذين لا يثبتون نعيم القبر وعذابه.

عا شرا: الأنبياء أحياء في قبورهم، حياة خاصة، لا يعلم تفاصيلها إلا الله، ولا يلزم منها أنهم يتحركون أو يتصرفون -كما يعتقد الخرافيون-.

عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**الْأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ**»[2].

وعنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى مُوسَى وَهُوَ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ**»[3].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أبو يعلى.

(٣) رواه مسلم.

*** مسألة: مذهب أهل البدع:**

المعتزلة والخوارج ينكرون فتنة القبر.

وأصل شبهتهم -وخصوصا المعتزلة- عقلية:

١- نحن لا نشاهد في الموتى إحياء ولا مساءلة، ولو كشفنا القبور؛ لما وجدنا فيها أثرا لنعيم أو عذاب، ومنهم من تأكله السباع فيتفرق في بطونها، أو تحرقه النار فيذهب في الريح، فلا يتصور في مثل هؤلاء إحياء ولا مساءلة.

٢- لا تُدرَك الحكمة من فتنة القبر، فإن الجزاء إنما يكون في الآخرة.

ومن شبهاتهم الفرعية: الاحتجاج بقول الله ﷻ: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، فإثبات حياة في القبر يقتضي إثبات حياة ثالثة.

والجواب:

١-دفع الأمور الغيبية الإيمانية بعدم المشاهدة: أمر لا يحتاج إلى طول كلام في إبطاله، والروح لا تُدرك في الدنيا، فكيف إذا صارت من عالم الآخرة؟!

٢-أن البرزخ أول دار الجزاء، فظهر فيها من ذلك ما يليق بتلك الدار، وتقتضى الحكمة إظهاره، فإذا كان يوم القيامة الكبرى؛ وُفِّيَ أهل الطاعة وأهل المعصية ما يستحقونه من نعيم الأبدان والأرواح وعذابهما، فعذاب البرزخ ونعيمه أول عذاب الآخرة ونعيمها، وهو مشتق منه، وواصل إلى أهل البرزخ هناك، كما دل عليه القرآن والسنة الصحيحة الصريحة.

٣-ذكر العدد لا ينفى ما عداه أصلا، وقد ذكر الله في القرآن أنه أمات أناسا في هذه الدنيا، ثم أحياهم، وحياة القبر حياة خاصة غير الحياة المعهودة في الدنيا والآخرة، فإثباتها لا يناقض القرآن.

*** المبحث الثاني: أشراط الساعة:**

أشراط الساعة: هي العلامات التي تدل على قرب وقوعها.

قال الله ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد:١٨].

وهي على قسمين:

*** القسم الأول: علامات صغرى:**

وهي التي وقع أكثرها، أو لا يزال يقع، وليس فيها شيء من خوارق العادة.

ومنه:

١-أن تلد الأمة رَبَّتها.

٢-أن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان.

٣-بعثة النبي ﷺ.

٤-موته ﷺ.

٥- قبض العلم.

٦- كثرة الزلازل.

٧- تقارب الزمان.

٨-ظهور الفتن.

٩-كثرة الهَرْج (القتل).

*** القسم الثاني: علامات كبرى:**

وهي التي تشتمل -غالبا- على خرق للعادة، وتكون تمهيدا لقيام الساعة.

وهي المجموعة في حديث حذيفة بن أَسِيد رضي الله عنه، مرفوعا: «**إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ: الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ**

مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ»(١).

ونكتفي بالتعرض لبعضها:

١ -طلوع الشمس من مغربها.

قال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا،فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَآهَا النَّاسُ؛ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، وَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا» ثُمَّ قَرَأَ الآيَةَ**(٢).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ الْآيَاتِ خُرُوجًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحًى، وَأَيُّهُمَا مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا، فَالْأُخْرَى عَلَى إِثْرِهَا قَرِيبًا**»(٣).

والراجح من اختلاف العلماء: أن طلوع الشمس متأخر عن الدجال، وعن المسيح ﷺ؛ وذلك لظواهر الأحاديث أن التوبة لا تقبل أصلا بعد طلوع الشمس من مغربها، فلو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل الدجال؛ لم ينفع اليهودَ إيمانُهم أيام عيسى ﷺ، ولو لم ينفعهم؛ لما صار الدين واحدا بإسلام من أسلم منهم.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه الشيخان.

(٣) رواه مسلم.

وعلى هذا؛ فيُحمل حديث عبد الله بن عمرو في الأوَّلية على أن المراد: أول الآيات غير المألوفة، والدجال وغيره مألوفون؛ لأنهم بشر.

٢-خروج الدابة.

قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢].

وتقدم الحديث: «**وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحًى**».

٣-خروج المسيح الدجال.

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «**ثُمَّ ذَكَرَ المَسِيحَ الدَّجَّالَ، فَأَطْنَبَ فِي ذِكْرِهِ، وَقَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ، أَنْذَرَهُ نُوحٌ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِيكُمْ**»[(١)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٢)].

وأما صفته -تفصيلا-؛ فمما جاء في الأحاديث:

١-أنه أعور العين اليمنى.

٢-مكتوب بين عينيه «كافر»، يقرؤه كل مسلم.

٣- يمكث في الأرض أربعين يوما: يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامنا.

٤-يدعو الناس إلى ألوهيته: فمن آمن به؛ أمر السماء فأمطرت، والأرض فأنبتت، فأصبحوا في رغد من العيش؛ ومن كفر به؛ أصابهم الفقر.

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

٥-يقتل الرجل، ثم يدعوه، فيقوم حيا.

وقد أنكر الدجالَ الخوارجُ والمعتزلةُ، بدعوى أنه لو كان حقا؛ للزم التباس الصادق بالكاذب.

والجواب:

لا التباس؛ لأنه ادعى الربوبية، ودعا إلى عبادة نفسه، وهو ناقص لا يستطيع دفع النقص عن نفسه، ثم هو مكتوب على جبهته «كافر» يقرؤه كل مسلم، فهذه آية ظاهرة على كذبه، ثم إن الله قد حذَّر عباده منه -على لسان كل نبي-.

٤-نزول المسيح عيسى ابن مريم ﷺ.

ذِكْرُ رَفْعِهِ إلى السماء ورد في القرآن: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧-١٥٨].

وذِكْرُ نزوله إلى الأرض: ورد في السنة، وحاصل ذلك:

١-أنه ينزل على المنارة البيضاء شَرْقِيِّ دمشق.

٢-يطلب الدجال، فيقتله بباب لُدٍّ (أحد أبواب المسجد الأقصى).

٣-يحكم في الأرض، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ولا يقبل إلا الإسلام.

٥-خروج يأجوج ومأجوج.

ورد ذكرهم في القرآن في قصة ذي القرنين ﷺ.

وحاصل ما ورد بشأنهم في السنة:

١-يخرجون في زمن المسيح ﷺ.

٢-يأمر الله المسيح وأتباعه أن يتحصَّنوا منهم؛ لأنهم لا قدرة لهم على قتالهم.

٣-يسعون في الأرض بالفساد، ويمرُّ أوائلهم -فقط- على بحيرة طبرية، فيشربون ما فيها.

٤-عندما يشتد الحصار بالمسيح وأتباعه؛ يدعون الله ﷻ أن يهلكهم، فيستجيب لهم.

*** المبحث الثالث: إثبات المعاد:**

١-قال الله ﷻ: ﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤].

٢-وقال ﷻ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

٣- وقال ﷻ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ﴾ [آل عمران: ٩].

٤-وقال ﷻ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦].

٥-وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [غافر: ٥٩].

٦-وعن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في ذكر الإيمان: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

٧-وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ...وَالسَّاعَةُ حَقٌّ**»(٢).

والمعاد ثابت بالعقل -أيضا-، وقد قرر الشرع ذلك؛ من وجوه:

١-بيان أن خلق الإنسان سُدًى يتنافى مع الحكمة: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

٢-الاستدلال ببدء الخلق على إعادته: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) متفق عليه.

٣-الاستدلال بإحياء الأرض بعد موتها: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩].

وللمخالفين في البعث مذاهب:

*** أولا: مذهب مشركي العرب، وجمهور الفلاسفة:**

هؤلاء ينكرون المعاد جملة.

*** ثانيا: مذهب طائفة من الكفار والفلاسفة، وبعض الملاحدة المنتسبين إلى الإسلام:**

الإقرار بالمعاد؛ ولكن يجعلونه للأرواح فقط دون الأبدان.

الجواب:

هذا القول موافق لقول منكري البعث؛ فإنهم إنما أنكروا عَوْدَ الأجسام، والقرآن إنما رد عليهم بإثبات عود الأجساد، ويأتي مزيد بيان لذلك.

*** ثالثا: مذهب كثير من أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية:**

الإقرار بالمعاد؛ ولكن يجعلونه للأبدان فقط، بناء على أن الروح لا تبقى بعد الموت، وأنها مجرد عرض من أعراض البدن أو جزء من أجزائه.

والجواب: ما تقرر في فتنة القبر من بقاء الروح.

*** رابعا: مذهب ملاحدة الجهمية:**

القول بأن المعاد بداءة أخرى وعالم جديد يُخلق، فالأجساد التي تعاد ليست هي التي كانت في الدنيا، بل هي غيرها تبتدأ ابتداء محضا، وكذلك الأرواح.

الجواب:

هذا -في الحقيقة- إنكار للمعاد وموافقة لقول من أنكره من المشركين؛ فإنهم لم ينكروا قدرة الله على خلق أجسام أخر غير هذه الأجسام يعذبها وينعمها، وإنما تعجبوا من عودهم بأعيانهم بعد أن صاروا ترابا: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ۝٤٩﴾ [الإسراء: ٤٩]، ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ ۝٣﴾ [ق: ٣].

*** المبحث الرابع: النفخ في الصور:**

١-قال الله ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعۡنَٰهُمۡ جَمۡعٗا﴾ [الكهف: ٩٩].

٢-وقال ﷻ: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾ [يس: ٥٣].

٣-وقال ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

٤-وعن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ**»، **قَالُوا: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟»، قَالَ: «أَبَيْتُ»، قَالُوا: «أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟»، قَالَ: «أَبَيْتُ»، قَالُوا: «أَرْبَعُونَ سَنَةً؟»، قَالَ: «أَبَيْتُ»، «ثُمَّ يُنْزِلُ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً، فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْبَقْلُ»، قَالَ: «وَلَيْسَ مِنَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَى، إِلَّا عَظْمًا وَاحِدًا، وَهُوَ عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الْخَلْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[1].

٥-وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لِيتًا وَرَفَعَ لِيتًا**»، **قَالَ: «وَأَوَّلُ مَنْ يَسْمَعُهُ: رَجُلٌ يَلُوطُ حَوْضَ**

(١) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

إِبِلِهِ»، قَالَ: «فَيُصْعَقُ وَيُصْعَقُ النَّاس، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ -أَوْ قَالَ: يُنْزِلُ اللهُ- مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ -أَوِ الظِّلُّ-، فَتَنْبُتُ مِنْهُ أَجْسَادُ النَّاسِ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ أُخْرَى، فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ»(١).

٦-وعنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**الصُّورُ قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ**»(٢).

والذي يتولى النفخَ هو إسرافيل عليه السلام.

والراجح أنهما نفختان، كما دل عليه ظاهر القرآن والسنة.

وفي المستثنَى من الصعق خلاف، ولا دليل على تعيين طائفة بعينها، فالصحيح أنه مما استأثر الله بعلمه.

*** المبحث الخامس: البعث:**

١-قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦].

٢-وقال عز وجل: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟﴾ [المجادلة: ٦].

٣-وقال عز وجل: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَـٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩].

٤-وقال عز وجل: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩].

٥-وقال عز وجل: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَـٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥].

٦-عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**قَالَ اللهُ: «كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَزَعَمَ أَنِّي لاَ أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ لِي وَلَدٌ، فَسُبْحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا**»(٣).

وتقدم في المبحث السابق حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أبو داود -واللفظ له-، والترمذي، والنسائي في «الكبرى».

(٣) رواه البخاري.

*** المبحث السادس: الحشر:**

١ -قال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [الحجر: ٢٥].

٢ -وقال ﷻ: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

٣ -وقال ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩].

٤ -عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطِيبًا بِمَوْعِظَةٍ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ إِلَى اللهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام**»[(١)].

فرع:

البهائم تُحشر -حقيقة- يوم القيامة.

قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا -وَمِنْ حَقِّهَا: حَلَبُهَا يَوْمَ وِرْدِهَا- إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ، أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، تَطَؤُهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ**» الحديث[(٢)].

وعنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ**»[(٣)].

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مسلم.

*** المبحث السابع: أهوال القيامة:**

عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ كَأَنَّهُ رَأْيُ عَيْنٍ؛ فَلْيَقْرَأْ: إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ، وَإِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ، وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**»(١).

وعنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [المطففين: ٦]، قَالَ: «**يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ**»(٢).

وعن المقداد بن الأسود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ، حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ مِيلٍ**» - قَالَ سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ: فَوَاللهِ مَا أَدْرِي مَا يَعْنِي بِالْمِيلِ؟ أَمَسَافَةَ الْأَرْضِ، أَمِ الْمِيلَ الَّذِي تُكْتَحَلُ بِهِ الْعَيْنُ - قَالَ: «**فَيَكُونُ النَّاسُ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ فِي الْعَرَقِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى كَعْبَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى حَقْوَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْجِمُهُ الْعَرَقُ إِلْجَامًا**»(٣).

*** المبحث الثامن: الشفاعة:**

أصل الشفاعة ثابت بالقرآن، وفيه التقييد بإذن الله ﷻ ورضاه.

١ - قال الله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٢ - وقال ﷻ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

٣ - وقال ﷻ: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

٤ - وقال ﷻ: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧].

---

(١) رواه الترمذي.

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه مسلم.

والشفاعة -تفصيلا- على أنواع:

*** أولا: الشفاعة الخاصة:**

وهي التي يختص بها النبي ﷺ، ولها صور:

١ - الشفاعة العظمى، في مجيء الله ﷻ يوم القيامة لفصل القضاء بين الخلائق.

عن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: ائْتُوا آدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ**

(١) متفق عليه.

الرُّسُلِ إِلَى الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ نَبِيُّ اللهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللهِ فَضَّلَكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ، وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، وَكَلِمَةٌ مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونِّي فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَغَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَأَنْطَلِقُ، فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لِأَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ:

يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ»[١].

٢- الشفاعة في استفتاح باب الجنة.

عن أنس رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: **«آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَسْتفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»**[٢].

٣- الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب.

عن عتبة بن عبدٍ السلمي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«إِنَّ رَبِّي وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، ثُمَّ يُتْبِعُ كُلَّ أَلْفٍ بِسَبْعِينَ أَلْفًا، ثُمَّ يَحْثِي بِكَفِّهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ»**[٣].

٤- الشفاعة في تخفيف العذاب عن أبي طالب.

عن أبي سعيد رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذُكِرَ عِنْدَهُ عَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: **«لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ»**[٤].

وعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: **«يا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟»**، قَالَ: **«نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»**[٥].

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه ابن حبان، والطبراني.

(٤) متفق عليه.

(٥) متفق عليه.

* ثانيا: الشفاعة العامة:

وهي التي لا يختص بها النبي ﷺ، بل يشاركه فيها غيره، وإن كان له فيها أفضل مما لغيره، ولها صور:

١ - الشفاعة في إخراج عصاة الموحدين من النار.

عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»(١).

وعنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَحْمَدُهُ بِمَحَامِدَ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ الْآنَ، يُلْهِمُنِيهِ اللهُ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ: يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَا شْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ، أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعُ إِلَى رَبِّي فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَا شْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَبِّي فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعُ إِلَى رَبِّي فِي الرَّابِعَةِ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ لَكَ - أَوْ قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ إِلَيْكَ -،

(١) رواه أبو داود، والترمذي.

وَلَكِنْ وَعِزَّتِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي وَجِبْرِيَائِي، لَأُخْرِجَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(١).

وعن أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَتُحَرَّمُ صُوَرُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدِ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا»، وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ يَقُولُ: «إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الْحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، أَلَا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ، أَوْ إِلَى الشَّجَرِ، مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أُصَيْفِرُ وَأُخَيْضِرُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَبْيَضَ؟»، فَقَالُوا: «يَا رَسُولَ اللهِ،

(١) متفق عليه.

كَأَنَّكَ كُنْتَ تَرْعَى بِالْبَادِيَةِ»، قَالَ: «فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ اللهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ»[1].

٢- الشفاعة في قوم استوجبوا دخول النار، فلا يدخلوها.

عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «يصُفُّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا - وَقَالَ: ابْنُ نُمَيْرٍ أَهْلُ الْجَنَّةِ -، فَيَمُرُّ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عَلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ اسْتَسْقَيْتَ فَسَقَيْتُكَ شَرْبَةً؟ قَالَ: فَيَشْفَعُ لَهُ، وَيَمُرُّ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ نَاوَلْتُكَ طَهُورًا؟ فَيَشْفَعُ لَهُ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ - وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ بَعَثْتَنِي فِي حَاجَةِ كَذَا وَكَذَا فَذَهَبْتُ لَكَ، فَيَشْفَعُ لَهُ»[2].

٣- الشفاعة في رفع الدرجات في الجنة.

قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الطور: ٢١].

وهذا النوع من الشفاعة أنكره الخوارج، والمعتزلة، بناء على أصلهم في الإيمان، وحكم العاصي، وأنه لا يجتمع في الرجل ثواب وعقاب؛ ويأتي الكلام على هذا في باب الإيمان -إن شاء الله-.

ثم اتبعوا المتشابه، وذلك في الآيات التي تدل بظاهرها على نفي الشفاعة، نحو قوله ﷻ: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: ٤٨]،

---

(١) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

(٢) رواه ابن ماجة.

﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]، ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

والجواب:

أن القرآن نفسه يثبت الشفاعة -كما تقدم-، فالشفاعة المنفية غير الشفاعة المثبتة، فالشفاعة المنفية هي التي تكون في عدم تعذيب الكفار، أو إخراجهم من النار، أو التي يكون فيها اعتقاد فاسد -كاعتقاد التشريك بين الله والشافع-، وأما الشفاعة المثبتة المقيدة؛ فهي التي فصلتها السنة، فلا معارضة للقرآن.

*** المبحث التاسع: الحساب:**

١-قال الله ﷻ: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

٢- وقال ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩].

٣- وقال ﷻ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦].

٤-وقال ﷻ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣].

٥-وقال ﷻ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤].

٦-عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ»(١).

*** مسألة: أقسام الحساب:**

الحساب على قسمين:

١-يسير: وهو عرض العبد على ربه ﷻ، فيستره، ويقرره بذنوبه، ثم يغفرها له.

---

(١) متفق عليه.

٢-عسير (مناقشة): وهو الذي يتعرض العبد بعده للعذاب.

قال الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨].

وعن عائشة رضي الله عنها: قال رسول الله ﷺ: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**»، **قَالَتْ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]؟»، قَالَ: «ذَاكَ العَرْضُ، يُعْرَضُونَ، وَمَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ؛ هَلَكَ»**[(١)].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُدْنِي المُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: «أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟»، فَيَقُولُ: «نَعَمْ أَيْ رَبِّ»، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: «سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ»، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكَافِرُ وَالمُنَافِقُونَ؛ فَيَقُولُ الأَشْهَادُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]»**[(٢)].

*** مسألة: حساب الكفار:**

قال المؤلف رحمه الله: «وَأَمَّا الْكُفَّارُ؛ فَلَا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ وَسِيئَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَسَنَاتِ لَهُمْ؛ وَلَكِنْ تُعَدّد أَعْمَالُهُمْ، فَتُحْصَى، فَيُوقَفُونَ عَلَيْهَا، وُيقَرَّرون بِهَا، ويُجْزَوْنَ بها» اهـ.

*** مسألة: من لا يحاسب:**

ومن الأمة من يدخل الجنة بغير حساب.

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ: «**يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ: هُمُ الَّذِينَ لاَ يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَلاَ يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**»(١).

وأما الأنبياء؛ فقد وقع فيهم اختلاف، بناء على فهم قوله ﷻ: ﴿وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦﴾ [الأعراف: ٦]، والصحيح أنهم لا يحاسبون؛ لأنهم أولى من السبعين ألفا، والسؤال المذكور في الآية إنما هو عن الرسالة -خاصة-، لا عن أعمال الأنبياء، كما في الآية الأخرى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩].

*** المبحث العاشر: تطاير الصحف:**

قال الله ﷻ: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠﴾ [التكوير: ١٠]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾ الآيات [الحاقة: ١٩، وما بعدها]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ الآيات [الانشقاق: ٧].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الرسول ﷺ: «**يُعْرَضُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَ عَرْضَاتٍ: فَأَمَّا عَرْضَتَانِ فَجِدَالٌ وَمَعَاذِيرُ، وَأَمَّا العَرْضَةُ الثَّالِثَةُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَطِيرُ الصُّحُفُ فِي الأَيْدِي، فَآخِذٌ بِيَمِينِهِ وَآخِذٌ بِشِمَالِهِ**»(٢).

وآثار السلف كثيرة في تفسير الآيات المذكورة.

*** المبحث الحادي عشر: الحوض:**

١ -عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**بَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً،**

---

(١) مختصر من حديث متفق عليه، واللفظ للبخاري.

(٢) رواه الترمذي، وابن ماجه، بسند ضعيف.

ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: «مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟»، قَالَ: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ» فَقَرَأَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]، ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟»، فَقُلْنَا: «اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي ﷻ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آنِيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ، فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي فَيَقُولُ: مَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ بَعْدَكَ»(١).

٢-وعن جندب ﷺ: سمعت النبي ﷺ يقول: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»(٢).

٣-وعن عبد الله بن عمرو ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا»(٣).

٤-و عن أبي ذر ﷺ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا آنِيَةُ الْحَوْضِ؟»، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا، أَلَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْمُصْحِيَةِ، آنِيَةُ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ، يَشْخَبُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، مَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَى أَيْلَةَ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ»(٤).

٥-وعن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ القِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُحَلَّئُونَ عَنِ الحَوْضِ، فَأَقُولُ: «يَا رَبِّ، أَصْحَابِي»، فَيَقُولُ: «إِنَّكَ لَا

(١) رواه مسلم.
(٢) متفق عليه.
(٣) متفق عليه.
(٤) رواه مسلم.

عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى»(١).

والمشهور: اختصاص النبي ﷺ بالحوض، وما رُوي: أن لكل نبي حوضا: لا يثبت.

*** المبحث الثاني عشر: الميزان:**

*** مسألة: إثبات الميزان:**

١-قال الله ﷻ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨-٩].

٢-وقال ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ويأتي المزيد فيما يلي.

*** مسألة: حقيقة الميزان:**

هو ميزان حقيقي، له كفتان حقيقيتان، وله لسان.

*** مسألة: القول في الموزون:**

الموزون على ثلاثة أنواع:

١-الأعمال.

عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ**

---

(١) رواه البخاري.

الْعَظِيمِ»[١].

وعن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: **«الْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ»**[٢].

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: **«مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ»**[٣].

٢-صحائف الأعمال.

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قال رسول الله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الخَلاَئِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟»، فَيَقُولُ: «لاَ يَا رَبِّ»، فَيَقُولُ: «أَفَلَكَ عُذْرٌ؟»، فَيَقُولُ: «لاَ يَا رَبِّ»، فَيَقُولُ: «بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لاَ ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ»، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: «أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلاَّتِ، فَقَالَ: «إِنَّكَ لاَ تُظْلَمُ»، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلاَّتُ فِي كَفَّةٍ، وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلاَّتُ، وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، فَلاَ يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ»**[٤].

٣-العامل -نفسه-.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ: **«إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، اقْرَءُوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾**

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه أبو داود، والترمذي.

(٤) رواه الترمذي.

[الكهف: ١٠٥]»[(١)].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِمَّ تَضْحَكُونَ؟»، قَالُوا: «يَا نَبِيَّ اللهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ»، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ»[(٢)].

*** مسألة: مذهب أهل البدع:**

المعتزلة تنكر الميزان، وتقول: هو العدل، والقضاء.

وشبهتهم: أن الميزان لا حاجة له.

والجواب:

أن الحكمة منه: ظهور عدل الله ﷻ لجميع عباده، وكفى بذلك حكمة، ووراء ذلك ما لا نعلمه.

*** المبحث الثالث عشر: الصراط:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ [أَنَا وَأُمَّتِي] أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَدُعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَبِهِ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟»، قَالُوا: «بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ»، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ، فَتَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمُ الْمُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ الْمُخَرْدَلُ»[(٣)].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أحمد.

(٣) متفق عليه، واللفظ للبخاري، وما بين المعكوفتين لمسلم.

الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ»، قِيلَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْجِسْرُ؟»، قَالَ: «دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فِيهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكٌ تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شُوَيْكَةٌ يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»(١).

وقال أبو سعيد رضي الله عنه: «**بَلَغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ**»(٢).

فرع:

الورود المذكور في قوله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]: هو المرور على الصراط.

عن أم مبشِّر رضي الله عنها: سمعتُ النبي ﷺ يقول عند حفصة: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ -إِنْ شَاءَ اللهُ- مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**»، قَالَتْ: «**بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ**»، **فَانْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ:** ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، **فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ قَالَ اللهُ:** ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]»(٣).

فنفى عنهم الدخول، والإنجاء لا يستلزم أنهم دخلوها، كمن طلبه أعداؤه ليهلكوه، ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم، وقد ذكر الله أنه أنجى أنبياءه مع أنهم لم يصبهم عذاب أقوامهم؛ وأيضا: فظواهر أحاديث الصراط تقتضي أن من يمر كالبرق... الخ لم يدخل النار أصلا.

فرع: القنطرة:

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مسلم.

عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَظَالِمُ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَأَحَدُهُمْ أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا**»(١).

ويسميها بعض العلماء «صراطا»، ويقولون: الصراط صراطان: صراط على جهنم، وصراط بعده.

*** المبحث الرابع عشر: الجنة والنار:**

*** مسألة: أدلة الثبوت:**

١-قال الله عز وجل: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٤-٢٥].

٢-وقال عز وجل: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١] ﴿ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

٣-وقال عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ٥٦] ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [النساء: ٥٧].

٤-وقال عز وجل: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣] ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الحجر: ٤٥].

٥-عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا**

(١) رواه البخاري.

اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ؛ أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ»(١).

٦-عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ**»(٢).

ويأتي المزيد.

*** مسألة: مذهب أهل السنة:**

أولا: الجنة والنار موجودتان، قد خُلقتا.

تقدم قوله ﷻ في النار: ﴿**أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**﴾، وفي الجنة: ﴿**أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ**﴾.

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**اطَّلَعْتُ فِي الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ**»(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ؛ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ**»(٤).

وعنه رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: «يَا رَبِّ، أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا»، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ**»(٥).

وعن أبي ذر رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**ثُمَّ أُدْخِلْتُ الجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا حَبَايِلُ**

---

(١) متفق عليه.
(٢) متفق عليه.
(٣) متفق عليه.
(٤) متفق عليه.
(٥) متفق عليه.

اللُّؤْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا المِسْكُ»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْجَنَّةَ قَالَ لِجِبْرِيلَ: «اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا»، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: «أَيْ رَبِّ، وَعِزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا»، ثُمَّ حَفَّهَا بِالْمَكَارِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا جِبْرِيلُ، اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا»، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَيْ رَبِّ، وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ»، قَالَ: فَلَمَّا خَلَقَ اللهُ النَّارَ قَالَ: «يَا جِبْرِيلُ، اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا»، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَيْ رَبِّ، وَعِزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ فَيَدْخُلُهَا»، فَحَفَّهَا بِالشَّهَوَاتِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا جِبْرِيلُ، اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا»، فَذَهَبَ فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَيْ رَبِّ، وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا»**(٢).

ثانيا: وهما دائمتان، لا تفنيان، ولا يموت أهلهما.

قال ﷻ في أصحاب الجنة والنار: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾.

وقال في الجنة وأهلها: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]، ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

وقال في أهل النار: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٤-٧٥].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: **«يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ،**

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي.

فَيُنَادِي مُنَادٍ: «يَا أَهْلَ الجَنَّةِ»، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: «هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟»، فَيَقُولُونَ: «نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ»، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادِي: «يَا أَهْلَ النَّارِ»، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: «وهَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟»، فَيَقُولُونَ: «نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ»، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ، ثُمَّ يَقُولُ: «يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ فَلاَ مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلاَ مَوْتَ»[1].

*** مسألة: مذاهب أهل البدع:**

أولا: مذهب المعتزلة:

يقولون: الجنة والنار ليستا موجودتين الآن.

وأصل شبهتهم: أن وجودهما الآن لا فائدة منه.

واتبعوا من المتشابه: قوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، فلو كانتا موجودتين؛ لوجب فناؤهما عند القيامة.

والجواب:

١-أن النصوص قد دلت على وجودهما دلالة قطعية، فلا بد من تلقيها بالقبول والتسليم -وإن لم تظهر لنا الحكمة منها-.

٢-المراد بالآية: كل شيء كُتب عليه الفناء، والجنة والنار مخلوقتان للبقاء.

ثانيا: مذهب الجهمية:

يقولون: إنهما تفنيان، ولا يجوز بقاؤهما.

وأصل شبهتهم: أن ما ثبت حدوثه استحال بقاؤه.

واتبعوا من المتشابه نفس الآية السابقة، فلا يكون شيء مع الله باقيا.

والجواب:

---

(١) متفق عليه.

١-أن النصوص قد دلت على بقائهما دلالة قطعية.

٢-المراد بالآية نفس ما تقدم: كل شيء كُتب عليه الفناء، والجنة والنار مخلوقتان للبقاء.

٣-بقاؤهما إنما هو بإبقاء الله لهما، فالله هو الذي أبقاهما، وأمسك عنهما الفناء؛ تحقيقا للحكمة في تخليد النعيم والعذاب، وإنما يكون المحذور لو كان بقاء شيء من المخلوقات ذاتيا مع الله -أو من دون الله-.

تتمة: فناء النار عند ابن تيمية، وابن القيم.

أما ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فالمشهور الموجود في كتبه المطبوعة لدينا: القطع ببقاء النار، من ذلك قوله: «اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا وَسَائِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ مَا لَا يَعْدَمُ وَلَا يَفْنَى بِالْكُلِّيَّةِ، كَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْعَرْشِ وَغَيْرِ ذَلِكَ» اهـ[1].

ولكن ذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة تحقيقه لكتاب «رفع الأستار» للصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه عثر على ورقات مخطوطة لابن تيمية فيها القول بفناء النار، كما أن بعض أعداء ابن تيمية في عصره ذكروا عنه هذه المسألة، فالله أعلم.

وإنما الذي شهر المسألة وحاجج فيها: ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، في «حادي الأرواح» و«شفاء العليل»، وانتهى إلى ما يُفهم توقفه فيها، وإن كان له كلام آخر يصرح فيه ببقاء النار في «الوابل الصَّيِّب».

وأكبر شبهة أورثت الخلاف في المسألة: الظن أن هناك اختلافا فيها بين السلف، وقد أورد ابن القيم في ذلك آثارا عن الصحابة:

١ - عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لو لبث أهل النار قدر رَمْلٍ عالِجٍ** [متراكم كثير]**؛ لكان لهم**

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٠٧).

يوم يخرجون فيه»، فإطلاق «أهل النار» ينصرف إلى الكفار، وعصاة الموحدين لا يلبثون قدر رمل عالج.

٢- عن ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم: «**ليأتين على جهنم زمان ليس فيها أحد**»، و«أحد» نكرة في سياق النفي، فتعمُّ.

والجواب:

١- لم يصح من هذه الآثار إلا أثر أبي هريرة.

٢- أنها موجَّهة على عصاة الموحدين، وهذا المعنى قد صرح به من روى هذه الآثار وأوردها من الأئمة؛ فأثر أبي هريرة قال عبيد الله بن معاذ راويه: «**كان أصحابنا يقولون: يعني به الموحدين**»، وبه صرح البغوي في «تفسيره» بعد إيراده له، وأثر عبد الله بن عمرو لما رواه البزار قال: «**يعني من الموحدين**»؛ ولم يفهم منها أحد خروج الكفار أو فناء النار بالكلية؛ وهذا الحسن البصري الذي روى أثر عمر السابق لما ذُكر له قول عبد الله بن عمرو؛ أنكره[1]، وهذا دليل على أنه لم يفهم من نفس كلام عمر الذي رواه أن الكفار هم الذين يخرجون من النار، ولما سبق إلى ذهنه هذا الفهم من كلام عبد الله بن عمرو؛ أنكره، فدل على أنه لم يعتقده أصلا.

فرع: تفسير الاستثناء الوارد في قوله عز وجل: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]:

أولى الأقوال في ذلك:

١- هو استثناء الرب ولا يفعله، كقولك: «لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك»،

(١) ذكره الفسوي في «المعرفة والتاريخ».

وأنت لا تراه.

٢- الاستثناء للإعلام بأنهم لا يخرجون عن مشيئة الله، فالمراد بيان كمال مشيئته ﷻ، كقوله: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء: ٨٦]، وهو ﷻ لا يفعل ذلك.

باب
القدر

*** المبحث الأول: مذهب أهل السنة:**

*** مسألة: الإيمان بالقدر إجمالا:**

١-قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

٢-وقال ﷻ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

٣-وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، في بيان أركان الإيمان: «**وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

٤-وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ -أَوِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ-**»(٢).

٥-وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «**جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْقَدَرِ، فَنَزَلَتْ ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨-٤٩]**»(٣).

*** مسألة: الإيمان بالقدر تفصيلا:**

وذلك في تحقيق أربع مراتب:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله الأزلي الشامل:

فالله ﷻ لم يزل عالما، فعلمه سابق على حدوث الأشياء، وعلمه -أيضا- محيط بكل شيء، لا يخرج منه شيء، وقد علم ﷻ ما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

١-قال ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مسلم.

٢-وقال ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

٣-وقال ﷻ: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية [المزمل: ٢٠].

٤-وقال ﷻ: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٧].

٥-وقال ﷻ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

المرتبة الثانية: الإيمان بكتابة المقادير:

والكتابة على خمسة أنواع:

١-الكتابة (التقدير) قبل خلق السموات والأرض.

قال الله ﷻ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

وقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ﴾ [الحج: ٧٠].

وقال ﷻ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١-٢٢].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»(١).

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»(٢).

والأصح -وهو قول جمهور العلماء-: أن العرش خُلق قبل القلم؛ لحديث عبد الله بن عمرو، فهو صريح في أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عبادة بن الصامت، وأما قوله: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ**

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أبو داود.

الْقَلَمُ»؛ فالمراد: أول المخلوقات من هذا العالم الذي خُلق في ستة أيام.

٢-الكتابة (التقدير) يوم الميثاق.

قال ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: «خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ»، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: «خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»**[(١)].

٣-الكتابة (التقدير) عند تخليق الجنين في الرحم.

عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»**[(٢)].

٤-الكتابة الحَوْلية (التقدير الحولي).

قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٢-٤].

---

(١) رواه أبو داود، والترمذي.

(٢) متفق عليه.

قال السلف: فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ يُفَصَّلُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى الْكَتَبَةِ أَمْرُ السَّنَةِ، وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنَ الْآجَالِ وَالْأَرْزَاقِ، وَمَا يَكُونُ فِيهَا إِلَى آخِرِهَا.

٥-الكتابة اليومية (التقدير اليومي).

قال ﷻ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

قال السلف -وروي مرفوعا-: يَغْفِرُ ذَنْبًا، وَيُفَرِّجُ كَرْبًا، وَيَرْفَعُ قَوْمًا، وَيَضَعُ آخَرِينَ.

المرتبة الثالثة: الإيمان بمشيئة الله، وقدرته:

وقد سبقت أدلة هاتين الصفتين في باب الصفات.

والإرادة على قسمين:

١-**إرادة كونية**: وهي التي تقع بها جميع المرادات، سواء أحبها الله وأمر بها، أم لا، وهي مستلزمة لوقوع المراد.

وهي الواردة في مثل قوله ﷻ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

٢-**إرادة شرعية**: تختص بما يحبه الله ويأمر به، ولا يلزم وقوع المراد منها.

وهي الواردة في مثل قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

فأقسام المراد باعتبار الإرادتين أربعة:

١- ما تعلقت به الإرادتان: وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فإن الله أراده إرادة دين وشرع؛ فأمر به وأحبه ورضيه، وأراده إرادة كون، فوقع؛

ولولا ذلك لما كان.

٢- ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمرَ الكفارُ والفجارُ، فتلك كلها إرادة دين، وهو يحبها ويرضاها لو وقعت، ولو لم تقع.

٣- ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها، كالمباحات والمعاصي، فإنه لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها، إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لها لما كانت ولما وجدت، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

٤- ما لم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه، فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي.

والفرق بين الإرادة والمشيئة: أن الإرادة هي التي تنقسم إلى كونية وشرعية، وأما المشيئة؛ فلا تأتي -غالبا- إلا كونية.

وبهذا يُعرف أن المعاصي واقعة بإرادة الله؛ ولكن بالإرادة الكونية.

ولماذا أراد الله وقوعها، وهو لا يحبها، ولا يأمر بها؟

الجواب: لأنه يترتب عليها مصلحة أعظم من مفسدتها، فلا بد من وجود الشيء وضده، حتى يتحقق الابتلاء والتكليف.

المرتبة الرابعة: الإيمان بخلق أفعال العباد:

فأفعال العباد مخلوقة لله ﷻ، وهو الذي يهدي من يشاء، ويضل من يشاء.

١-قال ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

٢-وقال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣].

٣-وقال: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

٤-وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠].

٥-وعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ، وَصَنْعَتَهُ**»(١).

٦-وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الرسول ﷺ: «**مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ**»(٢).

٧-وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»(٣).

والتصريح بخلق الأفعال هو قول السلف والأئمة، وصنَّف فيه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه المعروف.

وللعباد مشيئة، واختيار.

قال ﷻ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

ومشيئة العبد متأخرة عن مشيئة الله، وتابعة لها، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وأما قوله ﷻ ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]؛ فالإزاغة هنا عقوبة لهم، وهي غير الإزاغة الأولى التي جُعلوا بها زائغين.

وعلى هذا فتفسير خلق أفعال العباد: أن العبد بجملته مخلوق لله جسمه وروحه وصفاته وأفعاله وأحواله، فهو مخلوق من جميع الوجوه، وخلق على

---

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد».

(٢) رواه مسلم.

(٣) متفق عليه.

نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله، وتلك النشأة بمشيئة الله وقدرته وتكوينه، فهو الذي خلقه وكوَّنه كذلك، وهو لم يجعل نفسه كذلك، بل خالقه وباريه جعله محدثا لإرادته وأفعاله، وبذلك أمره ونهاه وأقام عليه حجته وعرضه للثواب والعقاب، فأمره بما هو متمكن من إحداثه ونهاه عما هو متمكن من تركه، ورتب ثوابه وعقابه على هذه الأفعال والتروك التي مكنه منها وأقدره عليها، فكان مريدا شائيا بمشيئة الله له، ولولا مشيئة الله أن يكون شائيا لكان أعجز وأضعف من أن يجعل نفسه شائيا، فالرب سبحانه أعطاه مشيئة وقدرة وإرادة، وعرَّفه ما ينفعه وما يضره، وأمره أن يجري مشيئته وإرادته وقدرته في الطريق التي يصل بها إلى غاية صلاحه.

تنبيه: إثبات القدر السابق وخلق الأعمال لا يعني ترك العمل، كما في حديث علي السابق؛ فإن العبد ينال ما قُدِّر له بالسبب الذي أُقدر عليه ومُكِّن منه، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له، وكلما زاد اجتهادا في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه، وهذا كما إذا قُدِّر له أن يكون من أعلم أهل زمانه، فإنه لا ينال ذلك إلا بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه، وإذا قُدِّر له أن يُرزق الولد لم ينل ذلك إلا بالنكاح أو التسري والوطء، وإذا قُدِّر الشِّبع والرِّيُّ فذلك موقوف على الأسباب المحصلة لذلك من الأكل والشرب، فمن عطل العمل اتكالا على القدر السابق؛ فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة في المعاش وسائر أسبابه اتكالا على ما قدر له.

*** المبحث الثاني: مذاهب أهل البدع:**

أولا: مذهب القدرية (وتبعهم فيه المعتزلة):

غلاة القدرية (أوائلهم) أنكروا العلم السابق، وقالوا: إن الله لا يعلم الشيء

حتى يقع.

وسرعان ما انقرضت هذه المقالة.

وصار متأخروهم على إثبات العلم؛ ولكنهم أنكروا خلق أفعال العباد، وقالوا: إن أفعال العباد مخلوقة لهم، ليست مخلوقة لله، والله لا يهدي أحدا، ولا يضل أحدا، بل العبد هو المستقل بجميع ذلك.

وهذا هو المعروف من مذهب المعتزلة.

والقدرية -ابتداء- غير المعتزلة، فالمعتزلة قدرية، وليس العكس.

والقدرية سُمُّوا كذلك -مع أنهم ينكرون القدر- لأنهم أضافوا القدر إلى أنفسهم، وذكر النضر بن شميل أنه لا يمتنع لغةً أن يسمى الشخص بما ينكره.

شبهتهم: القول بأن أفعال العباد مفعولة لله يستلزم وقوع فعل بين فاعلَيْن، ومقدور بين قادرَيْن، وهو محال.

ثم اتبعوا من المتشابه:

١- قوله ﷻ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فأثبت خالقا مع الله، فلا يمتنع أن يكون العبد خالقا لفعله.

٢- قوله ﷻ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩]، فبيَّن أن الشر من العبد، لا من الله.

والجواب:

١- المحال هو: مفعول بين فاعلين، كلٌّ منهما فعله على سبيل الاستقلال، فهذا محال؛ فإن استقلال كلٍّ منهما بفعله ينفي فعل الآخر له؛ وأما فعل العبد

لأفعاله وقدرته عليها؛ فذلك مأخوذ من الله، فالله هو الذي أقدره على ذلك، لم يستقل به العبد، فيجوز القول بفعل بين فاعلين مع اختلاف النسبة، فليس المراد أن الفعل قام بالعبد والرب معا، وكل منهما فعله على سبيل الاستقلال، فإن هذا هو المحال، وكذلك الأمر في المقدور، فإنه يمتنع أن يكون بين قادرين على سبيل الاستقلال، ولا يمتنع أن يكون بين قادرين قدرة أحدهما مستفادة من الآخر، وهو المطلوب هنا.

٢- قوله: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ أي: أحسن المصورين المقدِّرين، والخلق يذكر ويراد به التقدير، وهو المراد هنا.

٣- قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾: الحسنة والسيئة هي النعمة والمصيبة، لا الطاعة والمعصية، بدليل قوله ﴿ما أصابك﴾، ولم يقل «ما أصبتَ»، وإنما يقال هذا فيما عمله العبد وكسبه، وأما ما جرى عليه بغير اختياره فيقال فيه: «أصابه».

٤- يلزم من مذهب القدرية هذا إثبات خالق مع الله؛ ولهذا سُمُّوا «مجوس هذه الأمة»، وروي ذلك مرفوعا إلى رسول الله ﷺ، وإن كان لا يثبت.

٥- لقد تناقضوا أقبح التناقض عندما أدخلوا صفات الله في عموم خلقه، وأخرجوا منه أفعال العباد.

تنبيه: كفَّر القدرية المتأخرين غير واحد من السلف، والمنصوص عن أحمد عدم تكفيرهم ما داموا مقرين بالعلم، وهذا هو الذي استقر عليه الأمر.

ثانيا: مذهب الجبرية (الجهمية):

يقولون: إن العباد مجبورون على أفعالهم، والفاعل حقيقة هو الله، وإضافة الفعل إلى العبد إنما هي إضافة مجازية.

شبهتهم: القول بأن العبد فاعل يقتضي إثبات فاعل مع الله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وهذا شرك يتنافى مع التوحيد.

ثم اتبعوا من المتشابه قوله ﷻ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فدل على أنه لا صنع للعبد.

والجواب:

١-دليل التوحيد إنما ينفي وجود قادرَيْن متكافئَيْن، قدرة كل واحد منهما من لوازم ذاته، ليست مستفادة من الآخر، وأما إثبات قدرة وفعل للعبد هما مستفادان من غيره؛ فلا يتعارض مع التوحيد.

٢-وأما الآية؛ فهي دليل عليهم؛ لأنه ﷻ أثبت لرسوله ﷺ رَمْيًا، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، فعُلم أن المثبَت غير المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء: فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رميا، فالمعنى حينئذ -والله أعلم-: وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب، وإلا فطرد قولهم: وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى! وما صمت إذ صمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت! وفساد هذا ظاهر.

ثالثا: مذهب الأشاعرة:

قالوا: إن العبد ليس مُحْدِثًا ولا مُوجِدًا لأفعاله، وإنما يخلقها الله مقارِنةً لقدرة العبد، فيكون الفعل خلقا من الله، وكسبا من العبد؛ لوقوعه مقارنا لقدرته.

وهؤلاء أرادوا أن يتوسطوا بين القدرية والجبرية، فلم يمحِّضوا إثبات الفعل

للرب -كما قالت الجبرية-، ولا للعبد -كما قالت القدرية-، بل قالوا: للرب الفعل، وللعبد الكسب.

وبيان خطئهم:

١- موافقة الأمر ومخالفته إما أن تكون فعلا للعبد يتعلق بقدرته واختياره، وإلا لم يكن للعبد اختيار ولا فعل ولا كسب البتة، فلم يثبت هؤلاء من الكسب أمرا معقولا، ولهذا يقال: محالات الكلام ثلاثة: كسب الأشعري، وأحوال أبي هاشم، وطفرة النظام.

٢- أنه من المستقر في الفطرة أن من فعل العدل فهو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلا لكذبه وظلمه وعدله، بل الله فاعل ذلك؛ لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم.

٣- من قال إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله تعالى بها المخلوقات ليست أسبابا، أو أن وجودها كعدمها، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادي كاقتران الدليل بالمدلول؛ فقد جحد ما في خلق الله وشرعه من الأسباب والحكم والعلل، ولم يجعل في العين قوة تمتاز بها عن الخد تبصر بها، ولا في القلب قوة يمتاز بها عن الرِّجْل يعقل بها، ولا في النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها، وهؤلاء ينكرون ما في الأجسام المطبوعة من الطبائع والغرائز. قال بعض الفضلاء: تكلم قوم من الناس في إبطال الأسباب والقوى والطبائع فأضحكوا العقلاء على عقولهم! ثم إن هؤلاء يقولون: لا ينبغي للإنسان أن يقول إنه شبع بالخبز وروي بالماء، بل يقول: شبعت عنده ورويت عنده؛ فإن الله يخلق الشبع والري ونحو ذلك من الحوادث عند هذه المقترنات بها عادة،

لا بها! وهذا خلاف الكتاب والسنة في إثبات الأفعال بأسبابها لا عند أسبابها.

تتمة:

منشأ الضلال في هذا الباب: من التسوية بين الإرادة والرضا، وهو ما اشتركت فيه الجبرية والقدرية، ثم قالت الجبرية: الحوادث كلها بقدر الله، فتكون مرضية عنده، وقالت القدرية: المعاصي ليست مرضية، فلا تكون مقدورة. وأمر آخر أيضا: التسوية بين الخلق والجبر، فقالت القدرية: لو كان الفعل مخلوقا لله لكان العبد مجبورا عليه، فوجب ألا يكون مخلوقا لله. وقالت الجبرية: الفعل مخلوق لله فالعبد مجبور عليه.

وقد اشتهر قول السلف: «**خاصموهم بالعلم، فإن أقروا به خُصِموا، وإن جحدوه كفروا**»، أي نقول لهم: هل تقرون بأن الله عالم بما سيقع من أفعال العباد؟ فسيقول غير الغلاة منهم: نعم، نقر بذلك، فنقول: هل وقع فعلهم على وفق علم الله أو على خلافه؟ فإن قالوا: على وفقه، قلنا: إذن قد أراده، وإن قالوا: على خلافه، فقد أنكروا علمه. ويمكن أن يكون المراد أيضا: إذا كان العلم لا يستلزم الرضا ولا الجبر فكذلك الإرادة والخلق.

*** خاتمة: في مسائل:**

*** مسألة: عموم القدرة:**

مذهب أهل السنة: أن قدرة الله شاملة لكل شيء، وجميع الموجودات والمعدومات، والقرآن مملوء من ذكر أمور أخبر الله أنه قادر عليها وإن كان لا يفعلها، كما في قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [المؤمنون: ١٨]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾

[يونس: ٩٩].

وقال بعض المتكلمين: لا يكون قادرا إلا على ما أراده.

وهذا مع مصادمته للنصوص يستلزم أن تكون قدرة الله محدودة متناهية.

*** مسألة: الاحتجاج بالقدر:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ- عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: «أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ»، فَقَالَ آدَمُ: «أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، وَأَعْطَاكَ الْأَلْوَاحَ فِيهَا تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟»، قَالَ مُوسَى: «بِأَرْبَعِينَ عَامًا»، قَالَ آدَمُ: «فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا: وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى؟»، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «أَفَتَلُومُنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»**[1].

هذا الحديث فهم منه القدرية والجبرية الاحتجاج بالقدر -على معنى رفع اللوم عن العاصي-، فردته القدرية، وأثبتته الجبرية -على هذا المعنى-.

وليس كما فهموا؛ فإن آدم عليه السلام أعلم بالله من أن يحتج على المعصية بالقدر، وموسى عليه السلام كان أعلم من أن يلومه على ذنب قد تاب منه.

والصحيح: أن موسى إنما لام آدم على المصيبة التي نالت الذرية بخروجهم من الجنة بسبب خطيئة أبيهم، فذكر الخطيئة تنبيها على سبب المصيبة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، وقال: إن هذه المصيبة التي نالت

(١) متفق عليه.

الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة بقدر الله قبل خلقي، والقدر يُحتج به في المصائب دون المعائب، أي: أتلومني على مصيبة قُدِّرَتْ عليَّ وعليكم قبل خلقي بكذا وكذا سنة؟!

* **مسألة: الحكمة والتعليل، والتعديل والتجوير:**

وصف الله نفسه بالحكمة، وبيَّن أن أفعاله لها علل وأسباب، ونفى الظلم والسَّفَه عن نفسه.

١-قال ﷻ: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥].

٢-وقال: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٠].

٣-وقال: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

٤-وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

٥- وقال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥].

٦-وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥].

٧-وقال: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

٨-وقال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠-١٤١].

٩-وعن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، عن الله ﷻ: «**إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**»(١).

والحكمة: وضع الشيء في موضعه، وضدها: الظلم.

---

(١) رواه مسلم.

مذهب المعتزلة:

أثبتوا الحكمة على معنى مصلحة الخلق، وأن الله لا يخلق ولا يأمر إلا لذلك، وهذه مسألة الصلاح، وأما رعاية الأصلح؛ فجمهورهم على إيجابها على الله.

وهذا هو الأصل الذي دفع المعتزلة إلى إنكار خلق أفعال العباد؛ لأن منها -بالضرورة- ما ليس صلاحا ولا أصلح لهم، وقد أثبتنا خلق الأفعال، ودخولها تحت المشيئة، فبطل قولهم بالتَّبَع.

وعلى هذا يقال: الحكمة وضع الشيء في موضعه، ومن كان غير أهل للإيمان، فأضله الله؛ فقد فعل به ما يناسبه، وإن لم يكن هو الصلاح ولا الأصلح له، وليس في هذا نقص يُنزَّه عنه الرب.

مذهب الأشاعرة:

نفوا التعليل، وأرجعوا أفعال الرب إلى المشيئة المحضة التي ترجِّح بغير مرجِّح، وقالوا: إن الظلم هو التصرف في غير المِلك، فكل ممكن عدل، ويجوز على الرب أن يعذب المطيعين وينعِّم العصاة.

وشبهتهم: أن تعليل أفعال الله يستلزم أن يكون الله يفعل لغرض وحاجة، وهو منزَّه عن ذلك.

واتبعوا من المتشابه:

١- النصوص الكثيرة في أن الله يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، فعلَّق الأمر بمجرد المشيئة.

٢- قوله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فنصَّ على أن أفعاله لا تُعلَّل.

٣- عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ**»(١).

والجواب:

١-كونه ﷻ يفعل لعلة لا يعني أنه محتاج لغيره، كما أنه خلق الإنسان والعالم لعلة التكليف والابتلاء، وهو غير محتاج إلى ذلك.

٢-قد بيَّن أن أفعاله معلَّلة، فتعليق الأمر بالمشيئة لا ينافي ذلك.

٣-أنه لا يُسأل عما يفعل لكمال حكمته، لا لأنه يفعل لغير علة.

٤-تعذيب المطيع وتنعيم العاصي هو عين الظلم، والله أخبر أنه لا يفعل ذلك، ولا يجوز الخلف في خبره، وهو لا يفعل إلا ما يستقيم كونه عدلا في العقل الصريح، فلا يجوز أن يقال: هو جائز عليه عقلا، وإن كان ممتنعا شرعا.

٥- حديث «**لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ**» محمول على ما يستوجبه حق الله من الشكر، فشكر النعمة الواحدة لا يوفيها عمل العبد كله، فلو أن الله عامل خلقه هكذا لعذبهم وهو غير ظالم لهم؛ لكنه لم يفعل، ولم يقم شرعه على هذا الأساس، وعليه فإذا اكتفى منا بعمل معين فامتثلناه فعذبنا على ذلك؛ لكان هذا عين الظلم الذي تنزه عنه.

تنبيه: ارتبطت بهذه المسألة مسألة «**التحسين والتقبيح العقليَّيْن**»، فالمعتزلة قالوا: العقل يحسِّن ويقبِّح دون حاجة إلى الشرع، والثواب والعقاب مبنيان على حجة العقل. والأشاعرة قالوا: العقل لا يحسِّن ولا يقبِّح، وإنما ذلك بالشرع وحده.

---

(١) رواه أبو داود، وابن ماجه.

والذي عليه أهل السنة: أن الأشياء تشتمل على صفات حسن وقبح، والعقل يدرك ذلك؛ لكن الثواب والعقاب مبنيان على الشرع، فلا يعذب الله أحدا من خلقه بمجرد حجة العقل، بل بعد إرسال الرسل، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

*** مسألة: نسبة الشر إلى الله ﷻ:**

الشر يُنسب إلى الله خلقا وتكوينا، فهو خالق الخير والشر، وهو مريد للشر بالإرادة الكونية -كما تقدم-.

وأما قوله ﷺ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[1]؛ فمعناه: لا يضاف إليه فعلا، فلا يقال: إن فعله شر، بل فعله كله خير، والشر -كما تقدم- لم يرده إلا لما يترتب عليه من الخير، فأفعاله كلها خير -بهذا الاعتبار-. أو يقال: إنه لا يخلق شرا محضا، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، فهذا شر جزئي إضافي، فأما شر كليٌّ أو مطلق؛ فهو منزَّه عنه.

---

(١) رواه مسلم، عن عليٍّ رضي الله عنه.

باب
الإيمان

الفصل الأول

مذهب أهل السنة

*** المبحث الأول: حقيقة الإيمان:**

*** مسألة: تعريف الإيمان في اللغة:**

كثير من أهل العلم على أن الإيمان هو التصديق.

والأجود: أنه الإقرار. أو: الثقة، وإظهار الخضوع والقبول.

ويدل على هذا: أن التصديق يُستعمل في كل خبر، سواء كان عن مشاهدة أو غيب، وأما الإيمان فإنه مشتق من الأمن، ولا يُستعمل إلا في الأمر الذي يؤتمن عليه المخبر، وهو الغيب، فالإيمان تصديق وزيادة، وهي الائتمان والأمانة.

*** مسألة: تعريف الإيمان في الشرع:**

هو قول وعمل، يزيد وينقص.

وعبارات السلف متنوعة، تارة يكتفون بالقول والعمل، وتارة يزيدون النية، وتارة يزيدون إصابة السنة، بحسب ما يظهر لأحدهم من أهمية شيء معين من ذلك، فيضيفه تنبيها عليه.

والقول قولان:

١-**قول القلب**: وهو المعرفة، والتصديق، واليقين.

قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥]، فأدخل اليقين في الإيمان.

٢-**قول اللسان**: وهو الشهادتان.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»(١)، فأدخل قول «لا إله إلا الله» في الإيمان.

والمعتبر في الشهادة: أن يتكلم بها على سبيل الإخبار الصادق، والإنشاء المتضمن للانقياد، حتى يخرج المنافقون ونحوهم.

والعمل عملان:

١-**عمل القلب**: وهو توجُّهه نحو من صدَّق به، بالإخلاص، والمحبة، والخوف، والرجاء، ونحو ذلك.

قال ﷻ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، فأدخل الخوف في الإيمان.

وفي الحديث السابق: «**وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»، أدخل الحياء في الإيمان.

٢-**عمل الجوارح**: كالصلاة، والزكاة، والجهاد، وذكر الله، وقراءة القرآن، ونحو ذلك.

في الآية السابقة: ﴿وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، فأدخل الجهاد في الإيمان.

وقال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، فسمَّى الصلاة إيمانا.

وفي الحديث السابق: «**وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**».

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، في قصة وفد عبد القيس: «**فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ**

---

(١) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

أَرْبَعٍ، قَالَ: «أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ»، وَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنَّ تُؤَدُّوا خُمُسًا مِنَ الْمَغْنَمِ»[(١)]، فأدخل في الإيمان: الصلاة، وغيرها مما ذُكر.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»[(٢)]، فأدخل حسن الخلق في الإيمان.

*** مسألة: تقسيم الإيمان إلى شعب:**

حديث الشعب نص في ذلك، وجميع الأدلة السابقة تدل عليه.

وقد اجتهد في حصر الشعب: ابن بطة، واللالكائي، فضلا عمن أفردها بالتأليف -وإن كان من الأشاعرة، كالبيهقي-.

ومن قامت به شعبة من شعب الإيمان؛ فلا يلزم أن يسمى «مؤمنا»، كما أن من قام به جزء من العلم لم يلزم أن يسمى «عالما».

*** مسألة: زيادة الإيمان، ونقصانه:**

القرآن مصرِّح بالزيادة:

١-قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤].

٢-وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ﴾ [الفتح: ٤].

٣-وقال: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر: ٣١].

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أبو داود، والترمذي.

٤-وقال: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣].

والسنة مصرِّحة بالزيادة، والنقص.

سبق الحديث: «**فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**».

وسبق الحديث: «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**».

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ**»(١).

والزيادة تكون بالطاعة، والنقص يكون بالمعصية.

وأقوال السلف في ذلك معروفة، ومن أشهرها: قول الصحابي عمير بن حبيب الخطمي الأنصاري رضي الله عنه: «الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»، فَقِيلَ لَهُ: «وَمَا زِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ؟»، قَالَ: «**إِذَا ذَكَرْنَا اللهَ عز وجل وَخَشَيْنَاهُ فَذَلِكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا وَنَسِينَا وَضَيَّعْنَا فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ**»(٢).

والزيادة والنقصان حاصلان في جميع أمور الإيمان، إلا الشهادتين، فلا يُتصور فيهما زيادة ولا نقصان.

ويحصلان أيضا في الإسلام، فيقال: الإسلام يزيد وينقص، إذا أريد به الأعمال، وبهذا صرحت النصوص، كما في حديث أبي موسى رضي الله عنه: قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللهِ **أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟**»، قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»(٣).

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

(٢) «السنة» لعبد الله بن أحمد.

(٣) متفق عليه.

*** مسألة: تقسيم الإيمان إلى أصل، وفرع (كمال):**

هذا تقسيم قديم مأثور، قال طاوس رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَثَلُ الْإِيمَانِ كَشَجَرَةٍ، فَأَصْلُهَا الشَّهَادَةُ، وَسَاقُهَا وَوَرَقُهَا كَذَا، وَثَمَرُهَا الْوَرَعُ»(١).

ينقسم الإيمان إلى: أصل، وكمال، وينقسم الكمال إلى: واجب، ومستحب.

١-**أصل الإيمان**: هو الذي يزول الإيمان كله بزواله، وهو قول اللسان، وأصل قول القلب، وعمله، وعمل الجوارح.

٢-**الكمال الواجب**: هو الذي يزول الإيمان الواجب بزواله، ويتعرض المسلم حينئذ للوعيد، وهو فعل الواجبات، وترك المحرمات.

٣-**الكمال المستحب**: هو الذي يزول الإيمان المستحب بزواله، ولا وعيد في ذلك، وهو فعل المستحبات، وترك المكروهات، وفضول المباحات.

تنبيه:

سبق أن أصل عمل الجوارح أصل في الإيمان، فمن ترك العمل -بالكلية-؛ فليس بمسلم، ويدل على ذلك أمران:

١-أن النصوص متظاهرة بالاقتران بين القول والعمل، فهما سواء، فكما أن القول منه الأصل ومنه الكمال، فلا بد أن يكون العمل كذلك، ومن ادعى أن العمل كله كمال في الإيمان؛ فلا دليل معه.

٢-أن القاعدة التي دلت عليها النصوص، وانعقد عليها الإجماع: «**التلازم بين الظاهر والباطن**»، فالإيمان الذي في القلب لا بد أن يظهر على الجوارح، وما

---

(١) «السنة» لعبد الله بن أحمد.

يظهر على الجوارح دليل على ما في القلب، فالإيمان الواجب لو كان في القلب؛ فلا بد أن يظهر أثره على الجوارح بفعل الواجب وترك الحرام، بحيث لو أخلَّ المسلم بذلك؛ كان دليلا على انتفاء الإيمان الواجب من قلبه، فكذلك أصل الإيمان في القلب لا بد أن يظهر أثره على الجوارح، بحيث لو أخلَّ الإنسان بذلك؛ كان دليلا على انتفاء أصل الإيمان من قلبه، ومن أثبت إيمانا في القلب لا يظهر أثره على الجوارح؛ فقوله يتناقض مع أصول أهل السنة.

وأما ما ثبت من دخول أناس الجنة لم يعملوا خيرا قط[1]؛ فهذا ليس صريحا في انتفاء العمل -بالكلية-، بل يمكن حمله على أعمال غير مقبولة، أي: لم يعملوا عملا يُقبل منهم، لانتفاء شرط القبول، كمن يصلي رياء، أو بغير طمأنينة، أو نحو ذلك، والعمل إذا كان فاقدا لشرطه؛ فإنه يُنفَى، فيقال: لم يعمل، كقول النبي ﷺ للمسيء صلاتَه: «**ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»[2]، فنفى عنه الصلاة لانتفاء شرطها، مع أنه قد صلى بالفعل.

وعلى هذا؛ فليس المراد بكون العمل «فرعا» أنه لا يكفر تاركه بالكلية، بل المراد أنه ينبني على ما في القلب، فما في القلب أصل -بهذه الحيثية-، كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى»: «**اعتقاد القلب أصل لقول اللسان**، وعمل القلب أصل لعمل الجوارح» اهـ. فجعل قول اللسان فرعا على اعتقاد القلب، وليس المراد أن تارك قول اللسان لا يكفر، فكذلك القول في عمل الجوارح.

*** مسألة: حكم تارك الصلاة:**

---

(١) جزء من حديث الشفاعة المتفق على صحته، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) متفق عليه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

اختلف أهل السنة في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أن تارك الصلاة كافر -مطلقا-. وهو قول أكثر السلف وأصحاب الحديث، والمشهور من مذهب أحمد، وهو الذي قطع به أكثر المصنفين في الاعتقاد.

وحجته:

١-عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ**»(١).

٢-وعن بُرَيْدة بن الحُصَيْب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**»(٢).

الثاني: أنه ليس بكافر -مطلقا-. وهو قول أكثر الفقهاء، وطائفة من أهل الحديث.

وحجته: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ ﷻ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ؛ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ**»(٣).

الثالث: أن الكفر يحصل بترك الصلاة -بالكلية-، وأما الذي لا يحافظ عليها؛ فهو الذي يكون تحت المشيئة. وهو قول طائفة من المتقدمين، واختيار المؤلف رحمه الله.

وحجته: الجمع بين الأدلة.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أهل السنن، إلا أبا داود.

(٣) رواه أهل السنن، إلا الترمذي، وقد أفردتُه في جزء مع الأحاديث التي هي بمعناه.

وهذا القول أصوب.

وفي سائر المباني الأربعة: الزكاة، والصيام، والحج: خلاف -أيضا- بين أهل السنة، والراجح عدم تكفير تاركها.

*** مسألة: الاستثناء في الإيمان:**

وهو قول: «أنا مؤمن -إن شاء الله-»، وما في معناه.

وهو مشروع، ووجهه: خوف التزكية من استكمال الإيمان وبلوغ حقيقته، فالاستثناء يكون للعمل.

وعلى ذلك؛ فالاستثناء ليس بشك، وقد استدل الأئمة على ذلك بورود الاستثناء في الأمور المتيقنة:

قال الله ﷻ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧].

وعن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ، في دعاء دخول المقابر: «**وَإِنَّا -إِنْ شَاءَ اللهُ- بِكُمْ لَاحِقُونَ**»(١).

وأما سؤال: «أمؤمن أنت؟»؛ فهو بدعة، وموقف السلف على ثلاث صور كلها جائزة:

١- أنه لا يجاب بالكلية.

٢- أن يجاب بقول: آمنت بالله وملائكته...الخ.

٣- أن يجاب بقول: أنا مؤمن إن شاء الله.

*** مسألة: الفرق بين الإسلام، والإيمان:**

هذان اللفظان من الألفاظ التي بينها عموم وخصوص، فإذا أُطلق أحدهما؛ دخل فيه الآخر، وإذا اجتمعا في السياق؛ كان لكلٍّ منهما معنى مختلف.

---

(١) رواه مسلم.

فمن الأول: قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

ومن الثاني: حديث جبريل، الذي سأل فيه عن الإسلام والإيمان، فأجاب النبي ﷺ بأن الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الاعتقاد الباطن.

وأما ارتباط كل منهما بالآخر واستلزامه له؛ فالإسلام هو الاستسلام، والإيمان هو الإقرار، وهما واحد بمعنى أن أصل أحدهما يستلزم أصل الآخر، وكمال أحدهما يستلزم كمال الآخر؛ وهما مختلفان بمعنى أن أصل الإسلام لا يستلزم كمال الإيمان، فكمال الإيمان يستلزم أصل الإسلام وكماله، وأصل الإسلام يستلزم أصل الإيمان دون كماله.

*** المبحث الثاني: حقيقة الكفر:**

*** مسألة: تعريف الكفر في اللغة:**

الكفر لغة: الستر، والتغطية.

*** مسألة: تعريف الكفر في الشرع:**

الكفر على قسمين:

١- **كفر أكبر**: وهو المُخرج عن الملة، وضابطه: مناقضة المعلوم من الدين بالضرورة، باعتقاد أو قول أو عمل.

٢- **كفر أصغر**: لا يخرج عن الملة، وضابطه: كل ذنب أطلق عليه الشرع اسم الكفر، ولم يبلغ ضابط الكفر الأكبر.

*** مسألة: أقسام الكفر:**

الكفر على ستة أقسام:

١- **كفر التكذيب**: وهو اعتقاد كذب الرسل.

٢- **كفر الجحود**: وهو التكذيب باللسان، مع اعتقاد صدق الرسل بالقلب، كما قال ﷻ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

٣- **كفر الإباء والاستكبار**: وهو الترفُّع عن امتثال الأمر، نحو كفر إبليس، فإنه لم يجحد أمر الله، ولا قابله بالإنكار، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار.

٤- **كفر الإعراض**: وهو أن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول، لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، ولا يصغي إلى ما جاء به البتة.

٥- **كفر الشك**: وهو أن لا يجزم بصدقه ولا يكذبه، بل يشك في أمره.

٦- **كفر النفاق**: وهو أن يظهر بلسانه الإيمان، وينطوي بقلبه على التكذيب.

*** مسألة: بم يقع الكفر:**

يقع الكفر بإحدى ثلاث صور:

١-**بالقلب**: كما تقدم في التكذيب، وغيره.

٢-**باللسان**: كسبِّ الله والرسول والدين، والاستهزاء بهم، وصرف العبادة اللسانية لغير الله.

٣-**بالعمل**: كقتل النبي، ووطء المصحف، وصرف العبادة البدنية لغير الله.

والكفر القولي والعملي المذكوران: كفر -ظاهرا، وباطنا-، لا يشترط فيهما الاستحلال.

*** مسألة: تقسيم الكفر إلى أكبر، وأصغر:**

تقدم تعريف القسمين.

ومن أمثلة الكفر الأصغر في النصوص:

١-قول الله ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

٢-عن ابن مسعود رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»(١).

٣-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ**»(٢).

٤-عنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ**»(٣).

٥-عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ**»(٤).

وتفسير هذه النصوص: أنها كفر من جهة العمل، يضاد الإيمان الذي هو عمل.

*** مسألة: شعب الكفر:**

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، **وَالشِّرْكُ مِثْلُ ذَلِكَ**»(٥).

فأبواب الشرك هي شعبه، وهي المعاصي، التي هي أخلاق الكفار وخصالهم ونحو ذلك.

ومن قامت به شعبة من شعب الكفر؛ فلا يلزم أن يسمى «كافرا».

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه مسلم.

(٤) رواه مسلم.

(٥) «السنة» للخلال.

*** المبحث الثالث: حكم العاصي:**

يتعلق بالعاصي ثلاثة أحكام:

الأول: يُنفى عنه اسم الإيمان الواجب، فيقال: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

والدليل على نفي اسم الإيمان الواجب:

١-عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١).

٢-وعن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ**»، قِيلَ: «**وَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟**»، قَالَ: «**الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ**»(٢).

الثاني: لا يخرج عن الملة.

الثالث: يتعرض للوعيد، وإنفاذ هذا الوعيد معلق بمشيئة الله، إن شاء أنفذه، وإن شاء أخلفه.

والدليل على هذين الحكمين:

١-قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، فجعل ما دون الشرك داخلا تحت مشيئته، ولو كان كفرا؛ لما فرَّق بينه وبين الشرك.

٢-عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «**كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ:**

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه البخاري.

«تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ»(١).

٣-عن أبي ذر ﵁، عن الرسول ﷺ: **«أَتَانِي جِبْرِيلُ** ﵇، **فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟»، قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ»**(٢).

٤- ما تواتر في السنة العملية: أنه ﷺ كان يعامل العصاة معاملة أهل الإسلام.

٥- قيل لجابر بن عبد الله ﵁: **«أَكُنْتُمْ تَعُدُّونَ الذَّنْبَ شِرْكًا؟»، قَالَ: «لَا، إِلَّا عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ»**(٣).

تنبيه: الوعيد الذي هو تحت المشيئة هو الوعيد الخاص للمذنب المعين، وأما الوعيد العام المتعلق بعموم المذنبين؛ فهو واقع -ولا بد-، كما تواترت الأحاديث أن من عصاة الموحدين من يدخل النار، ثم يخرج منها.

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) «شرح أصول الاعتقاد».

الفصل الثاني

مذاهب أهل البدع

النزاع في هذا الباب هو أول نزاع وقع في الأمة بين أهل السنة وأهل البدع، عندما خرجت الخوارج، وكفرت عليًّا رضي الله عنه وغيره، ويسمى هذا الباب «**باب الأسماء والأحكام**».

*** مذهب الجهمية:**

الإيمان هو مجرد المعرفة، والكفر ضدها، وهو: الجهل.

وكل قول وعمل دل الشرع على أنه كفر؛ فإنما ذلك لأنه دليل على انتفاء المعرفة والتصديق من القلب، وأما إذا كان مصدقا بقلبه؛ فإنه يكون كافرا ظاهرا، لا باطنا، أي كافرا في أحكام الدنيا، وهو عند الله مؤمن.

الجواب:

١ - يلزمهم أن يكون إبليس واليهود والمشركون مؤمنين.

٢ - النصوص واضحة في أن الكفار كانوا يعرفون ربهم.

تنبيه: مذهب الجهمية هذا كفر؛ لمصادمته للنصوص القطعية التي أشرنا إليها، وما ذكرناه من لوازمه.

*** مذهب الخوارج، والمعتزلة:**

الإيمان قول وعمل؛ ولكن جعلوا كل ذلك أصولا في الإيمان، بحيث إذا ذهبت آحاده ذهب الإيمان.

والخوارج والمعتزلة يخرجون العاصي من الإيمان والإسلام جميعا، والخوارج تقول فيه: كافر، والمعتزلة تقول: في منزلة بين المنزلتين، وتسمِّيه

فاسقا.

ويتفقون على أنه مخلد في النار، لا يخرج منها بالشفاعة، وأما في الدنيا: فالخوارج تجري عليه أحكام الكفار، والمعتزلة تجري عليه أحكام المسلمين.

شبهتهم:

أصل شبهتهم: أنهم جعلوا الإيمان شيئا واحدا، إذا زال بعضه زال كله، فإذا زال شيء من العمل الواجب؛ فقد زال الإيمان كله، كالحقيقة المركبة إذا ذهب جزؤها ذهبت كلها، كالعشرة إذا زال منها واحد لم تبق عشرة.

وضم المعتزلة إليه شبهتهم في التحسين والتقبيح، فقالوا: إن إخلاف الوعيد قبيح، فلا يصح أن يكون العاصي في المشيئة.

واتبعوا من المتشابه:

ما تقدم من أحاديث نفي الإيمان عن العصاة، وأحاديث الكفر الأصغر، والنصوص التي فيها إيجاب النار للعصاة، ووصف بعضهم بالتخليد فيها، وأنه لا يدخل الجنة كذا.

الجواب:

١ -أما كون الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها؛ فهذا صحيح؛ ولكن ما يبقى منها يكفي لبقاء أصل الحكم، فاسم العشرة وإن زال لكن يبقى اسم العدد، والإيمان قد جعله الله مثل الشجرة، فهذا هو المثال الصحيح له، ومعلوم أن اسم الشجرة لا يزول بزوال الأوراق أو الأغصان...الخ، وقد دلت الأدلة الواضحة أن الإيمان يتجزأ ويتفاضل، وأنه لا يلزم من زوال بعض أجزائه زوال أصله، وأن بقاء الأصل هو الذي يُبقي العبد في دائرة الإسلام.

٢- وأما دعوى أن إخلاف الوعيد قبيح؛ فهذا مخالف للعقل واللغة، فلم يزل إخلاف الوعيد محمودا عند العرب، ولم يزل من مناقب الملوك وأمثالهم؛ لأنه دال على صفة الكمال التي هي العفو عند المقدرة.

٣- وأما ما احتجوا به من النصوص؛ فلا بد أن يُفهم في ضوء الأدلة الصريحة على كون العاصي مسلما، وأنه في المشيئة، على التفصيل التالي:

أما أحاديث نفي الإيمان عن العصاة؛ فالمقصود نفي حقيقة الإيمان وكماله الواجب، لا نفي الإيمان جملة، وفي كلام العرب نفي الشيء لنفي كماله الواجب، كما يقولون لمن صنع بيتا لم يحسنه: «ما صنعت شيئا»، وشاهده في الشرع: حديث المسيء صلاته، وقد تقدم وجه دلالته.

وأما أحاديث الكفر الأصغر؛ فالمراد بها الكفر من جهة العمل -كما تقدم-، أو أن هذه الأقوال والأعمال من أخلاق الكفار.

وأما نصوص الوعيد؛ فالمراد: أن هذا هو جزاء العاصي الذي توعَّده الله به، وأما إنفاذ هذا الوعيد؛ ففي مشيئة الله -كما سبق-.

تنبيه: ليس في شيء من ذلك تأويل؛ لأن ظواهر النصوص لم تدل على الكفر أصلا حتى تصرف إلى خلافه، وإنما لغة العرب واضحة في ما ذكرنا من الاستعمالات.

*** مذهب المرجئة:**

الإيمان هو التصديق والقول، دون العمل، فأخرجوا عمل الجوارح عن الإيمان، وإذا سمَّوه «إيمانا»؛ فذلك مجاز، لا حقيقة.

ولهذا سميت المرجئة بهذا الاسم؛ فإن الإرجاء هو التأخير، والمرجئة أخَّروا العمل عن الإيمان.

وأما أعمال القلوب؛ فقد حكى عنهم محمد بن نصر المروزي أنهم لا يدخلونها في الإيمان، وحكى عنهم الأشعري أنهم يدخلونها، وتبعه ابن تيمية، ولعل مذهبهم استقر على هذا.

والإيمان -عندهم- لا يزيد ولا ينقص، فالعاصي مؤمن كامل الإيمان.

وهم لا يستثنون في الإيمان، فيقولون: نحن مؤمنون حقا، والاستثناء عندهم شك، ولهذا يسمون أهل السنة «شكَّاكة».

شبهتهم:

أصل شبهتهم: ما تقدم من شبهة الخوارج والمعتزلة، وقد فرُّوا منها بإخراج العمل من الإيمان، والتصديق والقول -عندهم- لا يقبل التفاضل.

وضمُّوا إلى ذلك: أن الإيمان في اللغة هو التصديق، فهذا هو معناه حقيقة، وإطلاقه على الأعمال مجاز.

واتبعوا من المتشابه:

١-النصوص الكثيرة في المغايرة بين الإيمان والعمل، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

٢-أحاديث فضل كلمة التوحيد، نحو: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ؛ فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ**»(١).

الجواب:

١-سبق الرد على أصل الخوارج والمعتزلة، وبيان حقيقة الإيمان في اللغة.

٢-وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل

(١) رواه مسلم بنحوه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

داخلا في مسمى الإيمان: فقد سبقت الدلائل الواضحة على أن العمل من حقيقة الإيمان، وأنه يدخل فيها عند الإطلاق، فحيث عُطفت عليه الأعمال فالمراد أنه لا يُكتفَى بإيمان القلب، بل لا بد معه من الأعمال الصالحة.

٣-وأما أحاديث فضل كلمة التوحيد؛ فالمراد: كلمة التوحيد المصاحبة للإيمان الكامل، وقال جماعة من السلف والأئمة: إن تلك الأحاديث كانت قبل نزول الفرائض؛ وهذا فيه نظر.

تنبيه: المرجئة الذين ذكرناهم هم المعروفون بـ«**مرجئة الفقهاء**»، وهؤلاء ليس من مذهبهم أن العمل غير مراد شرعا، وأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، بل هذا قول طائفة من الغلاة، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: إنه لا يعلم معيَّنًا يحكي عنه هذا القول. ومرجئة الفقهاء يقولون: إن العاصي متعرض للوعيد؛ ولكنهم يجعلونه مؤمنا كامل الإيمان.

*** مذهب الكلابية، والأشاعرة:**

أما ابن كلاب؛ فمذهبه مذهب المرجئة المذكور.

وأما الأشعري؛ فالمشهور عنه: أن الإيمان هو التصديق فقط، دون القول، والعمل.

*** مذهب الماتريدية:**

الإقرار باللسان ركن زائد وليس بأصلي، بمعنى أن الإيمان -أصالة- هو مجرد ما في القلب، والقول الظاهر إنما هو شرط لثبوت الأحكام في الدنيا.

*** مذهب الكرامية:**

الإيمان هو القول فقط، فكل من أظهر الإيمان بلسانه؛ فهو مؤمن حقا.

فالمنافقون -عندهم- مؤمنون كاملو الإيمان؛ ولكنهم يستحقون الوعيد الذي أوجبه الله لهم.

الجواب:

القرآن نفسه قد نفى عن المنافقين الإيمان ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

باب
الصحابة

الفصل الأول

مذهب أهل السنة

*** المبحث الأول: التفضيل:**

*** مسألة: التفضيل العام للصحابة:**

الصحابة خير الناس بعد الأنبياء، والأدلة على ذلك متكاثرة -كتابا، وسنة-.

١-قال الله ﷻ: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

٢-وقال ﷻ: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [التوبة: ٨٨].

٣-وقال ﷻ: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩].

٤-وعن عمران بن حصين رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١).

٥-وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى**

(١) متفق عليه.

أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»[(١)].

ويأتي مزيد من الأدلة.

فرع: من هو الصحابي؟

القول المختار، الذي عليه أهل الحديث: أن الصحابي هو من لقي النبيَّ ﷺ مؤمنا به، ومات على الإسلام، سواء طالت صحبته أم قصرت.

لكن هذا الاسم له عموم وخصوص، فالعموم هو ما ذكرناه، والخصوص ينصرف إلى من طالت صحبته، أو كان من السابقين، أو شهد المشاهد، أو نحو ذلك.

فرع: هل يفضَّل كل واحد من الصحابة على كل واحد ممن بعدهم؟

أطلق ذلك غير واحد من الأئمة، وهو المعروف من قول أهل السنة.

وذهب بعض العلماء إلى أنه يكون بعد الصحابة من هو أفضل من بعضهم، وخصُّوا ذلك بمن له رؤية، ونحو ذلك، دون من ثبتت فضيلته على جميع الأمة -كالأربعة-.

ومن حجتهم: حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فِيهِ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِمْ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ**»، قَالَ: «**يَا رَسُولَ اللهِ، أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟**»، قَالَ: «**أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ**»[(٢)].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

والصحيح: التفريق بين التفضيل المطلق والتفضيل المقيد، فالأول للصحابة، والثاني لغيرهم -في باب الأجر، أو الزهد، أو العلم، أو نحو ذلك-، وعلى هذا يُحمل حديث أبي ثعلبة، فلا يلزم من ثبوت زيادة الأجر في بعض الأعمال ثبوت الفضيلة المطلقة، وغايته أن يكون عمل المؤمن في آخر الزمان من قيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك أرجح مما يترتب على مثل ذلك العمل من الصدر الأول.

*** مسألة: تفضيل المهاجرين، والأنصار:**

١-قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

٢-وقال ﷻ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨-٩].

٣-وعن أنس ﷺ، عن رسول الله ﷺ: «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**»(١).

٤-وعن عبد الله بن زيد ﷺ، عن النبي ﷺ: «**لَوْلاَ الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرًا مِنَ الأَنْصَارِ**»(٢).

والمهاجرون أفضل من الأنصار، والحديث الأخير نص في ذلك.

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

*** مسألة: تفضيل العشرة:**

عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ**»(١).

*** مسألة: تفضيل أهل بدر:**

عن عليٍّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»(٢).

*** مسألة: تفضيل أصحاب الشجرة:**

قال الله عز وجل: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وعن أم مبشِّر رضي الله عنها، عن الرسول ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ -إِنْ شَاءَ اللهُ- مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**»(٣).

*** مسألة: تفضيل آل بيت النبي ﷺ:**

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في خطبة غدير خُمٍّ: «**وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ... وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي**

---

(١) رواه الترمذي، والنسائي في «الكبرى».

(٢) متفق عليه.

(٣) رواه مسلم.

أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»(١).

وعن واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**»(٢).

*** مسألة: تفضيل أزواج النبي ﷺ:**

هن داخلات في آل البيت.

وقال ﷻ: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

فرع: التفضيل بين خديجة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

للعلماء خلاف في ذلك.

والصحيح أن الفضيلة المطلقة لخديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ**»(٣).

وأما عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فلها الفضيلة المقيدة، في كونها بلَّغت العلم عن النبي ﷺ، وانتفعت بها الأمة.

وأما حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**»؛ فنصه التام: «**كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ: إِلَّا آسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ؛ وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ...**»(٤)، فهذا ظاهر في أن فضيلة عائشة المذكورة ليست على كل النساء، وإنما هي على

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

(٣) متفق عليه.

(٤) متفق عليه.

من لم يكمل منهن، فليست إذن أفضل من مريم، وقد سوى الحديث السابق بين خديجة ومريم.

*** مسألة: تفضيل من أسلم قبل الفتح على من أسلم بعده:**

قال الله ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

تنبيه: جزم المؤلف رحمه الله في «الواسطية» بأن الفتح هو صلح الحديبية، والجمهور على أنه فتح مكة، وفي القول الذي رجحه المؤلف حديث رواه الطبري في ثبوته نظر، وقد يستدل له بقصة عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد وقول النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي...»، وإسلام خالد كان بين الحديبية والفتح؛ ولكن الحديث ليس صريحا في أن المراد بالفتح في الآية هو الحديبية، فيحتمل أن فضيلة عبد الرحمن في مجرد السبق.

*** مسألة: تفضيل الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي:**

أجمع أهل السنة على التفضيل بينهم على هذا الترتيب: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

وهنا يقول المؤلف رحمه الله: «مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما -بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ- أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ وَسَكَتُوا، أو رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا، وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا؛ لَكِنِ اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ. **وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ -مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ- لَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا -عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ-**؛ لَكِنَّ المسألةَ الَّتِي يُضَلَّلُ فِيهَا المخالِفُ مَسْأَلَةُ الْخِلَافَةِ» اهـ، وهذا

يحتاج إلى بيان وتعليق:

اعلم أن الشيخين أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يقع فيهما خلاف، فلم يختلف أهل السنة في تقديمهما على من سواهما من الصحابة، وفي تقديم أبي بكر على عمر.

وإنما وقع الخلاف قديما بين عثمان وعلي، على ثلاثة أقوال:

١- تقديم عثمان: وهو قول الجمهور، وإحدى الروايتين عن مالك وأهل المدينة، وكان القائل به يسمى «عثمانيًّا».

٢- تقديم علي: وهو قول أكثر الكوفيين، وكان القائل به يسمى «علويًّا»، وكان سفيان الثوري على هذا القول، ثم رجع عنه.

٣- الوقف: وهو الرواية الأخرى عن مالك والمدنيين، وقول بعض الكوفيين، وكان يسمى هذا القول «إرجاء»، أي: إرجاء في التفضيل، بأن يُرجأ أمر عثمان وعلي إلى الله، فلا يقدم أحدهما على صاحبه، وكتب في ذلك الحسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب رسالة معروفة، وروي أنه رجع عنها.

وفي ذلك الوقت: كان الأمر سهلا بينهم؛ لعدم ظهور دليل واضح لأحد منهم على قوله، وإنما كانوا يجتهدون، وروي عن غير واحد منهم أنهم كانوا متحابِّين متوادِّين -مع خلافهم هذا-، وهذا لا ينفي أن غيرهم قد شدد، بناء على ما ظهر لهم من الدليل، وفي هذا قال غير واحد: «**من قدم عليًّا على عثمان؛ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار**»، والإمام أحمد عنه روايتان في تبديع من قال بهذا، والظاهر أنه استقر على التبديع، فقد سئل عمن قال: «أبو بكر وعمر وعلي»، فقال: «**هذا الآن شديد**».

والواجب الرجوع إلى الحجة، وطرح الخلاف، وقد ثبتت الحجة القاطعة

على تقديم عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

١- عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ**»(١).

٢- ما تقدمت الإشارة إليه من إجماع الصحابة على تقديم عثمان في الخلافة، وسيأتي مزيد بيان لهذه الحجة.

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ -نفسه- ذكر في «منهاج السنة» أن أهل السنة استقر أمرهم على تقديم عثمان، وهذا معناه انقراض الخلاف، وعدم التعويل عليه.

ونأتي بعد هذا إلى الجانب الأشد إشكالا، وهو التربيع بعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإذا جزمنا بتقديم عثمان؛ فهل نجزم بأن عليا الرابع بعده، أم نسوِّي بينه وبين غيره؟ كان في هذا قولان:

١- ترك التربيع، وهو أشهر الروايتين عن أحمد.

٢- التربيع، وهو الرواية الثانية عن أحمد، وقول غير واحد من السلف والأئمة، وهو الذي استقر عليه مذهب أهل السنة، ونص عليه المصنفون في الاعتقاد، لم يختلفوا في ذلك.

وإنما أحدث الإشكالَ هنا ظاهرُ حديث ابن عمر السابق، فإنه يدل على ترك التربيع، وقبل الجواب عنه نذكر الحجة على التربيع، وهي دليلان:

١- دليل الخلافة: فخلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثابتة -كما سيأتي-، وهذا يقتضي أنه الأفضل بعد عثمان؛ فإن الأصل في الخليفة أن يكون هو الأفضل، وخصوصا في وقت السعة والاختيار، وهكذا كان وقت الصحابة، فلم تكن بهم حاجة أن يولوا أحدا على من هو أفضل منه، ومما يؤكد أن هذا كان مستقرا عندهم: أن الخلافة

(١) رواه البخاري.

لما آلت إلى عثمان وعلي بعد مقتل عمر قال عبد الرحمن بن عوف: «أَفَتَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ، وَاللهُ عَلَيَّ أَنْ لاَ آلُوَ عَنْ أَفْضَلِكُمْ»[(١)]، وقال لعلي: «**إني وجدت المسلمين لا يعدلون بعثمان أحدا**»[(٢)]، فدل على أن الخلافة تكون للأفضل.

٢- دليل الفضائل: أي فضائل علي الخاصة، وكل من تأمل فيها علم أنه كان أفضل الصحابة بعد عثمان، وهنا أمر مهم -وقد قرره المؤلف نفسه في «منهاج السنة»- (**العبرة في التفضيل بالمجموع**)، أي: بمجموع الفضائل، فآحاد الفضائل قد تكون مشتركة بين الشخص وغيره، وقد يكون في المفضول شيء معين يمتاز به عن الفاضل، لكن إذا ثبت في معين مجموعة من الفضائل لم تثبت مجتمعة لغيره؛ كان هو أفضل من غيره، وهكذا الأمر في حق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فضائله لم تثبت مجتمعة لغيره بعد عثمان.

فهذه هي الحجة الظاهرة الملزمة، وهي مستند الإجماع الذي استقر عليه أهل السنة من بعد.

وأما حديث ابن عمر؛ فلا يمكن الأخذ بظاهره، لأنه يستلزم ألا يُفضل أحد من الصحابة على أحد مطلقا بعد عثمان، وفي هذا يقول ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح»: «**اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا**؛ لما تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم علي بعد عثمان، ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم، ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدها، وغير ذلك؛ فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهورا بينا فيجزمون به، ولم يكونوا حينئذ اطلعوا على التنصيص» اهـ.

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه البخاري.

وعلى هذا؛ فقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ -مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - لَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا -عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ-**»: لا يخلو من إشكال، وهو عام، يشمل حتى من جزم بتقديم عليٍّ على عثمان، فإما أن يُحمل هذا الكلام منه على وقت الخلاف القديم، وإلا فمعلوم أنه لا يجوز لأحد الآن -ومن قديم- أن يخالف في التثليث بعثمان والتربيع بعلي، وأن من خالف في ذلك فهو مبتدع، لا شبهة في ذلك.

والمقام يحتمل ما هو أبسط، وفيما ذكرناه كفاية، وبالله التوفيق.

*** المبحث الثاني: الخلافة:**

المقصود هنا خلافة الأربعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

والدليل على خلافتهم -إجمالا-:

عن العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، في حديث طويل: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**»(١).

وعن سَفِينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُلْكُ**». قَالَ سَفِينَةُ: «أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ سِتَّ سِنِينَ»(٢).

١ -فأما خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فقد ثبتت ببيعة الصحابة له، وقد أشار لها النبي ﷺ في حياته.

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ: «**ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَبَاكِ،**

---

(١) رواه أهل السنن، إلا النسائي.

(٢) رواه أبو داود، والنسائي في «الكبرى».

وَأَخَاكِ، حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»[1].

وللعلماء خلاف: هل ثبتت خلافة الصديق رضي الله عنه بنص جليٍّ، أو خفيٍّ، أو لم تثبت إلا بالاختيار؟ والنزاع لفظي -إن شاء الله-؛ لأن المراد من القول الثالث أنها لم تثبت بعهد مكتوب، والنص الذي ذكرناه من حديث عائشة -مع أحاديث أخرى- سماه بعضهم خفيا، وبعضهم جليا.

٢-وأما خلافة عمر رضي الله عنه؛ فقد ثبتت باستخلاف أبي بكر له.

٣-وأما خلافة عثمان رضي الله عنه؛ فقد ثبتت ببيعة الصحابة له، وكان عمر رضي الله عنه عندما طُعن قد جعل الخلافة شورى بين المسلمين في ستة نفر: عثمان، وعلي، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف؛ فانتهى الأمر إلى عثمان وعلي، فأجمع الصحابة على تقديم عثمان.

٤-وأما خلافة علي؛ فقد ثبتت بمبايعة جمهور الصحابة له.

وكان هناك خلاف قديم -أيضا- في إثبات خلافة علي، وتوقف فيها بعض السلف لكثرة ما وقع في عهده من الاضطراب، ولأن فريقا من الصحابة لم يبايعه.

أما كون بعضهم لم يبايع؛ فلا يلزم في ثبوت الخلافة إجماع أهل الحَلِّ والعقد، بل العبرة ببيعة من تحصل به الشوكة والقدرة منهم، وهذا هو ما وقع لعلي رضي الله عنه.

وأما ما وقع من النزاع؛ فسيأتي الكلام عليه، ولا يعني وقوع اقتتال وفتن بين الإمام وبعض رعيته أن تكون إمامته قد سقطت بذلك، أو تكون غير معتبرة

---

(١) رواه مسلم.

شرعا.

*** المبحث الثالث: الفتن التي وقعت بين الصحابة:**

وأكثر الكلام هنا هو على ما وقع من النزاع والاقتتال في زمن علي رضي الله عنه.

وجملة القول في ذلك: الكفُّ عما شجر بين الصحابة، مع سلامة الصدور للجميع، والقول الحسن في الجميع.

والعمدة في ذلك:

١-قول الله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]، فأمر بالاستغفار لهم، مع علمه بما سيقع بينهم.

٢-عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**»(١).

٣-عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي؛ فَأَمْسِكُوا**»(٢).

والسبب في ذلك:

١-أن ذنوبهم متى وقعت فقد وقعت مغفورة؛ لأن الله وعدهم الحسنى والجنة -مع علمه بما سيقع منهم-، ولا يجوز الخلف في خبر الله عز وجل.

٢-أنهم كانوا مجتهدين متأوِّلين، فلم يكن اقتتالهم على الدنيا، ولا على دعوى الخلافة.

فمعاوية رضي الله عنه عندما قاتل عليًّا رضي الله عنه في صِفِّين؛ لم يكن يدعي الخلافة لنفسه، بل كان يرى أن القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه أولى بالتقديم من الخلافة، على أن عليًّا هو الذي بدأ بقتاله؛ لأنه كان يرى ضرورة استقرار أمر

(١) متفق عليه.

(٢) رواه الطبراني.

الخلافة أولا، واجتماع الكلمة.

وقبل صِفِّين: في وقعة الجمل: عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم لم يخرجوا لقتال علي، ولا لمنازعته الأمر، بل كانوا يدعون إلى القصاص من قتلة عثمان، والقتال وقع بغير قصد منهم -أصلا-، وإنما لما خشي قتلة عثمان أن يجتمعوا عليهم؛ أنشبوا القتال، فكان كل فريق يدافع عن نفسه.

وعلي لم يقتص من القتلة في أول الأمر لأنهم كانوا كثرة، وكانت لهم قبائل تغضب لهم، فكان لا بد من جمع الكلمة أولا.

وقد اعتزل تلك الأمور جماعةٌ من الصحابة، كسعد وابن عمر وأسامة بن زيد رضي الله عنهم.

وقد اختلف أهل السنة في تعيين المصيب والمخطئ في ذلك النزاع، والصحيح: أن عليًّا رضي الله عنه كان هو الأولى بالحق في أصل النزاع (تقديم الخلافة أو القصاص)، وأما القتال فكان قتال فتنة، الصواب فيه مع من اعتزله.

عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**»[1]، والمراد بالمارقة: الخوارج، والذين قاتلوهم هم طائفة علي رضي الله عنه، فدل على أنه كان المصيب في أصل النزاع.

وعن أبي بكرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم بشأن الحسن بن علي رضي الله عنه: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»[2]، فمدح الصلح، ولم يأت في خبر واحد أنه مدح القتال، فدل أن تركه كان خيرا من فعله.

وهنا ننقل الكلام الطيب للمؤلف رحمه الله: «وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخاري.

الصِّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِئهمْ مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنَقَصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَ عامّةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ: إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ. وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصِّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ، بَلْ تجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ -إِنَّ صَدَرَ-، حَتَّى إِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ لِأَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَأَنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ. ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ: بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوْ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ الْأُمُورُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ إِنْ أَصَابُوا فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أخطئوا فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ؟ ثُمَّ إِنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ نَزْرٌ مَغْفُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ: مِنَ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ. وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ بِعِلْمٍ وعَدلٍ وَبَصِيرَةٍ وَمَا مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ بِهِ مِنَ الْفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا كَانَ وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمْ هم الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ» اهـ.

*** المبحث الرابع: عدالة الصحابة:**

إثبات عدالة الصحابة: هو مذهب أهل السنة، بل هو من أصول الإسلام:

١- لتعديل الله ورسوله لهم، وما تقدم من وعد الله لهم بالمغفرة والجنة، مع علمه بما سيقع منهم.

٢- ولأن الصحابة هم نقلة الشرع، فلو تطرق لعدالتهم خلل؛ لسقط الشرع.

وهذا محل اتفاق بين أهل السنة والأشاعرة، وقد غلط بعض الأشاعرة من المعروفين بالفقه وشرح الحديث، فقال: إن هذا الحكم لا يشمل صورا، منها: من زار النبي ﷺ، وانصرف من قريب؛ وهذه زلة عظيمة، تستلزم إخراج عدد من المشهورين بالصحبة والرواية -أيضا-، كمالك بن الحُوَيْرث ووائل بن حُجْر وعثمان بن أبي العاص رضي الله عنهم.

الفصل الثاني

مذاهب أهل البدع

مذهب الخوارج:

يكفرون عليا ومعاوية، ومن والاهما.

وهم ما خرجوا -أصلا- إلا بناء على واقعة التحكيم، لمَّا وقعت الحرب بين الفريقين في صِفِّين، وطلب أهل الشام أن يُبعث حَكَمٌ منهم، وحكم من طائفة علي، فمن رأوا الحق معه؛ أطاعوه.

فأنكرت الخوارج ذلك، وقالت في علي: حكَّم الرجال في أمر الله، واعتزلوه، وكفَّروه.

مذهب النَّواصب:

وهم الذين يسبُّون عليا وأهل البيت، ويتبرءون منهم، سموا كذلك لنصبهم العداوة لهم، وكثير منهم كانوا بالشام، متأثرين بالنزاع بين علي ومعاوية.

مذهب الكرامية:

علي إمام، ومعاوية إمام، ويجوز نصب إمامين في وقت واحد، إذا لم يمكن الاجتماع على إمام واحد.

مذهب المعتزلة:

هم مختلفون: فمنهم من قال: الجميع فساق، علي ومخالفوه. ومنهم من قال: بل الفاسق طائفة واحدة؛ ولكن لا نعلم عينها. ولهم أقوال أخرى.

مذهب الأشاعرة:

الجميع مجتهد مصيب.

مذهب الشيعة، والرافضة:

أما الشيعة؛ فهم الذين كانوا يناصرون عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانوا يقدِّمونه على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن غلا منهم كان يقدمه على الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما الرافضة؛ فلم يظهروا إلا لما خرج زيد بن علي بن الحسين بالكوفة في خلافة هشام بن عبد الملك، فسألته الشيعة عن أبي بكر وعمر، فترحَّم عليهما، فرفضه قوم، فقال: «رفضتموني!»، فسُمُّوا «رافضة»، وتولاه قوم، فسُمُّوا «زيدية» لانتسابهم إليه، ومن حينئذ انقسمت الشيعة إلى رافضة إمامية، وزيدية.

وظهرت حينئذ من الرافضة مسألة شتم الصحابة، وتطور مذهبهم إلى ما هو معروف عنهم اليوم.

وأصل مذهبهم المعروف: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصَّ على خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصا قاطعا، فكتمه الصحابة، واغتصبوا حق علي، فكفروا بذلك.

وأن الإمامة والحق في علي وأولاده من بعده على هذا الترتيب: علي أبو الحسن المرتضى، الحسن أبو محمد الزكي، الحسين أبو عبد الله الشهيد، علي أبو محمد زين العابدين، محمد أبو جعفر الباقر، جعفر أبو عبد الله الصادق، موسى أبو إبراهيم الكاظم، علي أبو الحسن الرضا، محمد أبو جعفر الجواد، علي أبو الحسن الهادي، الحسن أبو محمد العسكري، محمد أبو القاسم المهدي.

ولهذا يُسمَّون: «الإمامية»، و«الاثنى عَشْرية»؛ لقولهم باثني عشر إماما.

ومما شبَّهوا به في دعوى النص على علي -من مرويات أهل السنة-:

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ: «ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ

لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ». قَالَ عُمَرُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللهِ حَسْبُنَا». فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ. قَالَ: «قُومُوا عَنِّي، وَلاَ يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ». فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ»(١).

والجواب:

١- المراد العهد إلى أبي بكر -كما فسره الحديث الآخر الذي ذكرناه قريبا-، والنبي ﷺ قد عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة، فلما رأى أن الشك قد وقع؛ علم أن الكتاب لا يرفع الشك، فلم يبق فيه فائدة، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه، كما قال: «ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

٢- وأما عمر فاشتبه عليه: هل كان قول النبي ﷺ من شدة المرض، أو كان من أقواله المعروفة التي يجب قبولها؟ والمرض جائز على الأنبياء، والشك جائز على عمر، فإنه لا معصوم إلا النبي ﷺ، لا سيما وقد شك بشبهة.

٣- وقول ابن عباس: «إن الرزية...» يقتضي أن هذا الحائل كان رزية، وهو رزية في حق من شك في خلافة الصديق، أو اشتبه عليه الأمر؛ فإنه لو كان هناك كتاب؛ لزال هذا الشك، فأما من علم أن خلافته حق؛ فلا رزية في حقه.

٤- ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي؛ فهو ضال -باتفاق علماء السنة، والشيعة-، أما أهل السنة؛ فمتفقون على تقديم أبي بكر، وأما الشيعة القائلون بأن عليا كان هو المستحق للإمامة؛ فيقولون: إنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصا جليا ظاهرا معروفا، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب.

---

(١) متفق عليه.

٥- لو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بيانه وكتابته؛ لكان النبي ﷺ يبيِّنه ويكتبه، ولا يلتفت إلى قول أحد، فعُلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبا، ولا كان فيه من الدين ما تجب كتابته حينئذ، إذ لو وجب؛ لفعله.

فرع: حكم سب الصحابة:

فيه تفصيل:

١- الحالة المكفِّرة: وهي السب الذي يعود إلى العدالة والدين، كتكفير الصحابة أو تفسيقهم؛ لتضمُّنه تكذيب القرآن، وإبطال الدين، وكذا من اقترن بسببه شيء من دعوى الرافضة الكفرية، كالقول بأن جبريل غلط بالوحي، أو أن القرآن ناقص، أو نحو ذلك، وكذا من قذف عائشة بما برأها الله منه.

٢- الحالة المفسِّقة: وهي السب الذي لا يعود إلى العدالة ولا الدين، كالوصف بالبخل أو الجبن أو قلة العلم والزهد أو نحو ذلك.

٣- الحالة المترددة بين التكفير والتفسيق: وهي اللعن والتقبيح مطلقا، فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وضابط السب: الكلام الذي يُقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يُفهم منه السب في عقول الناس -على اختلاف اعتقاداتهم-.

مذهب الزيدية:

تقدمت قصتهم ونشأتهم، وأن أصل مذهبهم الإقرار بخلافة أبي بكر وعمر، وتقديمُهما على علي.

ثم افترقوا على ثلاث فرق:

١- الجارودية -أتباع أبي الجارود-: وهم أشبه الزيدية بالرافضة، يزعمون

أن النبي ﷺ نصَّ على علي بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام من بعده، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد رسول الله ﷺ.

٢- السُّلَيْمانية -أصحاب سليمان بن جرير-: يزعمون أن الإمامة شورى، وأنها تصلح بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأنها قد تصلح في المفضول، وإن كان الفاضل أفضل في كل حال، ويثبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر، وقد قيل إنها كانت خطأ لا يفسق صاحبها لأجل التأويل.

٣- البُتَرِيَّة -أصحاب كُثَيِّر النَّوَّاء-، قيل: سموا «بترية» لأن كُثَيِّرًا كان يلقب بالأبتر، يزعمون أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ؛ لأن عليا ترك ذلك لهما.

باب
الموقف من الحكام
ولزوم الجماعة

الفصل الأول

لزوم الجماعة

*** مسألة: الأدلة على لزوم الجماعة:**

١- قال الله ﷻ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٢- وقال ﷻ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

٣- وقال ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**»(١).

٥- وعن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ؛ فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ**»(٢).

٦- وعن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامَهُمْ**»(٣).

*** مسألة (٢): معنى «الجماعة» المأمور بلزومها:**

الجماعة لها ثلاثة معان متلازمة، لا بد من تحقيقها -جميعا-، ولا يتم أحدها إلا بالآخر:

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه الترمذي.

(٣) جزء من حديث الفتن المعروف، الذي رواه الشيخان.

١- الاجتماع والائتلاف.

٢- الحق والهدى.

٣- المجتمع المسلم الذي يدين لحاكم واحد بالسمع والطاعة.

والمعنى الثاني هو الأصل والأساس، فلا اجتماع إلا على الحق، والحق قد أمر بلزوم جماعة الإمام المسلم، وهذا هو المراد بقول من قال من السلف: «إنما الجماعة ما وافق الحق، وإن كنتَ وحدك».

الفصل الثاني

الموقف من الحكام

*** المبحث الأول: مذهب أهل السنة:**

*** مسألة: صفة الحاكم الشرعي:**

الأصل -في حال السعة والاختيار- أن الحاكم يتولى حكمه بالطريقة الشرعية: البيعة، أو الاستخلاف.

البيعة: هي العهد على الطاعة، وتكون من أهل الشوكة والقدرة (أهل الحَلِّ والعَقْد)، يقومون بتنصيب الحاكم، ويعاهدونه على الطاعة، وبيعتهم مُلزمة لجميع الناس.

الاستخلاف: هو عهد الحاكم الحالي إلى شخص معين أن يتولى الحكم بعده.

وعندئذ لا بد أن يستوفي شروط الإمامة المقررة لدى أهل العلم:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والعدالة، وسلامة الحواس والأعضاء، والعلم، وحسن الرأي، والشجاعة، والقرشية.

وأما في حال الضيق والاضطرار، لو تولى الحاكم بطريق غير مشروع -كالتغلب بالقوة-؛ فإن ولايته يُعتد بها؛ حقنا للدماء، وحفظا للمصالح، ما دام مسلما، وإن كان غير مستوف لشروط الإمامة.

والدليل: عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ**»(١).

---

(١) أخرجه مسلم.

وجه الدلالة: أن العبد ليس أهلا للإمامة، ولاسيما إن كان -مع ذلك- مجدع الأطراف، فلا يمكن أن يتولى إلا قهرا، وقد أمر النبي ﷺ بطاعته.

*** مسألة: الموقف الشرعي من الحاكم المسلم:**

١- قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «**نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ، إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ**»(١).

٢- وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «**دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»(٢).

٣- وعن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامَهُمْ**»، وفي رواية: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»(٣).

٤- وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**»، قِيلَ: «**يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟**»، فَقَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ؛ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»(٤).

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه، والرواية المذكورة لمسلم.

(٤) أخرجه مسلم.

٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»(١).

حاصل ما دلت عليه هذه الأدلة:

١-اعتقاد إمارة الحاكم.

٢-السمع والطاعة له في المعروف، وفي المعصية: لا طاعة له، من غير نقض لبيعته، ولا خروج عليه.

فرع: صفة الخروج:

الخروج المنهي عنه هو: كل ما فيه مفارقة للطاعة والجماعة، وهو على ثلاثة أقسام:

١- خروج بالقلب: وهو اعتقاد جواز الخروج.

٢- خروج بالقول: وهو التحريض على الخروج، والتثبيط عن الطاعة.

٣- خروج بالعمل: وهو قتال السلطان.

فرع: موضع جواز الخروج:

لا يجوز الخروج إلا في إحدى حالتين:

١-الكفر البواح.

٢-ترك الصلاة.

ولا بد -عند مباشرة الخروج- من تحقُّق القدرة، والإتيان بالبديل.

*** مسألة: لزوم جماعة السلطان:**

يكون ذلك بأداء الحقوق، والقيام بالواجبات، التي لا تتحقق إلا في جماعة، ومنها:

---

(١) متفق عليه.

١- الصلاة خلف الحاكم.

٢- دفع الصدقات إليه.

٣- الحج والجهاد معه.

ويلتحق بذلك -أيضا-: الدعاء له بالصلاح.

*** المبحث الثاني: مذهب أهل البدع:**

مذهب الخوارج والمعتزلة: الخروج على الحاكم الفاسق.

وهذا له علاقة بأصلهم في الإيمان، وحكم الفاسق.

وأصلهم هنا: أن الفاسق خارج عن أهلية الإمامة، فوجب خلعه.

والجواب:

هذا مصادم للنصوص، فإنها مبيِّنة أن الفاسق لم يخرج عن أصل الإمامة، وأهل البدع لم يفرقوا بين أصلها وكمالها.

تكميل:

جامع الجواب عن قضية من خرج قديما من السلف[1]:

١- أن صنيعهم مخالف للنصوص المتواترة، التي تأمر بالصبر على جور الحكام، وتنهى عن الخروج عليهم؛ فلا يحل ترك شيء منها لقول أحد من الناس.

٢- أن من خرج من القوم لم يسلم من الإنكار عليه، ومتى وقع الخلاف؛ لم يَجُز التعويل على أقوال المختلفين، ووجب التعويل على الأدلة الشرعية.

٣- أن منهم من ثبت رجوعه -بَأَخَرَةٍ-؛ كالحسين رضي الله عنه وابن الزبير رضي الله عنه،

---

(١) التفصيل في كتابي: «شفاء السقام في تحقيق مسألة الخروج على الحكام».

ومن خرج مع ابن الأشعث.

٤- أنه قد استقر أمر أهل السنة وانعقد إجماعهم على ترك الخروج.

٥- أن الأئمة متفقون على عَدِّ الخروج في مذاهب المبتدعة، ونسبة أصحابه إلى البدعة، دون اعتبار بصنيع الأولين، وإنما عذروهم لخفاء المسألة عليهم.

٦- أن الخروج لم يأت في الإسلام بخير قط، ولم يفلح من قام به يوما من الدهر، ولو كان فيه خير أو فلاح؛ لكان السابقون أولى به من الخالفين.

باب
مسائل متفرقة

*** مسألة: الموقف من كرامات الأولياء[١]:**

*** أولا: حقيقة الولاية:**

الولاية لغة: القرب.

وشرعا: القرب من الله ﷻ بطاعته.

وقد بين الله ﷻ صفة أوليائه فقال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]، فكل من كان مؤمنا تقيا؛ كان لله وليا، من غير اختصاص بشيء معين من علم أو عبادة أو زيٍّ أو نحو ذلك.

وكما أن الإيمان يتفاوت؛ فالولاية تتفاوت.

وقد جرى تخصيص لفظ «الولاية» عرفا بمن دون الأنبياء، وعليه: فالأنبياء أفضل من الأولياء، وهذا مذهب أهل الإسلام، خلافا للملاحدة الإباحية، الذين يفضلون الأولياء على الأنبياء، ويبيحون لهم شريعة وطريقة خاصة لا تتقيد بطريق الأنبياء، بل تخالفه، حتى تنتهي إلى إسقاط الفرائض وإباحة المحرمات؛ وهذا كفر وانسلاخ من الدين.

*** ثانيا: حقيقة الكرامة:**

الكرامة: شيء من خوارق العادات، يكرم الله به من شاء من عباده الصالحين، وقد تكون في الأمور الحسية -كما يأتي التمثيل به-، أو المعنوية -ككثرة العلم، وإجابة الدعاء-.

وبناء على التفريق بين الأولياء والأنبياء؛ فالكرامة قسيم لآيات (معجزات) الأنبياء، ويأتي بيان الفرق بينهما.

---

(١) هذه المسألة موجودة في بعض نسخ المتن.

*** ثالثا: مذهب أهل السنة في الكرامات:**

يثبت أهل السنة كرامات الأولياء؛ لما ثبت في النصوص القطعية من أمثلتها الكثيرة.

ففي القرآن:

١ - كرامة مريم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أنها كانت تأتيها فاكهة الشتاء في الصيف، وفاكهة الصيف في الشتاء.

٢ - كرامة سارة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الحمل والولادة وهي عجوز.

٣ - كرامة أصحاب الكهف.

وفي السنة:

١ - قصة أصحاب الغار الثلاثة، الذين توسلوا إلى الله بصالح أعمالهم، فنجاهم الله من الغار.

٢ - قصة غلام أصحاب الأخدود، وفيها كرامات عديدة.

٣ - قصة جُرَيْج العابد، الذي نطق له الرضيع في المهد.

٤ - عن أنس: «**أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَإِذَا نُورٌ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا حَتَّى تَفَرَّقَا، فَتَفَرَّقَ النُّورُ مَعَهُمَا**»[1].

٥ - كرامة خُبَيْب بن عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لمَّا أكل من قِطْف عنب، وهو أسير مربوط، وما بمكة من ثمر.

هذا فضلا عما وقع بعد النبي ﷺ لأصحابه وغيرهم من صالحي الأمة، وهذا معلوم بالتواتر، مقطوع به.

---

(١) رواه البخاري، وقد ذكر رواية معلَّقة: أن الرجلين هما أُسيد بن حُضير وعبَّاد بن بشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهنا يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، يشير إلى قصة الدجال مع الرجل الذي يقتله ثم يحييه فيقول «ما ازددت فيك إلا بصيرة»، ثم لا يقدر عليه الدجال بعد ذلك.

تنبيه: قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ وَالْمُكَاشَفَاتِ**»، والكشف نوع من الاطلاع على المغيَّبات، بأن يسمع ما لا يسمع غيره، أو يرى ما لا يرى غيره، أو يعلم ما لا يعلم غيره، وهو من صور الكرامات، وقد وقع لغير واحد من العلماء والصالحين، بل للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ -نفسه-، ذكر عنه ابن القيم وغيره أنه كان -أحيانا- يخبر بالشيء المستقبَل فيقع كما أخبر به، وهذا قد يكون بإلهام من الله، أو بإلقاءٍ من المَلَك.

والفرق بين أهل السنة وبين الصوفية في الكشف: أن الكشف -عند أهل السنة- يخطئ ويصيب، بل يقع لغير المؤمن -أصلا- بأنواع من الرياضة النفسانية؛ وأما الصوفية؛ فيعتبرونه مصدرا للتلقي، ويعملون به، ولا يعرضونه على الكتاب والسنة، بل يقولون: حدثني قلبي عن ربي!

*** مسألة: مذهب أهل البدع في الكرامات:**

المعتزلة وأهل الكلام ينكرون الكرامات، بدعوى التباس النبي بغيره -من صالح، أو كذاب-.

والفرق:

١- آيات (معجزات) الأنبياء مختصة بهم، جنسها غير معتاد لغيرهم، فلا تجري على يد ولي ولا ساحر.

٢- المعجزات مقرونة بالتحدي ودعوى النبوة، بخلاف الكرامات، بل

الولي يدعو إلى اتباع النبي، لا إلى نفسه.

٣- المعجزات والكرامات وَهْبِيَّة غير مكتسبة، والسحر يُتعلَّم ويُكتسب.

٤- أحوال من تظهر عليهم الخوارق مهمة جدا في التمييز: فالأنبياء والأولياء صالحون لا يدعون إلى منكر، والسحرة فاسقون يدعون إلى الشرك والشر.

ولهذا كان من مذهب أهل السنة: أن المعجزة ليست وحدها هي الدليل على صدق النبي، بل أحواله وسيرته مع دعواه النبوة كافية في ذلك، وقصة هرقل مع أبي سفيان قبل إسلامه واضحة في ذلك، فإنه لما سأل عن صفة النبي ﷺ لم يسأل عن خوارق، واستدل بما سمعه من أبي سفيان على صدقه.

وأيضا: دليل الحكمة مهم جدا: أن الله ﷻ لا يمكِّن لكذاب، ولا ينصره، بل لا يمهله، والقرآن نص في ذلك: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧].

٥- بناء على إخبار النبي ﷺ بأنه لا نبي بعده؛ فقد انحسم الأمر، ولم يعد هناك مجال لدفع الكرامات، فالخوارق إن ظهرت على يد صالح صاحب سنة واتباع؛ فهي كرامة، وإن ظهرت على يد فاسق فاجر منحرف عن السنة؛ فهي سحر أو نحوه من خوارق الشيطان.

*** مسائل في الاتباع:**

*** أولا: اتباع السنة:**

١-قال الله ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

٢-وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠].

٣-وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧].

٤-وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

٥-وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ**»(١).

٦-وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، في حديث طويل: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**»(٢).

٧-وعن المقدام بن معدي كَرِبَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ...**» الحديث(٣).

والسُّنة لغة: هي الطريقة، والعادة، والمنهج.

وشرعًا: ما ورد عن النبي ﷺ، من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أهل السنن، إلا النسائي.

(٣) رواه أبو داود -واللفظ له-، والترمذي، وابن ماجة.

وهذا هو التعريف الذي يُراد في مقام الاتباع، الذي يقابله الابتداع والإحداث في الدين.

*** ثانيا: اتباع السلف:**

١- قال ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة].

٢- وقاله ﷻ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧].

٣- وقال ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء].

٤- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١).

٥- وقال ﷺ: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»، قِيلَ: «**يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ هِيَ؟**»، قَالَ: «**الْجَمَاعَةُ**». وفي رواية: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ، وَأَصْحَابِي**»(٢).

والسلف لغة: السابقون، والمتقدمون.

واصطلاحا: الصحابة رضي الله عنهم، ومن يليهم من القرون المفضَّلة في الإسلام.

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أبو داود، وغيره، عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم.

* ثالثا: اجتناب البدع:

١-قال ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

٢-وقال ﷻ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

٣-وقال ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

٤-وعن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ»(١).

٥-وعن العرباض بن سارية ﵁، عن النبي ﷺ: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(٢).

والبدعة لغةً: الشيء الجديد المخترع.

واصطلاحًا -وهو المعنى المذموم شرعا-: طريقة مخترعة في الدين، تضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله ﷻ.

* رابعا: حجية الإجماع:

١-قال ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء].

٢-وقال ﷻ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجة.

٣- وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الرسول ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ؛ فَلْيَلْزَمُ الجَمَاعَةَ**»(١).

٤-وعن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»(٢).

والإجماع لغة: العزم، والاتفاق.

واصطلاحا: اتفاق جميع مجتهدي العصر من أمة النبي ﷺ بعد وفاته على حكم شرعي.

وقد قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الِاخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَت الْأُمَّةُ».

وهذا صحيح -إلى حد كبير-؛ لكن لا مانع من وقوع الإجماع بعدهم؛ لأن المجتهدين قليلون معروفون، وشأنهم البحث والنظر، ويمكن معرفة أقوالهم بمشافهة بعضهم، والنقل المتواتر عن الباقين: بأن يُنقل من أهل كل قطر مَنْ يحصل التواتر بقولهم عمن فيه من المجتهدين مذاهبَهم.

---

(١) رواه الترمذي -واللفظ له-، والنسائي في «الكبرى».

(٢) رواه مسلم.

*** مسألة: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر:**

١-قال الله ﷻ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

٢-وقال ﷻ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٣-وقال ﷻ: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [الحج: ٤١].

٤-وقال ﷻ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

٥-وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**»(١).

المعروف لغة: الشيء الحسن، الذي تطمئن إليه النفس.

والمعروف شرعا: ما كان حسنا في نفسه، وأمر به الشرع، سواء كان واجبا، أو مستحبا.

والمنكر لغة: الشيء القبيح، الذي تنفر منه النفس.

والمنكر شرعا: ما كان قبيحا في نفسه، ونهى عنه الشرع، سواء كان محرما، أو مكروها.

---

(١) رواه مسلم.

فالأمر بالمعروف: هو الأمر بما أمر به الشرع، وحكمه حكم المأمور به، فالأمر بالمعروف الواجب: واجب، والأمر بالمعروف المستحب: مستحب.

والنهي عن المنكر: هو النهي عما نهى عنه الشرع، وحكمه حكم المنهي عنه، فالنهي عن المنكر الحرام: واجب، والنهي عن المنكر المكروه: مستحب.

*** مسألة: من صفات أهل السنة الخُلُقية:**

أهل السنة لا يقتصرون على التمسك بأصول الاعتقاد، بل يتمسكون بجادة العمل الصالح، والخلق الحسن، وقد ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ شيئا من ذلك بقوله: «وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ الْبَلَاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ، وَالرِّضَى بِمُرِّ الْقَضَاءِ، وَيَدْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَمَحَاسِنِ الْأَعْمَالِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا». وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَيَأْمُرُونَ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الْجِوَارِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفَخْرِ وَالْخُيَلَاءِ وَالْبَغْيِ وَالِاسْتِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَأْمُرُونَ بِمَعَالِي الْأَخْلَاقِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسَافِهَا» اهـ.

تنبيه:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِيهِمُ الْأَبْدَالُ».

الأبدال: طائفة من الصالحين، رُوي فيهم حديث لا يصح، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعا: «إن فيهم - يعني أهل الشام - الأبدال الأربعين رجلا، كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلا».

والذين تكلموا بلفظ الأبدال أرادوا معنيين:

١-أنهم أبدال الأنبياء.

٢-أو أنهم أبدلوا أعمالهم السيئة بأعمال صالحة.

والصواب: أن هذا لا يختص بطائفة، ولا عدد، فالقول هنا من جنس القول في صفة الأولياء، وقد سبق.

تم بحمد الله

كتبه

أبو حازم المصري السلفي

انتهاء في ٥/ رجب/ ١٤٤٧

الفهرس

الفهرس

مقدمة الكتاب ٤
مقدمة: إثبات وجود الله ﷻ ٥
مذهب أهل السنة في معرفة الله ٦
مذهب أهل البدع في معرفة الله ٧
باب الأسماء والصفات الإلهية ٩
الفصل الأول: مذهب أهل السنة في الصفات ١٠
شرح مذهب السلف في الصفات ١٠
لزوم التوقيف في هذا الباب ١٢
مذهب السلف مبني على قاعدتين ١٤
الإثبات المفصل والنفي المجمل ١٤
أزلية الصفات ١٥
الصفات الثبوتية والمنفية ١٥
الصفات الذاتية والفعلية ١٥
الصفات العقلية والنقلية ١٧
آثار الأسماء والصفات ١٧
الفصل الثاني: مذاهب أهل البدع في الصفات ١٨
التشبيه والتجسيم ١٨
التعطيل ١٨
التكييف ٢٠

التأويل ٢١
التفويض ٢٣
معنى الإلحاد في الأسماء والصفات ٢٤
الفصل الثالث: الكلام على الصفات التي أوردها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٢٥
الكلام على سورة الإخلاص ٢٥
الكلام على آية الكرسي ٢٧
صفة الحياة ٢٨
صفة العلم ٢٩
صفة القوة ٣١
صفة السمع والبصر ٣٢
صفة المشيئة والإرادة ٣٤
صفة المحبة ٣٥
صفة الرضا ٣٧
صفة الرحمة ٣٨
صفة الغضب ونحوها ٤٠
صفة الوجه ٤٢
صفة اليدين ٤٤
صفة العينين ٤٦
الصفات التي تطلق في مقام المقابلة ٤٧
صفة القدرة ٤٩

صفة العزة ٥٠
صفة الفرح ٥١
صفة الضحك ٥٢
صفة التعجب ٥٣
صفة القَدَم ٥٥
وسطية أهل السنة ووسطية أهل البدع ٥٦
الفصل الرابع: صفة العلو وما يتعلق بها ٥٨
صفة العلو ٥٨
مذهب أهل السنة في العلو ٥٩
مذاهب أهل البدع في العلو ٦١
صفة الاستواء على العرش ٦٣
القول في العرش ٦٣
القول في الاستواء ٦٥
مذهب أهل السنة في الاستواء ٦٥
مذهب أهل البدع في الاستواء ٦٦
صفة المعية ٦٧
مذهب أهل السنة في المعية ٦٧
مذهب أهل البدع في المعية ٦٨
صفة القرب ٦٩
مذهب أهل السنة في القرب ٦٩

مذاهب أهل البدع في القرب ٧٠
صفة النزول ٧٠
مذهب أهل السنة في النزول ٧١
مذهب أهل البدع في النزول ٧١
صفة المجيء يوم القيامة ٧٢
مذهب أهل السنة في المجيء ٧٣
مذهب أهل البدع في المجيء ٧٣
الفصل الخامس: صفة الكلام والقول في القرآن ٧٤
صفة الكلام ٧٤
مذهب أهل السنة في الكلام ٧٥
مذهب أهل السنة في القرآن ٧٦
مذاهب أهل البدع في الكلام والقرآن ٧٧
كفر القائل بخلق القرآن ٨٧
باب: رؤية الله في الآخرة ٨٨
أدلة ثبوت الرؤية ٨٩
مذهب أهل السنة في الرؤية ٩٠
مذاهب أهل البدع في الرؤية ٩٢
باب: اليوم الآخر ٩٥
المبحث الأول: فتنة القبر ٩٦
مذهب أهل السنة في فتنة القبر ٩٩

مذهب أهل البدع في فتنة القبر ١٠٣
المبحث الثاني: أشراط الساعة ١٠٤
العلامات الصغرى ١٠٤
العلامات الكبرى ١٠٤
المبحث الثالث: إثبات المعاد ١٠٨
مذاهب المخالفين في المعاد ١٠٩
المبحث الرابع: النفخ في الصور ١١٠
المبحث الخامس: البعث ١١١
المبحث السادس: الحشر ١١٢
المبحث السابع: أهوال القيامة ١١٣
المبحث الثامن: الشفاعة ١١٣
الشفاعة الخاصة بالنبي ﷺ ١١٤
الشفاعة العامة ١١٧
مذهب أهل البدع في الشفاعة ١١٩
المبحث التاسع: الحساب ١٢٠
أقسام الحساب ١٢٠
حساب الكفار ١٢١
من لا يحاسب ١٢١
المبحث العاشر: تطاير الصحف ١٢٢
المبحث الحادي عشر: الحوض ١٢٢

المبحث الثاني عشر: الميزان ١٢٤
القول في الموزون ١٢٤
مذهب أهل البدع في الميزان ١٢٦
المبحث الثالث عشر: الصراط ١٢٦
تفسير الورود على جهنم ١٢٧
القنطرة ١٢٧
المبحث الرابع عشر: الجنة والنار ١٢٨
مذهب أهل السنة في الجنة والنار ١٢٩
مذاهب أهل البدع في الجنة والنار ١٣١
فناء النار عند ابن تيمية وابن القيم ١٣٢
باب: القدر ١٣٥
المبحث الأول: مذهب أهل السنة في القدر ١٣٦
الإيمان بالقدر إجمالا ١٣٦
مراتب الإيمان بالقدر ١٣٦
تقسيم الإرادة ١٣٩
خلق أفعال العباد ١٤٠
المبحث الثاني: مذاهب أهل البدع في القدر ١٤٢
خاتمة: في مسائل ١٤٧
مسألة: عموم القدرة ١٤٧
مسألة: الاحتجاج بالقدر ١٤٨

مسألة: الحكمة والتعليل ١٤٩
مسألة: نسبة الشر إلى الله ﷻ ١٥٢
باب: الإيمان ١٥٣
الفصل الأول: مذهب أهل السنة في الإيمان ١٥٤
تعريف الإيمان في اللغة ١٥٤
تعريف الإيمان في الشرع ١٥٤
تقسيم الإيمان إلى شعب ١٥٦
زيادة الإيمان ونقصانه ١٥٦
تقسيم الإيمان إلى أصل وفرع ١٥٨
القول في ترك أعمال الجوارح بالكلية ١٥٨
حكم تارك الصلاة ١٥٩
الاستثناء في الإيمان ١٦١
الفرق بين الإسلام والإيمان ١٦١
تعريف الكفر ١٦٢
أقسام الكفر ١٦٢
صور الكفر ١٦٣
الكفر الأكبر والأصغر ١٦٣
شعب الكفر ١٦٤
حكم العاصي ١٦٥
الفصل الثاني: مذاهب أهل البدع في الإيمان ١٦٧

باب: الصحابة ١٧٣
الفصل الأول: مذهب أهل السنة في الصحابة ١٧٤
التفضيل العام للصحابة ١٧٤
تفضيل كل واحد من الصحابة على من بعدهم ١٧٥
تفضيل المهاجرين والأنصار ١٧٦
تفضيل العشرة ١٧٧
تفضيل أهل بدر ١٧٧
تفضيل أصحاب الشجرة ١٧٧
تفضيل آل البيت ١٧٧
تفضيل أمهات المؤمنين ١٧٨
تفضيل من أسلم قبل الفتح ١٧٩
تفضيل الخلفاء الأربعة ١٧٩
التفضيل بين عثمان وعلي [هام جدا] ١٨٠
خلافة الأربعة ١٨٣
الفتن التي وقعت بين الصحابة ١٨٥
عدالة الصحابة ١٨٧
الفصل الثاني: مذاهب أهل البدع في الصحابة ١٨٩
حكم سب الصحابة ١٩٢
باب: الموقف من الحكام ولزوم الجماعة ١٩٤
الفصل الأول: لزوم الجماعة ١٩٥

معنى الجماعة ١٩٥
الفصل الثاني: الموقف من الحكام ١٩٧
صفة الحاكم الشرعي ١٩٧
الموقف الشرعي من الحاكم المسلم ١٩٨
لزوم جماعة السلطان ١٩٩
مذهب أهل البدع في الحكام ٢٠٠
الجواب عن صنيع من خرج من السلف قديما ٢٠٠
باب: مسائل متفرقة ٢٠٢
مسألة: كرامات الأولياء ٢٠٣
الكشف بين أهل السنة والصوفية ٢٠٥
مسائل في الاتباع ٢٠٧
اتباع السنة ٢٠٧
اتباع السلف ٢٠٨
اجتناب البدع ٢٠٩
حجية الإجماع ٢٠٩
مسألة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢١١
مسألة: من صفات أهل السنة الخُلقية ٢١٣
معنى «الأبدال» ٢١٣
الفهرس ٢١٥